

القسم الثالث

(النص المحقق)،

(أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات)

للعامة الأسقاطي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين^(١) يقول العبد الفقير إلى لطف مولاه^(٢) الجليلي، والخفي^(٣)، أحمد ابن عمر الأسقاطي، الحنفي، لطف الله به، وبلغه باله في الدارين، غاية أريه^(٤)، نحمدك اللهم حمداً كافياً في تيسير^(٥) الهداية نهاية الإرشاد، ونشكرك شكراً مفيداً أكثر^(٦) المعاني، وحرز الأمان، وغاية الإسعاد. ونُصلي^(٧) على نبيك الهادي إلى سبيل الرشاد، صلاة طيبة النشر المنشداً^(٨) إلى يوم الحشر، والمعاد، وعلى آله الفائزين^(٩) بتجريد نفوسهم للتذكرة، والتبصرة، والإمداد.

وبعد: فإن خير ما أنفقت^(١٠) فيه نفائس الأوقات، وأولى ما صرفت فيه الهمم من وظائف الطاعات، الاشتغال بالعلوم الشرعية، وخصوصاً علم القراءات،

- (1) لا توجد كلمة وبه نستعين في (ت)، وفي (ج) على القوم الظالمين.
- (2) في (ج) و(ت) لطف ربه.
- (3) في (ج) الحنفي.
- (4) في (ج) ستر الله عيوبه وغفر ذنوبه وبلغه من الخيرات مطلوبه.
- والأرب في اللغة: الحاجة. (المصباح المنير للفيومي، مادة/ أرب).
- (5) في (ت) تنبيه الهداية والإرشاد.
- (6) في (ج) و(ت) بلوغ كنز بدلا من أكثر.
- (7) في (ت) ونصلي ونسلم.
- (8) ما بين المعوفين ليس في (ج)، وكلمة صلاة ساقطة من (ت).
- (9) في (ج) وعلى الذين سادوا.
- (10) في (ت) ما اتفقت.

وذلك لتعلقه بكلام رب العالمين، وإثما تتفاضل العلوم^(١) بتفاضل الموضوعات^(٢)، وإنّ ممّن كُشِفَ له على^(٣) ساعد الجدّ، وشمرّ، وغاص في بحره الزّاهر؛ [فاستخرج نفائس الدرر، والجواهر، وقاسم أعيان الأفضال]^(٤)، ففاض بالحظّ الأوفر، الوزير المعظم، والجناب المفخّم، الذي ملك أزمة العلوم، وانقادت لفهمه شوارد المنطوق، والمفهوم، وحلّ من الفضائل العلمية [والعملية]^(٥) بالمكان الأعلى، وحاز وجوه المكارم السنّية؛ فلم يدع^(٦) مكاناً^(٧)، الوزير^(٨) عبد الله، ابن الوزير، الصدر، [و]أ^(٩) الشّهيد، مصطفى، ابن الوزير محمّد، أبو نائلة، المقرئ، الشّهير نسبه، الشّريف بالكُبرلي^(١٠)، أمطر الله على أصوله سحائب الرّضوان، وحفظ دولته، ودولة فروعه الأعيان، مع^(١١) حوادث الأزمان.

- (1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) .
- (2) في (ج) بتفاضل المعلومات.
- (3) كلمة (على) ساقطة من (ج)، وفي (ت) هن.
- (4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج)، وفي (ت) الأفاضل .
- (5) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) .
- (6) في (ج) يترك .
- (7) في (أ) و(ت) بعد مكانا (لاء)، وهو غير واضح القراءة، ولذا لم أثبتة في النص، وهو ساقط من (ج).
- (8) في (ج) محمد، والصواب ما في (أ)، و(ت) وأن اسمه (عبد الله)، وقد سبقت ترجمته صفحة (٢١/).
- (9) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) .
- (10) في (ج) بالكبرى، وفي (أ)، و(ت) (الكُبرلي)، وهو الصواب الذي أثبتة، وقد تقدم الإشارة إلى ذلك عند ترجمة الوزير عبد الله (٢١/).
- (11) في (ج) وفي (ت) من.

[ولمّا^(١) من الله [بالوصول]^(٢) إلى حضرته الشريفة، والحلول بساحته المنيفة،
أورد عليّ مسائل من^(٣) المشكلات في علم القراءات، وأمرني بالجواب عن كلّ
مسائله^(٤)، يدالها^(٥)، وبيان ما يصحّ أن يُقرأ به من^(٦) الشاطبيّة طريقاً طريقاً، مع
عزو كل طريق إلى صاحبها، وما لا يصحّ، وإن ذكره الناظم؛
فقابلت أمره الشريفة بالامثال، وحاولت الاستتلال بظلال الرأفة،
والأفضال، وجعلته خدمة لسدّته^(٧) التي هي ملثم شيفاه الإقبال، ومُعول رجاء
الآمال، لآزالت محطّ رحال الأفاضل، وملاذ أرباب الفضائل، وعون
الإسلام، وغوث الأنام، بالنبي^(٨)، وآله عليه، وعليهم الصلّاة، والسلام.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) .

(2) في (ج) بالوصل .

(3) في (ج) في .

(4) في (ج) وفي (ت) مسألة .

(5) كذا في (أ) ومعنى بدلها، أي بدليلها، وهي في (ج) برائسها، وفي (ت) براسها.

(6) في (ج) في .

(7) قلت: السدّة بالضم: الباب. (المصباح المنير للفيومي، مادة/ سد) .

(8) يريد المؤلف أن يقول: إنّه جعل هذا الكتاب خدمة لباب الوزير، الذي يعترف له بالكثير من
الأوصاف الفاضلة، لكنّ المؤلف - عفا الله عنه - ختم مقاله بالقسم بالنبي ﷺ، وهذا كما
قال شيخ الإسلام ابن تيمية الحرّاني رحمه الله: ((والسائل لله بغير الله، إمّا أن يكون مُقسماً
عليه، وإمّا أن يكون طالباً بذلك السبب..، فإن كان إقساماً على الله بغيره؛ فهذا لا يجوز، وإن
كان سؤالاً بسبب يقتضي المطلوب كالسؤال بالأعمال التي فيها طاعة الله ورسوله، مثل
السؤال بالإيمان بالرسول، ومحبته، وموالاته، ونحو ذلك؛ فهذا جائز)). (مجموع الفتاوى لابن
تيمية ١/٢٣٤). (كتاب الرد على شبهات المستغيثين بغير الله، للشيخ أحمد بن إبراهيم بن
عيسى)، ملحق بـ(الجامع الفريد ٥٦٣/، ٥٦٦).

[١] سورة البقرة (إمالة كلمة الناس)

المسألة الأولى: قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾^(١).

هل يصحّ الفتح، والإمالة للدوري عن أبي عمرو^(٢)، أم^(٣) الإمالة فقط من طريق الشاطبية؟

الجواب: ليس للدوري عن أبي عمرو في (الناس)^(٤) المجرور إلا الإمالة المحضّة، وهي رواية أبي الزّعراء^(٥) عنه، وهو الذي في التيسير، وبه كان يأخذ الشاطبي^(٦) عنه وجهاً واحداً، كما نقله السخاوي عنه^(٧)، وهو الذي قرأت به، وإن^(٨) أطلق الخلاف فيه في الشاطبية حيث قال: ((وَحُلْفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَرْ حُصْلًا))^(٩).

(1) (البقرة / ٨).

(2) كلمة أبي ساقطة من (أ)، وهي في (ج)، و(ت)، وهو الذي أثبتته في النص .

(3) في (أ) أمّا، وهو تحريف واضح.

(4) الناس ساقطة من (ت) .

(5) هو عبد الرحمن بن عبدُوس، بفتح العين، البغدادي، ثقة، أخذ عن الدوري، من رواه ابن مُجاهد، توفي في بضع (سنة ٢٨٠هـ). (معرفة القراء للذهبي ١/٢٣٨)، (غاية النهاية لابن الجزري ١/٣٧٤، ٣٧٣).

(6) هو القاسم بن فيرّه بن خلف، أبو القاسم الشاطبي، إمام كبير، أحد الأعلام الكبار، كان إماماً غاية في القراءات، حافظاً للحديث بصيراً بالعربية مع الزهد، والولاية، والعبادة اشتهر عنه قصيدته: حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، وعقيلة أتراب القصائد في رسم القرآن الكريم، وغيرهما (ت ٥٩٠هـ). (معرفة القراء للذهبي ٢/٥٧٣)، (غاية النهاية لابن الجزري ٢/٢٠).

(7) (فتح الوصيد في شرح القصيد للسخاوي ٢/٤٦٥).

(8) في (أ) و(ت) فإن، وفي (ج) وإن، وهو الذي أثبتته .

(9) كذا في (أ) وفي (ج)، وخلفهموا....وصلا، قلت: قوله: وُصَّلا، تحريف .

وَنَبِّهِ الْجَعْبَرِيَّ^(١) عَلَى أَنْ أَبَاعَمَرُو لَمْ يُمَلِّ كُبْرَى مَعَ غَيْرِ (الرَّاءِ) إِلَّا (النَّاسِ) الْمَجْرُورَ، ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى﴾^(٢)، و(الهاء)^(٣) من فاتحتي مريم، و(طه)^(٤)، ولم يُمَلِّ صغرى مع (الرَّاءِ) إِلَّا يَا ﴿يَبْشُرَى﴾^(٥) في وجهه^(٦) الثاني.

[٢] (إمالة ما قبل هاء التانيث)

المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾^(٧)، وما أشبه ذلك، ممّا وقع فيه قبل (الها) حرف من حروف (أَكْهَرُ)، ولم يكن قبله (ياء) ساكنة، ولا كسرة.
كيف يُوقَف للكسائي بالفتح فقط، أم بالفتح، والإمالة جميعاً^(٨) من الطّريق المذكورة؟

- (1) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، محقق، حاذق، ألف التصانيف في العلوم، له شرح الشاطبية المعروف بكنز المعاني، وغيره، قرأ للسبعة، وللعشرة على عدد من الشيوخ، وله تلاميذ كثيرون، منهم: أبو بكر بن الجندي، وغيره. توفي سنة (٧٣٢هـ). (غاية النهاية لابن الجزري ٢١/١)، (معرفة القراء للذهبي ٧٤٣/٢).
- (2) (الإسراء / ٧٢).
- (3) في شرح الشاطبية للجعبري، المخطوط، (الياء والهاء) (١١٥/١).
- (4) أي الياء والهاء من فاتحة مريم (كهيعص) (مريم / ١)، والهاء من (طه / ١).
- (5) (يوسف / ١٩).
- (6) (يوسف / ١٩) كذا في (أ) و(ت)، وفي (ج) وجهه، وهو الذي في شرح الجعبري. (شرح الشاطبية للجعبري ١١٥/١).
- (7) (البقرة / ٢٤).
- (8) في (أ) جميع، وفي (ج) و(ت) جميعاً، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.

الجواب: للكسائي في ﴿الْحِجَارَةُ﴾، و﴿السِّيَارَةُ﴾^(١) ونحوهما، من كل موضع وقع فيه [قبل^(٢)] هاء التانيث حرف من حروف (أَكْهَرُ)، ولم يكن قبل ذلك الحرف ياءً ساكنةً، ولا كسرةً متصلةً به، أو منفصلةً بساكن^(٣)، وجهان:

الأول: الفتح، وهو مذهب^(٤) الجمهور عنه، وهو المفهوم من قول الشاطبي: ((وَأَكْهَرُ بَعْدَ.....))^(٥)، والثاني: الإمالة من قوله^(٦):

..... وَبَعْضُهُمْ ❖ سِوَى أَلْفٍ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ مَيْلًا.

وهو مذهب الخاقاني^(٧)، وفارس بن أحمد^(٨)، وبه قرأ الداني^(٩) عليه^(١)،

- (1) كذا في (أ)، وفي (ج) اليسارة، قلت: وهو تحريف، (يوسف/١٠).
- (2) ما بين المعقوفين ساقط من (ت).
- (3) في (ت) ساكنة.
- (4) في (ج) المذهب وفي (أ) و(ت) مذهب، وهو الذي أثبته.
- (5) كذا في (أ)، وفي (ج) و(ت) ((... يسكن ميلا))، ((... أو الكسر والإسكان ليس بحاجز....)).
- (6) كذا في (أ)، وهو الذي أثبته، وفي (ج) والإمالة من قوله، وفي (ت) بعد ليس بحاجز، والثاني الإمالة من قوله وبعضهم.
- (7) هو خلف بن إبراهيم بن محمد بن خاقان، أبو القاسم، المصري، قرأ على أحمد بن أسامة، قرأ عليه الحافظ أبو عمرو الداني، توفي سنة (٤٠٢هـ). (معرفة القراء للذهبي ٣٦٣/١)، (غاية النهاية لابن الجزري ٢٧١/١).
- تنبيه: هناك من اسمه موسى بن عبيد الله الخاقاني، وهو غير خلف بن إبراهيم الخاقاني، شيخ الداني المذكور هنا. (غاية النهاية لابن الجزري ٣٢١/٢).
- (8) هو فارس بن أحمد، أبو الفتح، الحمصي، الأستاذ، الكبير، الضابط قرأ على عبد الباقي بن الحسن، وغيره، قرأ عليه ولده عبد الباقي، والحافظ الداني، وغيره، توفي سنة (٤٠١هـ). (معرفة القراء للذهبي ٣٧٩/١)، (غاية النهاية لابن الجزري ٥/٢، ٦).
- (9) هو عثمان بن سعيد، أبو عمرو، الأموي، القرطبي، المعروف بابن الصيرفي، أستاذ الأستاذين، شيخ المقرئين، قرأ على خلف بن إبراهيم، وغيره، قرأ عليه أبو إسحاق الفيسولي، وغيره، له مصنفات كثيرة، توفي سنة (٤٤٤هـ). (معرفة القراء للذهبي ٤٠٦/١)، (غاية النهاية لابن الجزري ٦/٢).

والمختار الأوّل، وعليه العمل، وبه الأخذ كما^(٢) في النّشر^(٣).
لكني قرأت له بالوجهين على الأستاذ أبي السُّعود أبي النُّور رحمه الله تعالى^(٤).

[٣] (ياء - بدل)

المسألة الثالثة: قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آءَادَمُ مِنْ رَبِّهِء كَلِمَتِي﴾^(٥).

بكم وجه^(٦) يصحّ أن يُقرأ لورش من الطّريق المذكورة؟

الجواب: فيه^(٧) أربعة أوجه:

الأوّل: قصر البدل مع الفتح، طريق وجيز^(٨) الأهوّازي^(٩)، وأحد^(١٠)
طريقي تلخيص العبارات^(١١)، واختاره الشّاطبي^(١٢).

(1) (التيسير للداني/ ٥٥).

(2) في (ج) عما، وهو تحريف.

(3) (النّشر لابن الجزري ٢/ ٨٥، ٨٤).

(4) في (ج) توجد زيادة من الناسخ، وهي كالتالي: ((فائدة: الحروف الهجائية تسعة وعشرون حرفاً، معها الإمالة وجهاً واحداً، هي حروف (فجثت زينب لذود شمس)، وعشرة معها الإمالة بخلاف، وهي حروف (حق ضغاط عص خطا)، وأربعة فيها التفصيل السابق، وهي حروف اكهر، وتقدم حكمها)).

(5) (البقرة/ ٣٧).

(6) في (ج) وجها، وهو تحريف.

(7) في (ج) لورش فيها.

(8) (٩٧/).

(9) هو الحسن بن علي بن إبراهيم، صاحب المؤلفات، شيخ قراء عصره، قرأ على إبراهيم بن أحمد الطبري، وغيره، له مصنفات كثيرة. توفي سنة (٤٤٤ هـ). (معرفة القراء للذهبي ١/ ٤٠٢، ٤٠٤) (غاية النهاية لابن الجزري ٢/ ٦).

(10) في (ج) وآخر، وهو تحريف، وسقط من (ت).

(11) (٤٦، ٢٦/).

الثاني: المدّ المشبع مع الفتح، من كافي^(٢) ابن شُريح^(٣)، وهداية^(٤) المَهْدَوِي^(٥)، وتجريد^(٦) ابن الفحّام^(٧) وتبصرة^(٨) مكّي^(٩).

- (1) اختاره الشاطبي في الشاطبية؛ فقال: ((فقصر وقد يُروى لورش مطولا)). (فتح الوصيد للسخاوي ٢/٢٧٣).
- (2) (١٧/).
- (3) هو محمد بن شُريح بن أحمد، أبو عبد الله، الرّعيني، الإشبيلي، الأستاذ المحقق، قرأ على أبي العباس بن نفيس، قرأ عليه ابنه أبو الحسن شُريح، وغيره، توفي سنة (٤٧٦هـ). (معرفة القراء ١/٤٣٤، ٤٣٥)، (غاية النهاية لابن الجزري ٢/١٥٣).
- (4) (الهداية للمهدوي كتاب مخطوط، مفقود، وهو في القراءات السبع، وقد شرحه المؤلف في كتاب سماه شرح الهداية، وهو مطبوع، بتحقيق د. حازم سعيد حيدر، شرح الهداية للمهدوي ١/٣٠).
- (5) هو أحمد بن عمّار الإمام، أبو العباس، المَهْدَوِي، نسبة إلى المهديّة بالمغرب، أستاذ مشهور، قرأ على محمد بن سُفيان وغيره، قرأ عليه غانم بن الوليد، وغيره، توفي ما بعد سنة (٤٣٠هـ). (معرفة القراء للذهبي ١/٣٩٩)، (غاية النهاية لابن الجزري ١/٩٢).
- (6) (١٣٧/).
- (7) هو عبد الرحمن بن عتيق بن خلف، أبو القاسم، الصَقْلِي، الأستاذ، المحقق، شيخ الإسكندرية، قرأ على إبراهيم بن إسماعيل وغيره، قرأ عليه أبو العباس أحمد بن الخطية، توفي سنة (٥١٠هـ)، (معرفة القراء للذهبي ١/٤٧٢)، (غاية النهاية لابن الجزري ١/٣٧٤، ٣٧٥).
- (8) (٢٥٨/).
- (9) هو مكّي بن أبي طالب، حمّوش، أبو محمد، القيسي، القيرواني، الأندلسي، إمام، علامة، قرأ على أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، وعلى ابنه طاهر، وغيرهم، قرأ عليه يحيى بن إبراهيم بن البياز، وغيره، توفي سنة (٤٣٧هـ). (معرفة القراء للذهبي ١/٣٩٦، ٣٩٤)، (غاية النهاية لابن الجزري ٢/٣٠٧، ٣٠٨).

الثالث: التوسّط مع التّقليل، من التّيسير^(١)، وبه قرأ الدّاني على ابن خاقان^(٢)، وأبي الفتح.

الرابع: المدّ المشبع مع التّقليل طريق العُنْوَان^(٣).

وأما التّوسّط مع الفتح؛ فمنعه شيخ مشايخنا العلامة سلّطان، من طريق الشّاطبيّة، مُعللاً لذلك بأنّ من رواه ليس من طرقهما، وأيد ذلك بما نقل عن العلامة [عثمان]^(٤) النَّاشري^(٥)، قال أنشدني لنفسه شيخنا العلامة الجَزْرِي^(٦):
 ((كأتي لورثي افتح بمدّ وقصره ❖ وقلل مع التّوسيط^(٧) والمدّ مُكملاً))
 ((لحرز وفي التّليخيص^(٨) فافتح ووسّطن ❖ وقصر مع التّقليل لم يك للملا))،

وقوله: ((وقصر مع التّقليل))، تصريح بامتناع الوجه السّادس، وهو قصر البدل مع التّقليل؛ فلا يصحّ من طرق الشّاطبيّة، ولا من طريق الطّيبة^(٩)، لأنّ من

(1) (٣١/).

(2) في (ج) خلقان، وهو تحريف.

(3) (العنوان/٤٤).

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(5) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر النَّاشري، عفيف الدين، فقيه، يمني، شافعي، تصدر للفتوى، والإقراء، له مؤلفات، منها: الهداية في تحقيق الرواية، وهو مخطوط في القراءات، توفي سنة (٨٤٨هـ). (الضوء اللامع للسخاوي ١٣٤/٥)، (الأعلام للزركلي ٢١١/٤).

(6) في (ج) ابن الجزري، و عفى الله عنه والمسلمين.

(7) في (ج) التوسط.

(8) في (أ) المحيض، وفي (ج) التخليص، وفي (ت) خطها غير واضح، وكله خطأ، وقد صوبته من الإتحاف للبناء (١/٢٦٤).

روى القصر في البدل لم يرو التقليل^(٢)، ولم يتقدم^(٣) البدل على كلمة الإمالة؛ فالقصر على الفتح^(٤)، والتوسط على الإمالة، والطويل عليه الفتح، والإمالة^(٥).

[٤] [بدل - هؤلاء إن - صادقين]

المسألة الرابعة: قوله تعالى: ﴿أُنِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَتُّوْلَاءٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٦).

كم وجهاً يصح فيه لورش^(٧) من الطريق المذكورة؟

الجواب: لورش فيه تسعة أوجه، حاصلة^(١) من ضرب ثلاثة البدل في ثلاثة ﴿هتُّوْلَاءٍ إِنْ﴾^(٢)؛ فقصر^(٣) البدل على التسهيل^(٤) للهمزة الثانية، وإبدالها ياء

(1) الروض النضير للمتولي (٩٣/)، قلت: جاء في فريدة الدهر: أن الأزرق بالطول، وفتح اليائي، وقصر البدل، ثم بتوسط ومد البدل، ثم بالتقليل وثلاثة البدل (١/٦٢)، وعلى هذا فإن المؤلف قد تابع ابن الجزري في المنع للقصر مع التقليل لورش، وذكر بأن ذلك طريق الطيبة، وهذا غير صحيح من طريق الطيبة، والصواب أن له الوجهين.

(2) في (ج) و(ت) لم يروي، وما في (أ) أظهر لغة، ولذا أثبتته في النص، والكلام بنصه في رسالة الشيخ سلطان (٢٧/)، وقد نقل كلام الشيخ سلطان صاحب الإتحاف (١/٢٦٤)، وكذلك كتاب حل المشكلات للخليجي (٤١/٤) طبعة دار الصحابة، و(٤٢/٤) طبعة مدرسة محمد علي الصناعية.

(3) في (ت) ولوتقدم.

(4) في (ت) عليه الفتح.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(6) (البقرة / ٣١).

(7) في (ج) أن يقرأ لورش.

ياء مكسورة^(٥) لابن غلبون^(٦)، وبهما^(٧) قرأ الداني عليه^(٨)، وإبدالها حرف مد مع الإشباع^(٩) لمكي^(٩)، على نقل الفاسي^(١٠) أن له^(١١) القصر في البديل.

ثم توسط^(١) البديل على تسهيل ثاني الهمزتين، وإبدالها^(٢) ياء مكسورة، طريق^(٣) التيسير^(٤).

(1) في (أ)، و(ج) حاصله، وفي (ت) حاصلة، وهو الذي أثبتته.

(2) في (ج) إن كنتم صادقين .

(3) في (ج) قصر.

(4) في (ج) و(ت) تسهيل الهمزة .

(5) في (ج) طريق ابن غلبون .

(٦) هو طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله، الحلبي، أستاذ، عارف، شيخ الداني، مؤلف كتاب التذكرة في القراءات الثمان، أخذ القراءات عن أبيه، روى عنه الحافظ أبو عمرو الداني، وغيره، توفي سنة (٣٩٩هـ). (معرفة القراء للذهبي ١/ ٣٧٠، ٣٦٩)، (غاية النهاية لابن الجزري ١/ ٣٣٩).

(7) في (أ) وبها، وفي (ج) و(ت) وبهما، وهو الذي أثبتته في النص .

(8) (التيسير للداني/ ٣١) .

(9) في (ج) طريق مكّي .

(١٠) هو محمد بن حسن بن محمد بن يوسف، أبو عبد الله الفاسي، إمام كبير، قرأ على أبي القاسم عبد الرحمن بن سعيد الشافعي وغيره، قرأ عليه خلق كثير، منهم الشيخ بهاء الدين محمد بن النحاس، وغيره، وله شرح على الشاطبية، توفي سنة (٦٥٦هـ). (معرفة القراء للذهبي ٢/ ٦٦٨، ٦٦٩)، (غاية النهاية لابن الجزري ٢/ ١٢٣).

(11) في (ج) من أن، وفي (ت) أنه له.

وعلى إبدالها حرف مدّ^(٥) لمكي^(٦)، والطّويل^(٧) في البدل على تسهيل
 الهمزة الثانية^(٨)، طريق العُنْوَان^(٩)، وابن بَلِيْمَة^(١٠)، وأحد وجهي الكافي^(١١)،
 وعلى الإبدال حرف مدّ طريق المَهْدَوِي^(١٢)، وثاني الوجهين في
 الكافي^(١٣)، وعلى الإبدال ياء مكسورة طريق الدّاني^(١٤)، من قراءته على
 فارس بن أحمد^(١٥)، وإذا ضربت هذه التسعة، في أوجه الوقف على
 (صَدِقِينَ)، بلغت^(١٦) سبعة، وعشرين^(١٧) وجهاً^(١).

- (1) في (ج) توسط .
- (2) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) وفيها: التسهيل، والإبدال .
- (3) في (أ) طريقة، وفي (ج) و(ت) طريق، وهو الذي أثبتته لظهوره عندي.
- (4) (33/، 31) .
- (5) في (ج) طريق مكي .
- (6) (التبصرة لمكي/ 258) .
- (7) في (ج) ثم الطويل .
- (8) في (ج) التسهيل .
- (9) (47/)
- (10) تلخيص العبارات لابن بليمة (29/)
- (11) (19/، 20) .
- (12) شرح الهداية للمهدوي (38/1) .
- (13) (19/، 20) .
- (14) في (أ) و(ت) الثاني، وفي (ج) الدّاني، وهو الصواب الذي أثبتته، وأيضا في (أ) أدرج الناسخ
 (بدل الداني)، وهو ساقط من (ج) و(ت)، ولم أثبتته في النص لاحتمال إدراج الناسخ له.
- (15) قال في التيسير: ((وأخذ عليّ بن خاقان لورش يجعل الثانية ياء مكسورة..)) (33/)
- (16) في (ت) بلغة.
- (17) في (أ) و(ت) وعشرون، وهو خطأ، وفي (ج) وعشرين، وهو الذي أثبتته.

[٥] (الدَّاعِ - دَعَانِ)

المسألة الخامسة: قوله تعالى: ﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾^(٢)، إلى قوله

تعالى^(٣): ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾^(٤).

هل يُقرأ لقالون بالحذف والإثبات^(٥)؟ أم بالحذف فقط؟

وإذا قلتُم بالحذف، والإثبات لجمعاً^(٦)، فكم وجهاً يصح أن يُقرأ له في

ذلك من الطَّريق المذكورة؟

الجواب: الحذف في (الدَّاعِ)، و(دَعَانِ) معاً، هو الذي في الكافي^(٧)،

والهادي^(٨)، والهداية^(١)، والشَّاطِبيَّة^(٢)، لكن قول الشَّاطِبيَّة: ((وَكَيْسَا

(1) في (ت) لا يوجد وجهها. قلت: عند الخليجي أنها ثمانية عشر وجهها، وقال: ((وأما قول الأَسْقَاطِي إنها سبع، وعشرون، قلت: كذا عند الخليجي، وصوابه سبعة؛ فهو تساهل لا يصح، إذ لا يُقصر العارض مع مدّ البدل، أو توسّطه)). (حل المشكلات للخليجي / ٤٠)، طبعة دار الصحابة.

(2) (البقرة / ١٨٦).

(3) كلمة: تعالى لا توجد في (ج) و(ت).

(4) (البقرة / ١٨٦).

(5) في (ج) جميعاً.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ت).

(7) (٦٧/).

(8) كتاب الهادي، منه مصورة في مكتبة أيا صوفيا، هذه المعلومة مستقاة من كتاب (شرح

الهداية للمهدوي بتحقيق د.حازم سعيد حيدر). قلت: وجدت أخيراً أنّ هذا الكتاب قد قام

بتحقيقه الدكتور يحي الغوثاني كرسالة دكتوراة، عام ١٤١٧هـ، من جامعة القرآن بأم درمان.

وهي معلومة مستقاة من موقع ملتقى أهل التفسير على الإنترنت.

لِقَالُونَ عَنِ الْغُرِّ سُبُلًا))^(٣) يُفْهِمُ أَنَّ لَهُ فِي الْوَصْلِ وَجْهَيْنِ فِيهِمَا^(٤)، إِذْ مَعْنَاهُ :
 لَيْسَ إِثْبَاتُ الْيَاءِ مَنْقُولًا عَنِ الرَّوَاةِ الْمَشْهُورِينَ عَنْهُ، بَلْ عَنْ رِوَاةِ دُونِهِمْ، كَمَا^(٥)
 نَبَّهَ عَلَيْهِ الْجَعْبَرِيُّ، وَقَطَعَ بِالْإِثْبَاتِ فِيهِمَا لَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ^(٦)،
 أَبُو الْعَلَاءِ^(٧) فِي غَايَتِهِ^(٨)، وَأَبُو مُحَمَّدٍ^(٩) فِي مُبْهَجِهِ^(١٠)،

- (1) لم أجد في شرح الهداية نسبة ذلك لقالون.
- (2) الروض النضير للمتولي (١١٤/)، قلت: ذهب الخليلي إلى أنّ حذف ياء (الداعي)، وإثبات ياء (دعان)، والعكس هو طريق الطيبة، وقال: ((قد يتساهل البعض فيقرأ بالجميع من الشاطبية)). (حل المشكلات للخليجي ٤٦/ طبعة دار الصحابة.
- (3) في (ج) لا توجد كلمة سبلا .
- (4) (شرح الشاطبية لابن القاصح/١٨٥).
- (5) في (ج) عما .
- (6) هو محمد بن هارون، أبو نشيط، أبو جعفر، الربيعي، الحربي، البغدادي، مقرئ جليل، ضابط، مشهور، أخذ القراءة عن قالون وغيره، روى القراءة عنه أبو حسان أحمد بن محمد بن الأشعث، توفي سنة (٢٥٨هـ). (معرفة القراءة/١/٢٢٢، ٢٢٣)، (غاية النهاية لابن الجزري ٢/٢٧٢، ٢٧٣).
- (7) هو الحسن بن أحمد بن الحسن، الهمذاني العطار، أبو العلاء، الإمام، الأستاذ، إمام العراقيين، قرأ على أبي غالب أحمد بن عبيد الله وغيره، قرأ عليه أبو أحمد عبد الوهاب بن علي بن سكينه وغيره، توفي سنة (٥٦٩هـ). (معرفة القراءة للذهبي ٢/٥٤٢، ٥٤٤)، (غاية النهاية لابن الجزري ١/٢٠٥، ٢٠٦).
- (8) (غاية الاختصار لأبي العلاء الهمذاني). (٥٨٩/).
- (9) هو عبد الله بن علي، أبو محمد، سبط أبي منصور الخياط، الأستاذ البارع، شيخ الإقراء ببغداد، قرأ القراءات على جده أبي منصور محمد بن أحمد، قرأ عليه حمزة بن علي القبيطي، وغيره، توفي سنة (٥٤١هـ). (معرفة القراءة للذهبي ١/٤٩٤، ٤٩٧)، (غاية النهاية لابن الجزري ١/٤٣٤، ٤٣٥).
- (10) (المبهج لسبط الخياط/٣٠١).

وبالوجهين قرأت على الأستاذ أبي السُّعود أبي^(١) النُّور رحمه الله تعالى^(٢) ، وعلى هذا يأتي لقالون في الآية المذكورة ، حذف الياء فيهما على [إسكان ميم الجمع ، وصلتها ، وإثبات الياء فيهما]^(٣) مع قصر المنفصل ، ومدّه ، وعلى كل منهما الإسكان ، والصلّة [في الميم]^(٤) ، وبالأوجه المذكورة قرأت^(٥) .

[٦] (بدل - ذكرا)

المسألة السادسة: قوله تعالى: ﴿ فَادِّكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ وَأَشْدَّ

ذِكْرًا ﴾^(٦) .

هل يُقرأ بالتفخيم والترقيق جميعاً لورش؟ أم بالتفخيم فقط؟ فإن قلتُم يُقرأ بهما؛ فكم وجهاً يصحُّ أن يُقرأ [له]^(٧) في ذلك^(٨) من الطّريق المذكورة؟
الجواب: يُقرأ^(٩) بالتفخيم^(١) ، والترقيق جميعاً لورش ، ويصحّ^(٢) أن يُقرأ [له]^(٣) في الآية بخمسة أوجه: القصر مع التفخيم في (ذِكْرًا) لأبي الطّيب^(٤)

- (1) كذا في (ت) ، وفي (أ) و(ج) وأبي ، وكلاهما تحريف ، والصواب: ابن أبي النور ، وقد سبق الإشارة لذلك في ترجمته (٢٩/).
- (2) كلمة تعالى لا توجد في (ج) و(ت).
- (3) ما بين المعقوفين ساقط من (ت) .
- (4) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) .
- (5) (حلّ المشكلات للخليجي / ٤٦).
- (6) (البقرة / ٢٠٠).
- (7) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و(ت) .
- (8) في (أ) له ، وفي (ج) و(ت) ذلك ، وهو الذي أثبتته .
- (9) في (أ) له ، وهي ساقطة من (ج) و(ت) وسقوطها هو الأظهر لغة ، ولذا لم أثبتها في النص .

عبد المنعم بن غلبون^(٥)، وأحد الوجهين لابن بليمة^(٦)، وأحد الأوجه لمكي^(٧)،
والقصر مع الترقيق لأبي الحسن بن غلبون، والتوسط مع التفخيم^(٨)
للداني^(٩)، والوجه الثاني لابن بليمة، ومكي^(٩)، ويمتنع مع الترقيق.
فإن قلت: ذكر التوسط للأهوازي، علي الأهوازي^(١٠)، ويحتمل أن لهما
الترقيق. **قلت:** القراءة لاتثبت بالاحتمال، والطويل^(١١) على التفخيم لأبي

- (1) الترقيق، ساقطة من (أ)، وهي في (ج) و(ت) وإثباتها أصوب .
- (2) في (ج) له .
- (3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) .
- (4) في (ج) بدون واو .
- (5) هو عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، الحلبي، أستاذ ماهر، محرّر، ضابط، له كتاب الإرشاد في القراءات السبع، روى القراءة عن إبراهيم بن عبد الرزاق، وغيره، عرض عليه ولده أبو الحسن طاهر بن غلبون، وغيره، توفي سنة (٣٨٩هـ). (معرفة القراء ١/ ٣٥٥، ٣٥٦)، (غاية النهاية لابن الجزري ١ / ٤٧١).
- (6) (تلخيص العبارات / ٥٠).
- (7) في (أ) و(ت) التخفيف، وما أثبتته في (ج)، قلت: وهو الصواب الظاهر من السياق، وهو في رسالة الشيخ سلطان (٣٨/).
- (8) (التيسير / ٥٦).
- (9) (التبصرة / ٤٠٩).
- (10) لم أجده ذكر ذلك في الوجيز، وفي (ج)، و(ت) وأبي علي الهراس. وهو الذي في رسالة الشيخ سلطان (٣٩/)، ولم أقف بعد البحث والتقصي على ترجمة لأبي علي الهراس هذا.
- (11) في (ج) التطويل .

الفتح فارس بن أحمد، و[أبي عبد الله]^(١) بن سُفيان صاحب الهادي، والمهدوي صاحب الهداية^(٢)، وابن الفحام صاحب التجريد^(٣)، وأحد الوجهين في الكافي^(٤)، والوجه الثالث لمكي، والطويل على الترياق، الوجه الثاني في الكافي.

صرح بذلك شيخ مشايخنا سلطان في رسالته^(٥)، [رحمه الله، ورحمهم]^(٦).

(بدل-ياء-ذكر)

فإن انضم إلى ما ذكر^(٧) ألف مماله^(٨)، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَرُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً﴾^(٩) الآية.

- (1) ما بين المعقوفين ليس في (ج)، وفي (ت) وأبي عبد الله بن سفيان، وفي (أ) وابن أبي، قلت: والصواب أن اسمه: محمد بن سُفيان القيرواني، أبو عبد الله، قرأ على إسماعيل بن محمد المهري، وغيره، قرأ عليه أبو بكر القصري، توفي سنة (٤١٥ هـ). (معرفة القراءة/١، ٣٨٠، ٣٨١)، (غاية النهاية لابن الجزري (٢/١٤٧)).
- (2) (شرح الهداية للمهدوي ١/١٤٤).
- (3) (١٧٨/).
- (4) (٥٨/).
- (5) جميع ما ذكره المصنف هنا، هو في رسالة الشيخ سلطان بنصه مع اختلاف بسيط. (٣٨/).
- (6) في (أ) صمهم، وما بين المعقوفين لا يوجد في (ج)، وفي (ت) شيخ مشايخنا في رسالته رحمه ورحمهم الله.
- (7) في (ج) ذلك.
- (8) المراد بالإمالة هنا: التقليل، وذكر المؤلف للإمالة تجوز منه.
- (9) (وضياء) لا يوجد في (ج) و(ت)، وتام الآية: (وضياء وذكر للمتقين)، (الأنبياء/٤٨).

ففيها^(١) بحسب الضرب اثنا^(٢) عشر وجهاً، يجوز منها^(٣): القصر مع الفتح، والتفخيم لأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، وهو أحد^(٤) الوجهين لابن بليمة، وأحد الأوجه لمكي، ومع الترقيق لأبي الحسن طاهر بن غلبون، ويمتنع القصر مع الإمامة^(٥) على الترقيق والتفخيم، والإمالة مع التوسط، والتفخيم للداني، ومع الفتح، والتفخيم، الوجه الثاني لابن بليمة، ومكي، وهذا الوجه من طريق الطيبة فقط^(٦).

ويمتنع التوسط على الفتح، والإمالة على^(٧) الترقيق، والتطويل^(٨)، على الفتح مع التفخيم الوجه الثالث لمكي، ولصاحب الهادي، والتجريد، وأحد الوجهين في الكافي، ومع^(٩) الترقيق، الوجه الثالث^(١٠) في الكافي، والطويل^(١١) على الإمامة مع التفخيم للداني من قراءته على أبي^(١٢) الفتح، ومع

(1) في (ج) ففيهما .

(2) في (أ) و(ت) و(ج) اثني، وفي (ج) اثنا، وهو كذلك في رسالة الشيخ سلطان (٣٩/)، وهو الصواب، ولذا أثبتته.

(3) في (أ) فيها، وفي (ج) و(ت) منها، وهو الذي أثبتته .

(4) في (أ) واحد، وفي (ج)، و(ت) أحد، وهو الذي أثبتته .

(5) المراد بالإمالة هنا: التقليل، واستعمال الإمالة هنا بدلا من التقليل، تجوز من المؤلف .

(6) (شرح ابن الناظم لأحمد بن الجزري/ ١٣٤، ١٣٥).

(7) في (ج) و(ت) مع، وهو كذلك في رسالة الشيخ سلطان (٣٨/).

(8) في (ج) و(ت) الطويل، وهو في المصدر السابق.

(9) في (ج) مع بدون واو .

(10) في (ج) و(ت) الثاني، وهو في المصدر السابق (٣٩/).

(11) في (أ) والتطويل، وفي (ج) و(ت) الطويل، وهو الذي أثبتته، وهو كذلك في المصدر السابق.

(12) كلمة أبي لا توجد في (ت).

الترقيق للعنوان، والمُجْتَبَى^(١)، كذا قرّره^(٢) شيخ مشايخنا المذكور؛ ففي (ذِكْرًا) وجهان: على القصر^(٣)، ووجه واحد على التوسط، وهو التفخيم مع الإمامة^(٤)، وعلى الطويل وجهان^(٥): الفتح والإمالة، وعلى كل التفخيم، والترقيق؛ فهي ستة^(٦) أوجه من طريق الشاطبية.

[٧] [يبصط بالسين - الصاد]

المسألة السابعة: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾^(٧).

هل يَصَحَّ أن يُقْرَأَ بالسين، والصاد^(٨) جميعاً، أم الصاد فقط لابن ذكوان من الطّريق المذكورة؟

الجواب: روى النّقاش^(١) عن الأَخفش^(٢) عن ابن ذكوان^(٣)، السين

(1) كتاب (المجتبى) كتاب مفقود، لأتعرف له نسخة في العالم اليوم، فيما أعلم، وهو للإمام

أبي القاسم عبد الجبار بن أحمد بن عمر الطرسوسي، نزيل مصر، توفي بها سنة (٤٢٠هـ)، وقد قرأ بهذا الكتاب ابن الجزري في النّشر في القراءات العشر، وجعله من مصادر النّشر.

(النّشر ١/٧١، ٧٢)،.

(2) في (ج) و(ت) حرره.

(3) في (ج) مع الفتح.

(4) في حل المشكلات للخليجي التقليل، قلت: التعبير بالتقليل هو الأولى، وهو الذي يُقرأ به

لورش، وليس الإمامة الكبرى.

(5) في (ج) على.

(6) في (ج) سبعة من طريق الشاطبية، قلت: وهو الذي في حل المشكلات للخليجي، وعبارته

أكثر وضوحاً من عبارة الأسفاطي هنا، (٤٨/) طبعة مدرسة محمد علي.

(7) (البقرة / ٢٤٥)، في (ج) وإليه ترجعون.

(8) في (ج) بالصاد، والسين.

- (1) هو محمد بن الحسن بن محمد بن زياد، القَاش، أبو بكر الموصلي، الإمام العلم، مؤلف كتاب شفاء الصدور في التفسير، أخذ القراءة عن هارون بن موسى الأَخفش وغيره، أخذ عنه القراءة محمد بن عبد الله بن أشته، توفي سنة (٣٥١هـ). (معرفة القراء ١/ ٢٩٨، ٢٩٤)، (غاية النهاية لابن الجزري ٢/ ١٢١).
- (2) هو هارون بن موسى بن شريك، الأَخفش، أبو عبد الله التَّغَلبي، الدَّمشقي، مقرئ، متصدر، ثقة، نحوي، شيخ القراء، أخذ القراءة عن ابن ذكوان، وغيره، روى القراءة عنه إبراهيم بن عبد الرزاق، وغيره. توفي سنة (٢٩٢هـ). (معرفة القراء ١/ ٢٤٧، ٢٤٨)، (غاية النهاية لابن الجزري ٢/ ٣٤٧، ٣٤٨).
- (3) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

هنا، والصاد في الأعراف^(١)، وبه قرأ الداني على شيخه عبد العزيز^(٢)، وهو الذي في التيسير^(٣)، وروى سائر أصحاب الأخفش عنه الصاد فيهما، وبه قرأ الداني على سائر شيوخه في رواية ابن ذكوان، وأما السنين فيهما؛ فلم^(٤) ينقل عن الأخفش إلا في رواية هبة الله^(٥)، وابن السفر^(٦)، ((ولم يَقَعْ ذلك

(1) (/ ٦٩).

(2) هو: عبد العزيز بن جعفر بن محمد خواستي - بضم الخاء المعجمة وسكون السين المهملة-، أبو القاسم، الفارسي، البغدادي، مقرئ، نحوي، شيخ، صدوق، قرأ على عبد الواحد بن أبي هاشم، قرأ عليه أبو عمرو الداني، توفي سنة (٤١٢هـ). (معرفة القراء ١/ ٣٧٤، ٣٧٥)، (غاية النهاية لابن الجزري ١/ ٣٩٢).

(3) (/ ٨١).

(4) في (أ) فلا، وفي (ج) و(ت) فلم، قلت: وهو الذي أثبتته لظهوره عندي .

(5) هو: هبة الله بن جعفر بن محمد، أبو القاسم البغدادي، مقرئ، حاذق، ضابط، مشهور، أخذ القراءة عن أبيه جعفر، وهارون بن موسى الأخفش، روى القراءة عنه أبو الحسن الحمامي.. وغيره، بقي إلى حدود سنة (٣٥٠هـ). (معرفة القراء ١/ ٣١٤، ٣١٥)، (غاية النهاية لابن الجزري ٢/ ٣٥٠، ٣٥١).

(6) غير واضح في (أ) وفي (ج) وان المفسر، وفي (ت) بن المفسر، وكلها تحريف، والصواب في نظري ما أثبتته في النص، وهو (ابن السفر)، واسمه: علي بن الحسين بن أحمد بن السفر، أبو القاسم، روى القراءة عرضاً عن هارون بن موسى الأخفش، روى عنه صالح بن إدريس.. وغيره. (غاية النهاية لابن الجزري ١/ ٥٣٢).

وقد تصحّف ابن السفر هذا أيضاً في التشر (٢/ ٢٢٩) فسمّاه علي بن المفسر، فصحّفه إلى (ابن المفسر) والصواب هو ما في غاية النهاية لابن الجزري، ففيه ترجم لابن السفر، ولم يترجم له على أنه ابن المفسر، ويرجح هذا أنّ السّخاوي في فتح الوصيد سماه ابن السفر. (٧٢٤/٣).

للدانيّ تلاوةً ، والعجب كيف عوّل عليه الشاطبيّ ، ولم يكن من طرقه ،
ولامن طرق التيسير ، لو عدل عن طريق النقّاش التي لم يذكر في التيسيراً^(١)
سواها^(٢) ، فهذا الموضوع مما خرج فيه عن التيسير^(٣) ، وطرقه^(٤) ، كذا في النّشر^(٥) ؛
فعلّم من هذا أنّه يقرأ هنا^(٥) بالوجهين ، السّين ، [والصّاد ، فالسّين^(٦)] ، طريق^(٧)
النّقاش ، وهو المذكور في التيسير ، وبه قرأ الدّاني على شيخه عبد العزيز ،
والصّاد من قراءته على سائر شيوخه .

[٨] (يعذب من يشاء بالإظهار - الإدغام)

المسألة الثامنة: قوله تعالى: ﴿ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾^(٨).

هل يصحّ أن يُقرأ بالإظهار والإدغام جميعاً؟ أو^(٩) بالإظهار فقط لابن كثير
من الطّريق^(١٠) المذكورة؟

- (1) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) .
- (2) في (ج) سواهما ، والذي في النّشر: سواها (١٠/٢) .
- (3) عن التيسير ، لا توجد في (أ) ، وهما في (ج) و(ت) ، وهو الذي أثبتّه لظهوره عندي ، وهو الذي في النّشر (السابق) .
- (4) من قوله: ((ولم يقع ذلك .. إلى وطرقه)) كله في النّشر بنصه . (السابق ١٠/٢) .
- (5) في (ج) له .
- (6) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) .
- (7) في (ج) من طرق .
- (8) (البقرة / ٢٨٤) .
- (9) في (ج) و(ت) أم .
- (10) في (ج) الطرق .

الجواب: لا يُقرأ لابن كثير في (وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) في البقرة إلا بالإظهار، قال في النَّشر^(١): ((وأطلق^(٢) الخلاف عن ابن كثير^(٣) صاحب التيسير، وتبعه على ذلك الشَّاطبي، والذي يقتضيه^(٤) طرقهما هو الإظهار، وذلك لأنَّ^(٥) الدَّاني نصَّ على الإظهار في جامع البيان^(٦) لابن كثير من رواية ابن مُجاهد^(٧) عن قنبل، ومن رواية النَّقاش عن أبي ربيعة^(٨) عن البزّي، وهاتان الطريقتان هما اللتان في التيسير^(٩)، والشَّاطبيَّة^(١٠)))^(١١).

(1) في (ج) التيسير، وهو تحريف واضح.

(2) في (ت) ومن الخلاف، وما في النص يوافق ما هو موجود في النَّشر.

(3) في النَّشر: (بكماله).

(4) في النَّشر: (تقتضيه).

(5) في النَّشر: (أنَّ).

(6) (٢٨٦/).

(7) هو أحمد بن موسى بن العباس، ابن مُجاهد، التميمي، الحافظ، الأستاذ، البغدادي، شيخ الصنعة، وأول من سبَّع السبعة، قرأ على عبد الرحمن بن عبدوس وغيره، قرأ عليه إبراهيم بن أحمد الخطاب، وغيره. توفي سنة (٣٢٤هـ). (معرفة القراء ١/٢٦٩، ٢٧١)، (غاية النهاية لابن الجزري ٢/١٣٩ - ١٤٢).

(8) هو محمد بن إسحاق بن وهب، بن أعين، أبو ربيعة، الربيعي، المكي، مؤذن المسجد الحرام، مقرئ جليل ضابط، أخذ القراءة عن البزّي وقنبل، روى القراءة عنه محمد بن الصباح وغيره، توفي سنة (٢٩٣هـ). (معرفة القراء ١/٢٢٨، ٢٢٩)، (غاية النهاية لابن الجزري ٢/٩٩).

(9) (٤٥/).

(10) (فتح الوصيد للسخاوي ٢/٤٠٥).

(11) (النَّشر ١/٢٢٩).

[٩] (أوجه ما بين سورتي البقرة، وآل عمران - ذات ياء)

المسألة التاسعة: قوله تعالى: ﴿أَنْتَ مَوْلَانَا﴾^(١)، إلى قوله تعالى: ﴿الْحَىُّ

الْقَيُّومُ﴾^(٢).

هل يأتي^(٣) الوجهان في الياء، مع الأوجه كلها، إبان السورتين لورش^(٤)، أم

لا من الطريق المذكورة؟

الجواب: نَعَمْ، يَأْتِ الوجهان، مع الأوجه كلها^(٥)؛ فالوصل بين

السورتين من غير بسملة، مع الفتح في (مَوْلَانَا)، طريق الهداية، ومع

التقليل، طريق العُنوان^(٦)، والسكت بين السورتين، مع الفتح طريق ابن

غَلْبُون^(٧)، ومع التقليل، طريق^(٨) فارس، وابن خاقان، والتيسير^(٩)،

والبسملة، بأوجهها^(١٠) الثلاثة^(١١)، مع الفتح، طريق الكافي^(١٢)،

(1) (البقرة / ٢٨٦).

(2) (آل عمران / ٢).

(3) في (أ) يأت وفي (ج)، و(ت) يأتي، وهو الذي أثبتته لظهوره لغة.

(4) كلمة لورش لاتوجد في (ت).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).

(6) (٦٥ / ٦٠).

(7) (٦٤ / ١٩٨).

(8) في (أ) كلمة ابن، ولاتوجد في (ج) و(ت)، وهو الصواب، كما في ترجمة فارس بن أحمد.

(9) (١٨ / ٤٧).

(10) في (ج) بأوجهها.

(11) في (أ) و(ج) الثلاث، وفي (ت) الثلاثة، وهو الصواب لغة، ولذا أثبتته، والمقصود الوصل دون

بسملة، والسكت، والبسملة.

(12) (١٤ / ١).

والتَّبَصْرَةَ^(١)، مع التَّقْلِيلِ،^(٢) لَمْ أَرَهُ^(٣) إِلَّا لِشَيْخٍ^(٤) مَشَايخَنَا سُلْطَانَ؛ فَإِنَّهُ صَرَّحَ فِي رِسَالَتِهِ (الْحَتْمِ)^(٥)، عِنْدَ الْجَمْعِ بَيْنَ (أَلْهَنْكُمُ)^(٦)، و(أَخْرَ الْقَارِعَةَ)، بِأَنَّ الْفَتْحَ، وَالتَّقْلِيلِ^(٧) فِي (أَلْهَنْكُمُ) يَأْتِيَانِ لُورْشَ عَلَى كُلِّ مِنَ الْأَوْجِهِ الْخَمْسَةِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ^(٨).

[١٠] (بدل - همزتان مفتوحتان من كلمة)

المسألة العاشرة: قوله تعالى^(٩) ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسَلَّمْتُمْ﴾^(١٠).

(1) (٢٤٦/، ٢٤٧).

(2) في (أ) والتقليل، وفي (ج) و(ت) مع التقليل، وهو الذي أثبتته لتناسبه مع السياق.

(3) غير واضح في (أ)، وفي (ج) لمراده، وفي (ت)، لم أره، وهو الذي أثبتته هنا في النص.

(4) في (ج) شيخ.

(5) في (ج) المنعم، وهو تحريف، قلت: لم أقف على مخطوط رسالة الشيخ سلطان هذه، وقد تقدّم في ترجمة الشيخ سلطان ذكر أماكن وجودها (٣١/)، وجاء كذلك في حل المشكلات للخليجي أنّ الشيخ سلطان جمع أي سور الحتم للقراءة العشرة من جميع الطرق، من أول الضحى إلى آخر الناس في كتاب خاص بها. (١٠٠/).

(6) (التكاثر/١)، آخر القارعة (نَارُ حَامِيَّةٍ) القارعة/١١).

(7) في (أ) الفتح فقط، وفي (ج) و(ت) الفتح والتقليل، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.

(8) الذي في (أ) بإثبات لورش على كل الطريق المذكورة، وفي (ج) حيث صرّح بأنّ التقليل والفتح في (ألهاكم)، يأتيان على كلّ من الأوجه الخمسة بين السورتين لورش، وفي (ت) يأتيان لورش على كل من الأوجه الخمسة بين السورتين.

قلت: في (ج) جاء أيضا: فالأوجه عشرة، وعلى كل من العشرة الطويل في (ميم) لعدم الاعتداد بعراض والقصر للاعتداد. قلت: يقصد بالطويل (وما أدريك) في سورة القارعة.

(9) لا توجد في (أ) قوله تعالى، وهي في (ج) و(ت)، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.

(10) (آل عمران / ٢٠).

بكم وجه^(١) يَصَحَّ أَنْ يُقْرَأَ لورش من الطَّرِيق المذكورة؟

الجواب: لورش فيه ستّة أوجه: المدّ مع الإبدال، من الهَادِي، والهِدَايَة، والتَّجْرِيد^(٢)، وأحد وجهي الكَافِي^(٣)، الثَّانِي: التَّوَسُّط مع الإبدال، وهو الَّذِي فِي التَّيْسِير^(٤)، وَأَحَدُ وُجُوهُ الإِعْلَان، وَيُحْتَمَلُ لِمَكِّي^(٥)، وبه قرأ الدَّانِي على أَبِي الفَتْح،

والثَّالِث^(٦): القصر مع الإبدال، وهو أحد^(٧) وجوه الإِعْلَان، الرَّابِع: المدّ مع التَّسْهِيل، وهو الَّذِي فِي العُنْوَان، وأحد وجهي الكَافِي، وتلخيص ابن بَلِيْمَة^(٨)،

الخامس: التَّوَسُّط مع التَّسْهِيل، اختيار^(٩) ابن بَلِيْمَة، وهو من وَجِيْز الأَهْوَازِي^(١٠).

(1) في (ج) و(ت) وجها، وهو تحريف .

(2) (١٢٢/، ١٣٧).

(3) (١٧/).

(4) (٣١/).

(5) (٢٥٨/) قلت: ذكر في التبصرة عدة احتمالات: تمكين المد، وبمد متوسط، وفي حالة الإبدال تمكين إشباع المد، وبه قرأ.

(6) في (ج) الثالث بدون الواو .

(7) في (أ) و(ج) واحد وفي (ت) أحد، وهو الذي أثبتته لتناسبه مع السياق.

(8) قلت: وفي تلخيص ابن بليمة: القصر مع التسهيل. (٢٦/).

(9) في (ج) اختار .

(10) قلت: في وجيز الأهوازي: بهمزة واحدة ممدودة، والمد أدنى مد، وبزيادته في موضعين ويروى عنه زيادته في جميعه. (٩٨/).

السادس : القصر مع التسهيل ، وهو الذي في التذكرة ^(١) ، وفي تلخيص ابن بليمة أيضا ^(٢) ، وبه قرأ الداني على أبي الحسن .

[١١] سورة آل عمران (التوراة - ميم الجمع - المد المنفصل)

المسألة الحادية عشر: قوله تعالى : ﴿ وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ

وَالْإِنْجِيلَ ﴾ ^(٣) وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِغَايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴿ ^(٤) .

كم وجهاً ^(٤) يصحّ فيها ^(٥) لقالون من الطريق المذكورة ^(٦) ؟

الجواب : يصحّ فيها لقالون من طريق الشاطبية ، خمسة أوجه :

- (1) (/ ١١١ ، ١٠٨) قلت : في التذكرة أن التسهيل صار كالمدة في اللفظ .
- (2) في (أ) أيضا وفي (ج) و(ت) أيضا ، وهو الصواب الذي أثبتته في النص .
- (3) (آل عمران / ٤٨ - ٤٩) .
- (4) في (أ) لا توجد كلمة وجهها ، وهي في (ج) و(ت) وهو الصواب الذي أثبتته .
- (5) في (ج) و(ت) فيه ، وزادت (ت) : من الطريق الشاطبية خمسة أوجه .
- (6) في (ت) أضاف الناسخ تحريرات متعلقة بهذه المسألة أولها : إذا أردت أن تجمع قوله تعالى ويعلمه الكتاب والحكمة إلى قوله تعالى (أنني قد جئتكم بأية من ربكم لقالون من طريق الشاطبية ففيها له من طريق الشيخ اليمني ثمانية أوجه ، ومن طريق الشيخ سلطان خمسة أوجه ، الوجه الأول من طريق الشيخ اليمني الفتح مع القصر ، والإسكان ، الوجه الثاني للشيخ اليمني وهو الأول للشيخ سلطان الفتح مع القصر والصلة ، الوجه الثالث للشيخ اليمني والثاني للشيخ سلطان الفتح مع المد والإسكان ، الرابع للشيخ اليمني الفتح مع المد والصلة ، الخامس للشيخ اليمني ، والثالث للشيخ سلطان التقليل مع القصر والإسكان ، السادس للشيخ اليمني التقليل مع القصر والصلة ، السابع للشيخ اليمني والرابع للشيخ سلطان التقليل مع المد ، الثامن للشيخ اليمني ، والخامس للشيخ سلطان التقليل مع المد ، والصلة ، ونظير هذه الآية قوله تعالى (قل فاتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين) . انتهى .

الأول: الصّلة مع الفتح، والقصر، وهو قراءة الدّاني على أبي الفتح من طريق أبي نَشِيْط، وهو من التّيسير^(١).

والثاني: الصّلة مع بين بين^(٣) والمدّ، [وهذا]^(٤) لأبي نَشِيْط من تلخيص ابن بَلِيْمَة^(٥)، والتبصرة لمكي^(٦).

الثالث: الإسكان مع^(٧) بين بين، والمدّ، وهذا^(٨) من طريق أبي نَشِيْط، من التّيسير^(٩) وبه قرأ الدّاني على أبي الحسن ابن غَلْبُون، وكذا هو من تذكّرتَه^(١٠)، ومن الهداية، والتبصرة، والكافي^(١١)، والمبهبج.

الرابع: الإسكان مع الفتح^(١٢) والمدّ، وهو لأبي نَشِيْط من الكامل^(١٣)، وغاية أبي العلاء^(١٤). **الخامس:** الإسكان، مع بين بين، والقصر، وبه قرأ الدّاني

(1) في (أ) ألحقت (أبي) في جانب النسخة.

(2) (٨٦/).

(3) في (ج) بين غير مكررة، وفي (ت) بين بين بدون مع، والصواب ما في (أ)، وهو الذي أثبتته.

(4) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(5) (٤٥/).

(6) (٤٥٥/).

(7) كلمة (مع) لا توجد في (ج).

(8) لا توجد كلمة وهذا في (ج)، وفي (ت) وذلك.

(9) في (أ) وهو التيسير، وفي (ج) و(ت) من التيسير، وهو الصواب الذي أثبتته.

(10) (٢١٠/١).

(11) (٤٢٦، ٧٣/).

(12) في (ج) و(ت) الإسكان مع الفتح، وهو الذي أثبتته، وهو ساقط من (أ).

(13) الكامل للهلالي مخطوط. (٩٢/). ولم يذكر له في الكامل إلا الفتح.

(14) (٤٦٠/).

على أبي الفتح، وهو لأبي نَشِيْطٍ من [كتاب] الكافي، وأما الصلّة، مع بين بين، والقصر، فمن^(٢) طريق الحُلُوَانِي^(٣)، وكذا الصلّة لمع بين بين، والقصر^(٤)، والفتح، مع المدّ، وكذا الإسكان، مع الفتح، والقصر؛ فهذه^(٥) الثلاثة من طريق الحُلُوَانِي، وهي جائزة من طريق الطيّبة، لا الشّاطِبيّة، كذا حرّره ابن الجَزْرِي في (أجوبة المسائل التبريزيّة)^(٦)، ونقله شيخ مشايخنا في رسالته^(٧).

[١٢] سورة النساء (لين - ذات ياء - الجار)

المسألة الثانية عشر: قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾^(٨)،

إلى قوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ الْجُنْبِ﴾^(٩).

- (1) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج)، وفي (أ) كتابي، وفي (ت) كتاب، وهو الصواب الذي أثبتته.
- (2) في (أ) من، وفي (ج) و(ت) فمن، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.
- (3) هو أحمد بن يزيد بن أزداد، الصّفّار، الحُلُوَانِي، الأستاذ، أبو الحسن، إمام كبير، عارف صدوق، قرأ بمكة على أحمد بن محمد القواس، وعلى قالون، وغيرهما، قرأ عليه الفضل بن شاذان، وغيره، توفي سنة (٢٥٠هـ) وقيل سنة (٢٥٠هـ) ونيف. (معرفة القراء ١ / ٢٢٢)، (غاية النهاية لابن الجزري ١ / ١٥٠).
- (4) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (5) في (أ) ففيه، في (ج) و(ت) فهذه، وهو الصواب الذي أثبتته في النص. الروض النضير للمتولي (١٣٥/).
- (6) هذه المخطوطة لم أفف على من ذكرها لابن الجزري، عدا الشّيخ سلطان هنا، وبهذا الاسم لا توجد في (فهرس مؤلفات ابن الجزري ومن ترجم له)، وقد سبق تفصيل ذلك (ص/ ٣٨) من هذا الكتاب. والله أعلم.
- (7) أي رسالة الشّيخ سلطان المزاحي، والمسألة بنصها فيها. (٣٩/، ٤٠).
- (8) (النساء / ٣٦).
- (9) (الآية السابقة).

بكم وجه^(١) يَصَحَّ أن يُقرأ لورش؟ وهل يُمال^(٢) الجميع^(٣) معا، ويُفتح كذلك؟ أو يُمال (الْقُرْبَى)، (وَأَلْيَتَمَى)، على فتح (وَأَلْجَارِ)، وبالعكس، من الطَّرِيق المذكورة؟

الجواب: ^(٤) يَصَحَّ أن يُقرأ لورش^(٥) بأربعة أوجه:

الفتح، والتقليل في (الْجَارِ)، على كل من الفتح، والتقليل في (الْقُرْبَى)، (وَأَلْيَتَمَى)، لأنَّ صاحب التيسير له^(٦) في ذوات الياء، الإمالة، وفي (الْجَارِ)، الإمالة^(٨)، وابن غلبون^(٩)، وصاحب الهادي، والهداية، لهم في ذوات الياء، الفتح، وفي (الْجَارِ)^(١٠) الفتح، وصاحب العنوان^(١١) له في ذوات الياء، الإمالة، وفي (الْجَارِ) الفتح، وبالأوجه الأربعة قرأت على شيخنا أبي السُّعود أبي النُّور^(١٢).

(1) في (ج) و(ت) وجها، وهو تحريف.

(2) المراد بالإمالة هنا: التقليل، وذكر المؤلف للإمالة هنا تجوز منه - عفا الله عنه - .

(3) في (أ) الجمع، وفي (ج) و(ت) الجميع، وهو الذي أثبته.

(4) كلمة (الجواب) ساقطة من (أ)، وهي في (ج) و(ت)، وهو الصواب الذي أثبته.

(5) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(6) في (ج) فيه.

(7) في (أ) لا توجد له، وهي في (ج) و(ت)، وهو الصواب الذي أثبته.

(8) (٤٧/، ٥٠).

(9) التذكرة لابن غلبون (١/١٩٣، ٢١٤).

(10) في (أ) والجار، وفي (ج) و(ت) وفي الجار، وهو الصواب الذي أثبته في النص.

(11) (٦٠/) وفيه بين اللفظين.

(12) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج)، وفي (ت) قرأ، قلت: وهو تحريف، وما في (أ) هو الذي

أثبته في النص.

وهو ^(١) كذلك [قرأه] ^(٢) على شيخه العلامة سُلطان ، وهو كذلك قرأ على شيخه الشيخ سيف الدين ^(٣) البصير بقلبه. ولكن في أجوبة ابن الجزري عن المسائل التبريزية ^(٤) ، أنه يقرأ بالتقليل ، مع التقليل ^(٥) ، وبالفتح ، مع الفتح ، وإذا ضُمَّت ^(٦) إلى ما ذكر حرف اللين ، أعني (شَيْئًا) ، يحصل ^(٧) ستة ^(٨) أوجه : التوسُّط في (شَيْئًا) ، على ^(٩) الإمالة في كلِّ ، طريق التيسير ، وفي الكلِّ من قراءة

- (1) في (أ) وهذا ، وفي (ج) و(ت) وهو ، وهو الذي أثبتته لتناسبه مع كلام المؤلف .
- (2) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج) .
- (3) هو : سيف الدين بن عطاء الله ، أبو الفتوح ، الوفايي ، الفضالي ، مقرئ ، شافعي ، بصير ، كان شيخ القراءة بمصر ، له كتب منها : الحواشي المحكمة على ألفاظ المقدمة الآجرومية ، مخطوط في الأزهرية ، وشرح الجزرية في التجويد ، قال المحبي : بديع ، ورسائل كثيرة ، (ت ١٠٢٠ هـ) . (الأعلام للزركلي ٣/١٤٩) ، (إيضاح المكنون ١/٤٢٣) .
- (4) في (ج) لكن في أجوبة ابن الجزري ، وفي (أ) لكن في أجوبة ابن الجزري عن مسائل التبريزية ، وما في (ت) أصوب ، وهو الذي أثبتته في النص .
تنبه : ذكر الشيخ سلطان هنا فائدة : وهي أنّ الذي ينبغي ذكره في هذا المحل ، تحرير الطرق ، حسب ما ذكره في النّشر لأنه المعول عليه في تحريرها . رسالة الشيخ سلطان (٢٠/)
- (5) في (أ) التعليق ، وهو تحريف ، والذي أثبتته هو الذي في (ج) و(ت) ، وهو الذي في رسالة الشيخ سلطان (٢/)
- (6) في (أ) أضمرت وهو تحريف ، والذي أثبتته هو الذي في (ج) و(ت) .
- (7) في (ج) تحصل ، وهو غير واضح في (ت) .
- (8) قول المؤلف : (ستة) ، غير صحيح لأنه سيذكر قريباً أنها ثمانية أوجه .
- (9) في (ج) مع ، والصواب (على) لأنّ المؤلف كرّر كلمة (على) في السياق ، وهو كذلك الذي (أ) و(ت) .

الدَّانِي^(١) [على ابن غلبون، [على الفتح في (الْقُرْبَى)، (وَأَلْيَتَمَى)]^(٢)، مع الإمالة في (الْجَار)^(٣)، طريق الكافي.

وأما [الرَّابِع: وهو التَّوَسُّط في (شَيْئًا)، على الإمالة في (الْقُرْبَى)، (وَأَلْيَتَمَى)]^(٤)، مع الفتح في (الْجَار)^(٥)، فلم أره، لكنه مأخوذ من إطلاق الشَّاطِئِيَّ، ثم الطَّوِيل في (شَيْئًا)، على^(٦) الفتح في الكلِّ، طريق الهداية، وعلى^(٧) الإمالة في (الْقُرْبَى)، (وَأَلْيَتَمَى)، مع الفتح^(٨) في (الْجَار)^(٩)، طريق العُنْوَان، [وعلى الفتح في (الْقُرْبَى)، (وَأَلْيَتَمَى)، مع الإمالة في (الْجَار) من طريق الكافي.

- (1) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج)، وفيها (وفي الكلِّ للداني في التيسير، ومع الفتح في الكل للداني من قراءات).
- (2) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (3) في (ج) فقط من الكافي.
- (4) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (5) في (ج) فقط.
- (6) في (ج) مع.
- (7) في (ج) مع.
- (8) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (9) في (ج) فقط من الكافي ومع الفتح في الجار فقط.

وأما الرابع^(١) : وهو الإمالة في [الكل^(٢)، [على الطويل^(٣)]، فلم أره^(٤)، وهو ظاهر^(٥) من إطلاق الشاطبي، وبالأوجه الثمانية قرأت^(٦) على شيخنا المذكور.

[١٣] (بل طبع بالإظهار- الإدغام)

المسألة الثالثة عشر: قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَقَهُمْ وَكُفِّرِهِمْ بِعَايِنِ

اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بَغَيْرِ حَقٍّ﴾^(٧)، الآية.

كم وجها يصح فيه^(٨) لخلاص^(٩) من الطريق المذكورة؟

(1) قلت : هذا الوجه الرابع الذي ذكره المؤلف هنا، هو مذهب ابن الجزري.

قلت : هذه المسألة قد جاءت في كتاب (فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات العشر) على ثلاثة مذاهب : الأول مذهب ابن الجزري الذي نقله الشيخ سلطان عنه في أجوبته على الأسئلة التبريزية، الثاني : مذهب جرى عليه أكثر المصنفين غالبا وهو المحرر في غيث النفع، الثالث مذهب : جرى عليه المنصوري وأتباعه.(٢/٤٥٨ ، ٤٥٩)، وهذه المسألة ذكرها كذلك الخليجي في حل المشكلات (٥٥/).

(2) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(3) في (ج) وأما مع إمالة.

(4) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(5) في (ج) مأخوذ.

(6) في (ج) قرأ.

(7) (النساء / ١٥٥).

(8) في (ج) فيها.

(9) في (ج) الخلاف وفي.

الجواب: خلاد في ﴿بَلَّ طَبَعَ﴾^(١) وجهان: الإظهار، والإدغام، [والوجهان في التيسير، وبهما قرأ^(٢) الداني، قال: ((وبالإدغام^(٣) أخذ))^(٤). وقال شيخنا في الإتحاف^(٥): ((والمشهور^(٦) عن حمزة الإظهار من روايته))^(٧).

قال غيره: ((وهي^(٨) رواية الجمهور عن خلاد))^(٩). ويأتي الوجهان على كل من السكت وعدمه في لام^(١٠) التعريف؛ فالأوجه أربعة، وبها قرأت^(١١)؛ فالإدغام على السكت من التجريد^(١٢)، وعلى عدمه طريق فارس بن أحمد، والإظهار مع السكت للداني، من قراءته على ابن

-
- (1) في (ج) الله، قلت: كلمة ﴿بَلَّ طَبَعَ﴾ من ضمن الآية المذكورة هنا.
 - (2) في (أ) و(ج) قراءة، وفي (ت) قرأ، وهو الأظهر لغة، ولذا أثبتته في النص.
 - (3) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
 - (4) (٤٣/).
 - (5) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج)، وفيها: العلامة البناء.
 - قلت: المراد بكتاب الإتحاف هنا: كتاب إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، لأحمد البناء الدمياطي شيخ المؤلف.
 - (6) في (ج) المشهور.
 - (7) إتحاف فضلاء البشر للبناء (١/١٣٥).
 - (8) في (ج) و(ت) هو.
 - (9) لم أستطع تحديد هذا (الغير) الذي نقل عنه المؤلف هنا.
 - (10) في (أ) الامام، وفي (ج) و(ت) في لام، وهو الصواب الذي أثبتته.
 - (11) حل المشكلات للخليجي (٥٦/).
 - (12) (١٣٩/): قال: ((وهي رواية الفارسي)).

غَلْبُون، [مع عدمه^(١)]، لكون الإظهار رواية الجمهور عن خلاد، بل هو المشهور عن حمزة من رواية^(٢).

[١٤] أوجه البسمة بين سورتي النساء والمائدة مع (لين - بدل)

المسألة الرابعة عشر: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٣)، إلى قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾^(٤).

كم وجهاً يصح فيه لورش من الطريق المذكورة؟

الجواب: لورش فيما اجتمع فيه حرف اللين، ومدّ البدل، وتأخر البدل،

أربعة أوجه^(٥):

(1) في (ت) ومع عدمه. التيسير (٦٢/)، قال الداني فيه: ((وقرأت على أبي الحسن في الروايتين بالسكوت على لام المعرفة...))، وفي (بل طبع) قال: ((فقرأته بالوجهين وبالإدغام أخذ له)). (٤٣/).

(2) ما بين المعقوفين في (أ) و(ت)، وزادت (ت): مع عدمه.. عن حمزة من روايته.. وما أثبتته في النص هو الذي في (أ)، وفي (ج) وأما من عدم السكت؛ فظاهر لكون الإظهار، ورواية الجمهور عنه لخلاد له.

(3) (النساء / ١٧٦).

(4) (المائدة / ١)، لا يوجد في (ج) و(ت) أحلت لكم بهيمة الأنعام.

(5) تنبيه: جاء في غيث النفع للصفاسي: أن لورش بين آخر سورة النساء من قوله ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ إلى ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ ألف وجه وستة وخمسون، وهذا تفصيله عند الصفاسي حيث قال: ((على أن لقالون مائتان وثمانية وثمانون بيانها تضرب سبعة عليم خمسة الرحيم خمسة وثلاثون...))، ثم قال: ((ولورش ألف وجه .. بيانها تضرب ما لقالون في ثلاثة ءامنوا... هذا على البسمة...)) الخ.

ثم قال الصفاسي: ((ولورش مائتا وجه وستة وسبعون))، وتفصيله كما قال: ((ولورش مائتا وجه... يأتي على ترك البسمة...))، وليراجع القارئ تفصيل ذلك في غيث النفع. (٨٩/).

التوسّط في حرف اللّين، على^(١) الثلاثة في [مدّ]^(٢) البدل، ثمّ الطويل^(٣) فيهما^(٤)، وهذه الأوجه الأربعة تأتي على كلّ من الأوجه الخمسة بين السّورتين؛ فالجملة عشرون وجهاً؛ فالتوسّط في (شَيْءٍ)، على أوجه (بسملة) الثلاثة، على الطّويل في (البدل)، طريق الكافي^(٥)، ومكي^(٦)، وعلى التوسّط، والقصر، طريق مكي^(٧) على نقل الفاسي^(٨)، القصر له^(٩)، والسّكت بين السّورتين من غير بسملة، مع التوسّط في حرف اللّين، والبدل، طريق الدّاني في التيسير^(١٠)، وعلى الطّويل في البدل، من قراءته على فارس. وعلى القصر في البدل، من قراءته على ابن غلبون، وهذه الثلاثة لمكي أيضاً^(١١)، [إن ثبت له القصر]^(١٢).

- (1) في (ج) عليه.
- (2) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (3) في (أ) الطويل، وفي (ج) و(ت) الطويل، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.
- (4) حل المشكلات للخليجي (٥٦/).
- (5) (١٧/).
- (6) في التبصرة: المد، والتوسط (٢٥٨/).
- (7) لا يوجد في التبصرة سوى المد والتوسط، وعليه فلا وجه لذكره عن مكي هنا (٢٥٨/).
- (8) في شرح الفاسي عن مكي التطويل فقط، (١/٢٢٧)، قلت: عبارة المؤلف تعني أنّ الفاسي ذكر القصر له، وهو الذي في شرحه للشاطبية (المصدر السابق).
- (9) في (ج) أن له القصر.
- (10) (التيسير/٣٠، ٣١).
- (11) في (أ) أيضه، وهو تحريف واضح، وفي (ج) (أيضا لمكي)، وفي (ت) لمكي أيضا، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.
- (12) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج)، قلت: القصر ليس في التبصرة لمكي. (التبصرة/٢٥٨).

والوصل بين السورتين، مع التوسّط في (شَيء)، على المدّ في البدل، أحد الوجهين في الكافي، وأما مع التوسّط، والقصر^(١)، فَلَمْ أَرَهُ، لكنّه ظاهر من الشاطبيّة^(٢)، ثم الطويل في (شَيء)، على أوجه البسمة الثلاثة، مع الطويل في البدل، طريق الكافي، والوصل بين السورتين، مع الطويل في حرف اللين، والبدل، طريق [الهداية]^(٣)، والعنوان^(٤)، والسكت بين السورتين، مع الإشباع في (شَيء)، و(ءَامُنُوا)، لَمْ أَرَهُ، وهو ظاهر^(٥) من الشاطبيّة.

(بدل - لين)

وإنّ تقدّم البدل على حرف اللين، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾^(٦)، جازت الأوجه الأربعة^(٧) أيضاً؛ فقصر البدل، عليه التوسّط، [وتوسطه على التوسّط]^(٨)، والطويل في البدل عليه، التوسّط، والطويل^(٩).

(1) ما هو في النص من (أ)، وفيها يوجد تكرار، يبدأ من (في البدل والوصل بين السورتين مع التوسط في (شيء) على المد في البدل أحد الوجهين في الكافي، وأما مع التوسط والقصر في البدل) ولم أثبت هذا التكرار في النص، وفي (ج) توسط البدل وقصره، وفي (ت) في البدل والوصل بين السورتين مع الطويل في حروف اللين.

(2) قلت: يعتبر الطويل، والقصر هنا، من زيادات القصيد. (شرح الفاسي ١/٢٢٧).

(3) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(4) في (ج) العنوان بدون واو. (العنوان / ٤٤).

(5) في (ج) مأخوذ.

(6) (الكهف / ٨٥).

(7) في (ج) أربعة أوجه.

(8) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج)، وهو الذي في رسالة الشّيخ سلطان (٢٥/).

(9) (رسالة الشّيخ سلطان / ٢٥).

[١٥] سورة المائدة (إمالة يوّاري - فأوّاري)

المسألة الخامسة عشر: قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يُؤَرِّى﴾^(١)، و﴿فَأُؤَرِّى﴾^(٢).

هل تصحّ إمالتهمما للدّوري عن الكسائي من الطّريق المذكور^(٣)؟
الجواب: ليس فيهما للدّوري عن الكسائي إلاّ الفتح^(٤)، وكذا (يُؤَرِّى) في الأعراف^(٥)، وحكاية الشّاطبي للإمالة^(٦)، تعقبها في النّشر بأنّ الإمالة، طريق أبي^(٧) عثمان الضّرير^(٨)، وهو ليس من طريق الشّاطبي^(٩).

[١٦] سورة الأنعام (الهدى اتتنا - وقفاً لحمزة وورش)

المسألة السادسة عشر: قوله تعالى: ﴿إِلَى الْهَدَىٰ آتَيْنَا﴾^(١٠).

هل تجوز الإمالة في الألف المبدلة في الوقف لحمزة، والتقليل^(١١) لورش من الطّريق المذكورة؟

- (1) كلاهما في (المائدة / ٣١).
- (2) في (ج) فأوّاري .
- (3) في (ج) المذكورة.
- (4) أي من طريق الشاطبية، قلت: وتعال كذلك من الطيبة. (شرح الطيبة لابن الناظم/١١٩).
- (5) (٢٦/).
- (6) بقوله (يوّاري أواري بالعقود بخلفه..). (فتح الوصيد للسخاوي(٢/٤٦١).
- (7) في (أ) و(ت) ابن، وفي (ج) أبو، وكله خطأ، والصواب (أبي) وهو الذي أثبتته.
- (8) هو سعيد بن عبد الرحيم، بن سعيد، أبو عثمان الضرير، البغدادي، مؤدب الأيتام، مقرئ حاذق، ضابط، عرض على الدوري، عرض عليه أبو الفتح بن بدهن، توفي بعد سنة (٣١٠هـ). (معرفة القراء/١، ٢٤٢، ٢٤٣)، (غاية النهاية لابن الجزري/١، ٣٠٧، ٣٠٦).
- (9) (النّشر لابن الجزري/١، ٧٩).
- (10) (الأنعام / ٧١).
- (11) أورد المؤلف هنا التقليل لورش على غير عاداته، فقد اعتاد على ذكر الإمالة له، كما في مسألة (٣٠)، وقد تقدم تعليل ذلك في (ص/٤٣) من مقدمة الكتاب.

الجواب: ليس في الألف المبدلة من الهمزة في الوقف لحمزة، وورش، ولا لغيرهما^(١) [من أصحاب الإمالة إلا الفتح]^(٢)، وهو الصحيح المأخوذ به وجهاً واحداً، ونقل في النشر عن الداني احتمالاً في الإمالة، على أنها ألف (أَلْهَدَى)، دون المبدلة من الهمزة^(٣)، لكنه لا يُقرأ به^(٤).

[١٧] (إمالة رءا كوكباً للسوسي)

المسألة السابعة عشر: قوله تعالى: ﴿رءَا كَوَكَبًا﴾^(٥).

هل تصح إمالة الرءا للسوسي من الطّريق المذكورة، [أم لا]^(٦)؟
الجواب: لا تصح^(٧) إمالة الرءا للسوسي، وليس^(٨) له [إلا]^(٩) إمالة^(١٠) الهمزة^(١١)، وما ذكره الشاطبي من الخلاف في إمالة الرءا، تعقبه في النشر: بأنه

- (1) في (ج) إمالة ولا تقليل، قال الخليجي في حل المشكلات: ((يوقف لحمزة بإبدال همزة اثنتا)، ألفا؛ فهو وجه واحد، ولا إمالة في (الهدى) حينئذ، ولا تقليل للأزرق)). (٦٠/).
- (2) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج) ولا في (ت).
- (3) (النشر لابن الجزري (١/٧٩)).
- (4) في (ج) بها.
- (5) (الأنعام /٧٦).
- (6) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج) و(ت).
- (7) في (ج) يصح.
- (8) في (ج) فليس.
- (9) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (10) في (ج) الإمالة.
- (11) (حل المشكلات للخليجي /٦٠).

لا يصح^(١) من طريق الشَّاطِيبِيَّةِ ، ولا من طريق النَّشْرِ^(٢) ، وإنَّ حكاية بـ(قِيلَ) آخر الباب من طَبِئْتَهُ^(٣) .

[١٨] (إمالة رء القمر للسوسي)

المسألة الثامنة عشر: قوله تعالى: ﴿رَاءَ الْقَمَرِ﴾^(٤).

هل يصح^(٥) إمالة الرء والهمزة وفتحهما للسوسي؟ فإن قلت بصحة ذلك ، فهل يُقرأ بوجهين ؛ إمالتها معا؟ وفتحهما كذلك ؟ أو بأربعة أوجه ؛ إمالتها معا؟ أو فتحهما^(٦) معا؟ وإمالة الرء ، وفتح الهمزة ، وعكسه؟ وهل يصح^(٧) إمالة الهمزة لأبي بكر من الطريق المذكورة؟

الجواب: ليس فيه إمالة للسوسي^(٨) أصلاً ، لافي الرء ، ولا في الهمزة^(٩) ، وما ذكره الشَّاطِيبِيّ - رحمه الله تعالى - من الخلاف عن السوسي في إمالة الرء ، والهمزة ؛ فليس من طريق^(١٠) النَّشْرِ ، فضلاً عن الشَّاطِيبِيَّةِ ، ولذا

(1) في (ج) و(ت) لم يصح.

(2) (النشر لابن الجزري (٤٥/٢). الروض النضير للمتولي (١٦١/).

(3) في (ج) الطيبة. قال في الطيبة:

((وقبل قيل ساكن حرفي رأى عنه ❖ وراسواه مع همز نأى)).

(شرح الطيبة لابن الناظم/١٣١).

(4) (الأنعام /٧٧).

(5) في (ج) تصح.

(6) في (ت) وفتحهما.

(7) في (ج) تصح.

(8) في (ت) الهمزة للسوسي.

(9) (حل المشكلات للخليجي (٦٠/).

(10) في (ج) و(ت) طرق.

تركه في الطَّيِّبَةِ، وَإِنْ حَكَاهُ بِ(قِيل) فِي آخِرِ الْبَابِ^(١)، وَلَيْسَ لِأَبِي بَكْرٍ فِي الْهَمْزَةِ إِمَالَةٌ، وَمَا ذَكَرَهُ الشَّاطِبِيُّ مِنَ الْخِلَافِ عَنْهُ فِي إِمَالَةِ الْهَمْزَةِ، رَدَّهُ فِي النَّشْرِ بِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ مِنْ طَرَفِ الشَّاطِبِيِّ، بَلْ وَلَا مِنْ طَرَفِ النَّشْرِ^(٢).

[١٩] سُورَةُ الْأَنْعَامِ (ءَالِ الذِّكْرِينِ - بَدَل)

المسألة التاسعة عشر: قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَالِ الذِّكْرِينِ حَرَّمَ أُمَّرَ الْأُنثِيَّينِ﴾^(٣)،

إلى قوله تعالى: ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ﴾^(٥).

كم وجهها يصح فيه لورش من الطَّرِيقِ المذكورة؟

الجواب: لورش فيه ستة أوجه: الإبدال، والتسهيل في (ءَالِ الذِّكْرِينِ)،

وعلى كلٍّ منهما ثلاثة^(٦): [مدأ]^(٧) البديل في (نَبِّئُونِي)، [الآن الإبدال، والتسهيل،

ثابتان لكلِّ القراء، كما صرح به في الشَّاطِبِيِّ، والطَّيِّبَةِ^(٨).

وسياتي لهذا مزيد بيان في الكلام على (ءَالِ الْآنِ)^(٩).

(1) (شرح الطيبة لابن الناظم (١٢٤). الروض النضير للمتولي (١٦١/).

(2) (النشر لابن الجزري (٤٧/٢).

(3) في (ج) قل ءال الذكرين.

(4) (الأنعام / ١٤٣).

(5) (الأنعام / ١٤٣).

(6) في (ج) الثلاثة.

(7) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(8) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(9) في (ج) مسألة (ءَالِ الْآنِ)، قلت: سياتي الكلام على (ءَالِ الْآنِ) في مسألة (٢٤) من هذا الكتاب.

[٢٠] سورة الأعراف (سوءات مع اللين والبدل)

المسألة العشرون^(١) : قوله تعالى : ﴿ يَبْنَىءَ آدَمَ قَدَّ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُورِي ﴾^(٢) ،

إلى قوله : ﴿ ذَلِكْ ﴾^(٣) .

بكم وجهه^(٤) يَصَحَّ أَنْ يُقْرَأَ لورِشٍ مِنْ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ؟

الجواب : عن هذه المسألة يستدعي بيان حكم (سَوَاءِ تَكُمُ)^(٥) أَوَّلًا؛

فأقول : اختلفوا في (سَوَات) ؛ فَفَصَّرَ^(٦) عَلَى اسْتِثْنَائِهَا مِنْ حُرُوفِ^(٧) اللَّيْنِ ،

الْمَهْدَوِي^(٨) ، وَابْنُ سُفْيَانَ ، وَابْنُ شُرَيْحٍ^(٩) ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ^(١٠) ، وَالْجُمْهُورُ ، وَلَمْ

يَسْتِثْنِهَا الدَّانِي فِي سَائِرِ كُتُبِهِ^(١١) ، وَلَا^(١٢) الْأَهْوَازِي^(١٣) ، وَقَدْ اجْتَمَعَ^(١٤)

(1) في (ت) المسألة المكملة للعشرين.

(2) (الأعراف / ٢٦) . كلمة يوراري لا توجد في (ج) .

(3) (الأعراف / ٢٦) ، في (ج) ذلك خير لكم .

(4) في (ج) و(ت) كم وجهها .

(5) في (ت) سوءات .

(6) في (ج) فنصب .

(7) في (ج) حرف .

(8) (شرح الهداية للمهدوي (١/٣٧) .

(9) الكافي (١٩/١) .

(10) المبهج (١/٤١٨) تحقيق سيد كسروي حسن .

(11) التيسير (٣١/١) .

(12) في (ج) بدون لا .

(13) قال ابن الجزري : ((ذلك من كتاب الأهوازي الكبير)) ، قلت : وهو في الوجيز

للأهوازي ، مطبوع (٩٧/١) .

(14) في (ج) أجمع .

رُواة الإِشباع في حُرُوفِ اللَّين على استثناء^(٢) (سَوَاتِ)^(٣) ؛ فعلى هذا يكون الخِلاف في قول الشَّاطبيّ:

((وَفِي وَاوِ سَوَّاتٍ خِلافٌ لَوَرَشِهِمْ^(٤) ❖))

دائرُ بين القصر، والتَّوسُّط^(٥)، وكلّ^(٦) من وسَّطها مذهبه في الألف الواقع بعد الهمزة، التَّوسُّط^(٧) ؛ فعلى هذا يكون فيها الأربعة أوجه^(٨) : توسُّط الواو، والألف مع اللداني، وللأهوازي^(٩)، وثلاثة الهمزة، مع قصر الواو، وقد نظمها صاحب النُّشر^(١٠) ؛ فقال:

((وَسَوَّاتٍ^(١١) قَصْرُ الْوَاوِ وَالْهَمْزُ ثَلَاثًا^(١٢) ❖ وَوَسَّطُهُمَا فَالْكَلُّ^(١٣) أَرْبَعَةٌ فَادِرٌ))^(١٤)

(1) في (ج) و(ت) حرف.

(2) في (ج) استثنائها.

(3) في (أ) سواء، قلت: وهي كلمة لامفهوم لها في سياق كلام المؤلف هنا.

(4) لا توجد في (ج) كلمة لورشهم.

(5) كذا في حلّ المشكلات للخليجي (٦٢/).

(6) في (ج) فكل.

(7) (فتح الوصيد للسخاوي (٢/ ٤٨٥، ٢٨٤)، رسالة الشيخ سلطان (١١/)).

(8) لا توجد في (ج) أوجه، وفي (ت) لا يكون فيهما إلا أربعة أوجه.

وهي في حلّ المشكلات للخليجي (٦٣/).

(9) في (ج) و(ت) والأهوازي.

(10) في (ج) في بيت.

(11) في (ج) فأواري وسوأة، وفي (ت) سوات، وفي (ج) سوات، وهو الصواب، وهو الذي في

(النُّشر ١/ ٣٤٧).

(12) في (أ) ثلث، وفي (ج) ثلاثا، وفي (ت) ثلثا، وهو الذي أثبتته، والأخير هو الذي في

النُّشر (١/ ٣٤٧)، وكذا في حلّ المشكلات (٦٣/)، وفي رسالة الشيخ سلطان (١١/ (ثلث)).

(13) في (ج) والكل.

(14) في (أ) فادري، ولا يوجد في (ج)، وفي (ت) (فادر) وهو في النُّشر، ورسالة الشيخ

سلطان، وحلّ المشكلات، وهو الذي أثبتته.

ووقع للجَعْبَرِي فِي (سَوَاتٍ)^(١)، تَرْكِيْبٌ؛ فَجَعَلَ فِي الْوَاوِ، ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ^(٢)، وَضَرَبَهَا فِي ثَلَاثَةِ الْهَمْزَةِ، وَقَدْ ظَهَرَ^(٣) فَسَادَ ذَلِكَ^(٤).
فِي أَنْ قَلْتُ: مَا وَجَّهُ قَصْرُ الْوَاوِ، وَحَقَّهَا الْمَدُّ، لِأَنَّهَا حَرْفٌ لَيْنٌ، اتَّصَلَ بِالْهَمْزَةِ، وَوَجَّهٌ^(٥) مَدُّ الْهَمْزَةِ، وَمَا حَقَّهَا الْمَدُّ^(٦)، لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا سَاكِنٌ غَيْرٌ مَحْدُودٌ^(٧)؟

قَلْتُ: يَحْتَاجُ الْجَوَابُ عَنِ ذَلِكَ^(٨) إِلَى تَمْهِيدٍ مَقْدَمَةٍ، هِيَ:
أَنَّ (سَوَاتٍ)^(٩)، وَفَعْلَةٌ^(١٠) الْإِسْمِ، إِذَا جُمِعَتْ بِالْأَلْفِ، وَالتَّاءِ^(١١)، فَتُحَتُّ عَيْنُهَا، كَثَمْرَةٍ، وَتَمْرَاتٍ^(١٢)، وَرُكْعَةٍ، وَرُكْعَاتٍ، إِلَّا الْمُضَاعَفَ كَسَلَّةٍ،

- (1) فِي (أ) سَوَاةٌ، وَفِي (ت) سَوَاتٍ، وَفِي (ج) سَوَاتٍ، وَهُوَ الَّذِي أَثْبَتَهُ، إِذْ لَا مَعْنَى لـ(سَوَاةٌ) مُفْرَدَةً هُنَا، وَالْمُرَادُ (سَوَاتٍ) بِالْجَمْعِ بِدَلَالَةِ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ السَّابِقِ.
- (2) فِي (ج) مِنْ ظَاهِرِ قَوْلِ الشَّاطِبِيِّ (وَفِي وَوَاوِ سَوَاتٍ خِلَافًا).
- (3) فِي (ت) ظَهَرَ لَكَ.
- (4) قَالَ فِي (التَّشْرِ ١/٣٤٧): ((فِيَّيْ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا، رَوَى الْإِشْبَاعُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا وَهُوَ يَسْتَشِي سَوَاتٍ))، كَذَا فِي الْإِتْحَافِ: (١/١٧٠)، قَالَ الشَّيْخُ سُلْطَانُ: ((وَقَدْ عَلِمْتُ رَدَّهُ))، (١١/).
- (5) فِي (ت) وَمَا وَجَّهَ.
- (6) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ لَا يُوْجَدُ فِي (ج).
- (7) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الثَّلَاثِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَمْدُودٌ، وَهُوَ الْأَطْهَرُ فِي السِّيَاقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
- (8) فِي (ج) جَوَابُ ذَلِكَ يَحْتَاجُ.
- (9) فِي (ج) وَ(ت) جَمْعُ (سَوَاةٌ). قَلْتُ: (سَوَاةٌ) اسْمٌ غَيْرُ صِفَةٍ، وَإِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ جُمِعَتْ عَلَى (فَعَلَاتٍ) كَتَمْرَاتٍ، وَإِنْ اِعْتَبَرْتَهَا صِفَةً، جَمَعْتَهَا عَلَى (فَعَلَاتٍ).
- (10) فِي (أ) فَعْلٌ، وَفِي (ج) وَ(ت) وَفَعْلُهُ، وَكُلُّهُ خَطَأٌ وَالصَّوَابُ: (فَعْلَةٌ)، كَسَوَاةٌ، وَجَمَعَهُ كَمَا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ. وَهُوَ الَّذِي أَثْبَتَهُ فِي النَّصِّ.
- (11) فِي (ج) وَالتَّاءِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ وَاضِحٌ فَالْمَقْصُودُ (تَمْرَةٌ)، تَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ (تَمْرَاتٍ).
- (12) فِي (ج) كَتَمْرَةٌ وَتَمْرَاتٍ.

وسَلَّاتٌ^(١)؛ فسكونه^(٢) محافظةً على الإدغام، وإلَّا^(٣) الأجوْف^(٤)، كجَوَزَاتٍ، وَيِيضَاتٍ؛ فسكُونُه^(٥)، لأنَّهم لو فَتَحُوهُ لَلَزِمَ^(٦) قلب العَيْن ألفاً، وَفَتَحُهُ لِهُدَيْلٍ^(٧)، على الأصل^(٨)، وصَحَّحُوهُ، محافظةً على صيغة الجمع، كقول [الشاعر]، شاعرهم [في هذا البيت]^(٩):

((أخو بيضات^(١٠) رائح^(١١) مُتَأَوَّبٌ ❖^(١٢)))^(١٣)

- (1) في (أ) و(ت) (كسبله وسبلات)، ولا معنى له، وفي (ج) كسله - كذا فيها وصوابه سلة، وسلات وهو الذي أثبتته في النص.
- (2) في (ج) فسكونه.
- (3) كلمة و(إلا) لا توجد في (ج).
- (4) أي ما كان غير حرف لين. (فتح الوصيد للسخاوي ٢/٢٨٧).
- (5) في (أ) فسكونه، وما أثبتته في النص هو الذي في (ج) و(ت)، وهو الأنسب للنص، والمقصود سكون الواو.
- (6) في (أ) لِلزُّومِ، وفي (ج) و(ت) لَلزِمَ، وهو الذي أثبتته في النص لأنه الأنسب، وهذا التعليل في (فتح الوصيد للسخاوي ٢/٢٨٧).
- (7) كذا في (أ) وهو أصوب، وفي (ج) و(ت) هذيل، وهو تحريف، قال السخاوي: ((وإن كان هذا التحريك عنهم فاشياً، فلم يقرأ بهذه اللغة أحد في سوءات)). (فتح الوصيد للسخاوي ٢/٢٨٧).
- (8) في (ج) الأصح.
- (9) ما بين المعقوفين، كلاهما لا يوجد في (ج) و(ت).
- (10) في (أ) لأخوا بيضاء، وهو تحريف، وفي (ج) و(ت) آخر، وهو كذلك تحريف، والصحيح هو الذي أثبتته، وهو الذي في (سر صناعة الإعراب لابن جني ٢/٧٧٨)، وفي المحتسب لابن جني (١/٥٨).
- (11) في (أ) اسبح، وفي (ج) و(ت) رابع وكله تحريف، والتصحيح من (المصدرين السابقين).
- (12) في (أ) و(ت) متاوب، في (ج) مناوب وكله تحريف، والتصحيح من (المصدرين السابقين).
- (13) البيت لأحد الهدليين يصف ذَكَرَ النَّعَامَ، وَعَجَزُ هذا البيت: ((رَفِيقٌ يَمَسِّحُ الْمُنْكَبِينَ سُبُوْحُ))، وهذا البيت في (المصدرين السابقين).

فوجه مدّ الواو، جَرِيهِ^(١) على القاعدة، باعتبار اللفظ، وَوَجْهَ قَصْرِهَا: تقدير الحركة الأصليّة^(٢) التي ظهرت^(٣) عند هُذَيْل، وعلى التقديرين يجوز مدّ الألف، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ فَاءِوا^(٤)، وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا؛ فَأَقُولُ: [في هذه]^(٥) الآية لورش خمسة أوجه: القصر في مدّ البدل، وحرف اللين، مع الفتح في (الْتَقَوَى)^(٦).

الثاني: التوسّط في البدل، والقصر في حرف اللين، على الإمالة في (الْتَقَوَى)،

الثالث: التوسّط في اللين، ومدّ البدل على الإمالة في (الْتَقَوَى).

(1) في (أ) جَرِيهِ، وفي (ت) جرية، وفي (ج) جريه، وهو الصواب الذي أثبتته.
 (2) في العقد النضيد للسمين الحلبي أيضاً أنّ: ((من مدّ نظر إلى اللفظ، ومن قصر نظر إلى الأصل في الواو)). (٧٠٤/٢)، وقد نقل عن أبي شامة وجهاً آخر هو: ((فإن قلت: كيف مدّ ما بعد الهمزة في سوات، وقبل الهمزة ساكن، وليس من أصل ورش مدّ ذلك كما تقدم؟، قلت: لأن الواو حرف علة، والمانع هو الساكن الصحيح على أن الواو وإن كانت ساكنة لفظاً فهي محرّكة تقديراً على ما بيّناه، فلوحظ الأصل على ترك مدّها في نفسها، وفي مد ما بعد الهمزة، فالعلة واحدة والحكم مختلف فيهما، ولهذا ألغز الحصري هذه الكلم في أبيات له)). (٧٠٥/٢).

(3) في (أ) تظهرت وفي (ج) و(ت) ظهرت، وهو الصواب الذي أثبتته.

(4) في (أ) فا وفي (ج) فاء، وفي (ت) فاءوا إذا تقرر. قلت: إن الذي في نسخة (ت) هو الأصوب. وهو الذي أثبتته في النص. وما في النسختين (أ) و(ج)، غير واضح. وأيضاً فإن كلمة (فأوا) تشتمل على مدّ بدل، يأتي في الواو بعد الهمزة، فتحصل من ذلك أن الكلام هو على كلمة (فأوا) وهي كلمة قد اشتملت على مدّ بدل و لين.

(5) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(6) كلمة (التقوى) من الآية نفسها في سورة الأعراف.

الرابع، والخامس: ^(١) الطّويل في البدل، والقصر في اللين، على الفتح، والإمالة في (الْتَقَوَى)، أما التّوسّط في البدل، مع الفتح في (الْتَقَوَى) ^(٢)؛ فمُمتنع ^(٣) من طريق الحرز ^(٤)، جائز من طريق الطيّبة ^(٥).
وبيان [هذه] ^(٦) الطّرق ^(٧) يأتي إن شاء الله تعالى في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ ^(٨).

[٢١] بصطة بالصاد والسين

المسألة الحادية ^(٩) والعشرون: قوله تعالى: ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً﴾ ^(١٠).

كم وجهاً يصحّ فيه لابن دُكْوَان من الطّريق المذكورة؟
[الجواب: روى التّقاش عن الأَخْفَش عن ابن دُكْوَان بالصاد هنا ^(١)،

- (1) كلمة والخامس لا توجد في (أ) و(ت)، وهي في (ج)، وهو الصواب الذي أثبتته.
- (2) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (3) في (أ) ممتنع، وفي (ج) و(ت) فممتنع، وهو الذي أثبتته.
- (4) أي متن الشاطبية المسمى بحرز الأمانى ووجه التّهاني، وهذا الوجه هو الذي سبق أن أجازته الجعبري، وردّه عليه المحققون كابن الجزري. قال الصفاقسي: ((ومن ادعى أكثر فليبين لنا طريقاً تقرأ ما ذكر، وإلا فلا التفات إليه)). (غيث النفع للصفاقسي/ ١١٢).
- (5) هذه التحريات مذكورة في كتاب فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات العشر (٢/ ٦٤٩).
- (6) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (7) في (ج) الطريق.
- (8) (النحل / ٦٠).
- (9) في (أ) الإحدى، وفي (ج) الحاد، وفي (ت) الحادية، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.
- (10) (الأعراف / ٦٩).

والسِّين^(٢) [٣] ، في (بَصَّطَةً)^(٤) بالبقرة^(٥) ، وبه قرأ الدَّاني على عبد العزيز ، وروى سائر^(٦) أصحاب الأَخْفَش عند^(٧) الصَّاد فيهن^(٨) .
وبه قرأ الدَّاني على سائر^(٩) شيوخه ؛ فلا يُقرأ لابن ذكوان هنا إلا بالصَّاد ، وحكاية الشَّاطبيّ الخِلاف في هذه خُرُوج عن طريقه^(١٠) .
ومرَّ^(١١) الكلام في ذلك في المسألة السابعة.

- (1) في (أ) بالصادين ، وفي (ج) و(ت) الصاد هنا ، وهو الصواب الذي أثبتته في النص . وهو الذي في التيسير (٨١/).
- (2) في (أ) وبالسين ، وفي (ج) و(ت) والسين . وهو الصواب الذي أثبتته في النص .
- (3) في (أ) ما بين المعقوفين مثبت في جانب الحاشية .
- (4) كذا في (أ) ، و(ج) ، وفي (ت) (وَيَبَّصُطُ) (٢٤٥/) ، وهو الصواب .
- (5) قلت : ذكُرُ المؤلف لقوله تعالى (وزاده بسطة في العلم والجسم) البقرة (٢٤٧/) ، خطأ واضح وقع في نسختي (أ) و(ج) ، إذ موضع البقرة غير مُتَّخَفٍ فيه عند القراء ، وهو عندهم جميعاً بالسين ، كما نبّه عليه الصفاقسي في غيث النفع (٦٠/).
- (6) في (أ) و(ت) ساير ، وفي (ج) سائر ، وهو الذي أثبتته .
- (7) في (ت) عنه .
- (8) في (ج) و(ت) فيهما .
- (9) في (أ) و(ت) ساير ، وفي (ج) سائر ، وهو الذي أثبتته .
- (10) قال الصفاقسي : ((فإن قلت ذكر الشاطبي لابن ذكوان الخِلاف كخِلافه ولم تذكره له ؟ قلت : نعم لأنه خرج فيه عن طريقه وطريق أصله ، لأن سنده في القراءات ينحصر في الدَّاني ... ولم يقرأ الدَّاني لابن ذكوان على جميع شيوخه إلا بالصاد)) . (غيث النفع للصفاقسي / ١١٤ ، ١١٥)

[٢٢] (أوجه ما بين سورتي الأنفال، وبراءة - لين لورش - شيء بالسكت

وعدمه لحمزة)

المسألة الثانية والعشرون: هل يجوز السكت والوصل^(٢) بين (سورتي

الأنفال، وبراءة) لجميع القراء؟

فإذا قلتهم بجوازهما^(٣)؛ فهل يصح لورش توسط (شئ^(٤))، ومدّه، مع كل

من الوجهين السكت، والوصل؟ وهل يُقرأ لحمزة^(٥) بالسكت، وعدمه في

(شئ^(٤))، مع كل من الوجهين المتقدمين من الطّريق المذكورة؟

الجواب: أجمع القراء على عدم البسمة في ابتداء (براءة)، لنزولها

بالسيف، والبسمة للأمان^(٦)، وكذا أجمعوا على عدمها بين (براءة،

والأنفال)؛ فلحمزة الوصل بينهما، وجهاً واحداً، مع السكت، وعدمه في

(شئ^(٤))، لأن القرآن عنده كسورة واحدة^(٧)، ويجوز لغيره السكت بينهما،

(1) في (ج) وتقدم، وفي (ت) ومن الكلام في ذلك في المسألة السابعة.

(2) في (ت) توسط.

(3) في (أ) يجوز، وفي (ج) و(ت) بجوازهما، وهو الذي أثبتّه لأنه الأظهر لغة.

(4) الأنفال (٧٥/).

(5) في (ج) الهمزة، وهو تحريف.

(6) هذا التوجيه هو الذي ذكره السخاوي في فتح الوصيد (٢/٢٠٩).

(7) السابق (٢/٢٠٤).

إشعاراً بالانفصال، والوصل، لآته جائز بين كل آيتين^(١)، وعلى كل^(٢) يجوز لورش توسط^(٣) (شَيء)، ومدّه، وإقد صرّح^(٤) بذلك العلامة محمد الوفراني،

تلميذ شيخ مشايخنا^(٥) [في منظومته]^(٦)؛ فقال:

((فَالسُّكْتُ وَالْوَصْلُ لِكُلِّهِمْ عَدَا^(٧) ❖ حَمَزَةٌ^(٨) فِي الْوَصْلِ^(٩) لَهُ لَهُ
(.....) ❖ عَوْدٌ بِلَا بَسْمَلَةٍ فِي الْإِبْتِدَاءِ)).

[٢٣] سورة التوبة (أئمة بالتسهيل والإبدال)

المسألة الثالثة والعشرون: قوله تعالى: ﴿فَقَنَّبُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ﴾^(١١).

(1) السابق (٢٠٧/٢).

(2) في (ج) منهما.

(3) في (ج) توسط.

(4) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(5) في (ج) الشيخ سلطان رحمهم الله تعالى، وفي (ت) شيخ مشايخنا سلطان.

(6) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(7) في (ج) ما عدا حمزة.

(8) في (أ) و(ج) حمزة، وفي (ت) حمزة، والبيت يستقيم بحذف اللام.

(9) في (ج) فالواصل له، وفي (ت) فالوصل له ذا برا.

(10) في (أ) له أيدا، وفي (ج):

((لــــدى بــــراءة ❖ هذا إذا ما نقل قد وصلت))،

وفي (ت):

((هذا إذا يانقل قد وصلت ❖ عود بلا بسملة في الابتداء))،

ويظهر أنه صدر للبيت الثاني، لكن لعل صوابه: (هذا إذا بنقل) أي سورة الأنفال.

(11) (التوبة / ١٢) ولا يوجد في (ج) و(ت) إنهم.

هل يصحّ أن يُقرأ بالإبدال ، لأصحاب التسهيل من [الطريق المذكورة أم لا]؟^(١)
الجواب: ليس فيه إبدال لأصحاب التسهيل من طريق الشاطبية^(٢) ، وذكرُ
 الشاطبيّ له إنّما هو على سبيل الحكاية عن النُّحاة ، حيث قال :
 ((..... ❖ وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلًا))

[٢٤] سورة يونس (آلآن وصلأ ووقفأ ، وتركيبأ مع أمنتهم ، وغير مركب)

المسألة الرابعة والعشرون : قوله تعالى : ﴿ ءَآلَآءِنَ ﴾^(٣) .

بكم وجهه^(٤) يصحّ أن يُقرأ لورش في الوصل ، والوقف ، تركيباً^(٥) بـ (ءَآمَنُتُمْ) ،
 وغير مركّب من الطريق المذكورة؟

الجواب: اتفقوا على الاستفهام في (ءَآلَآءِنَ) ، موضعي^(٦) يونس ،
 وكذا^(٧) (ءَآلَآءُ أَذِنَ لَكُمْ)^(٨) ، و(قُلْ ءَآلَآءُ كَرِيْنٍ)^(٩) ، وعلى إثبات همزة الوصل ،

(1) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ت) وفيها : طريق الشاطبية.

(2) فتح الوصيد للسخاوي (٣٠١/٢) ، (غيث النفع للصفاقسي (١٢٦/)) ، قلت : وهو جائز
 من الطيبة مقروء به منها ، الإتحاف للبناء (١٩١/١) ، (فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات
 العشر (٧٦٢/٢)).

(3) (يونس / ٥١).

(4) في (ج) و(ت) بكم وجهاً ، قلت : هو خطأ.

(5) في (ج) مركباً.

(6) كذا في (أ) لوصفي ، وفي (ج) و(ت) موضعي ، وهو الذي أثبتته.

(7) في (ج) ومثله.

(8) (يونس / ٥٩) ، قلت : لا يوجد في (أ) آله ، ولا كلمة لكم ، وهو في (ج) و(ت) ،
 وهو الصواب الذي أثبتته.

(9) (يونس / ١٤٦) في (ج) و(ت) آله أذن لكم ، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.

وتسهيلها^(١)، لكنهم اختلفوا في كيفية التسهيل؛ فذهب كثير إلى: إبدالها ألفاً خالصة، مع المد للساكنين، لأنّ حذفها يؤدي إلى التباس الاستفهام بالخبر^(٢)، وتخفيفها^(٣) [يؤدي^(٤)] إلى إثبات^(٥) همزة الوصل وصلأً، وهو لحن^(٦)، والتسهيل فيه شيء من لفظ المحققة؛ فتعين البدل، وكان ألفاً لأنها مفتوحة. وذهب آخرون إلى تسهيلها بين بين، قياساً على سائر الهمزات المتحركات بالفتح.

والوجهان في الحرز^(٧)، وأصله^(٨)، ولم يفصلوا بينهما بألف لضعفها عن^(٩) القطع.

ثم القائلون بالإبدال، منهم^(١٠) رءآه لازماً، ومنهم رءآه جائزاً، لو كذا القائلون بالتسهيل منهم من رءآه لازماً، ومنهم من رءآه جائزاً^(١١).

(1) في (ج) ومثله.

(2) في (أ) و(ت) بالجر، وفي (ج) بالخبر، وهو الذي أثبتته للتحريف الواقع في (أ) و(ت).

(3) في (ج) وتحقيقهما.

(4) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(5) في (أ) (الثبات)، وفي (ج) و(ت) إثبات، وهو الصواب.

(6) ما ذكره المؤلف من أنّ إثبات همزة الوصل لحن، أي: لا يمكن لغة، لأنّ همزة الوصل لا تثبت إلا ابتداءً. (التشريع/ ١/ ٣٧٧).

(7) (فتح الوصيد للسخاوي ٢/ ٢٩٦).

(8) (التيسير للداني ١٢٢/١).

(9) في (ج) و(ت) همزة القطع.

(10) في (أ) و(ت) من، وفي (ج) منهم وهو الصواب الذي أثبتته، لتناسبه مع ما بعده.

(11) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج)، قال الصفاقسي: ((لكن منهم من رآهما واجبين، ومنهم من رآهما جائزين)) (١٢٦/١).

ومذهب ورش نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وهو هنا اللام، وله من طريق الأزرق، بالنظر إلى مدّ الهمزتين، على القول بلزوم البدل، وجوازه أَوْجُهُ^(١)؛ فعلى القول بلزومه، يَلْتَحِقُ بِبَابِ^(٢) حرف^(٣) المدّ الواقع بعد الهمز^(٤)؛ فيجري فيه ثلاثة^(٥) : مد البدل، ك(آمن)^(٦).
وعلى القول بجواز البدل، يَلْتَحِقُ بِبَابِ^(٧) (ءَأَنْدَرْتَهُمْ)^(٧)، (ءَأَلِدُ)^(٨)؛ فإن اعتد^(٩) بعارض النقل؛ فالقصر، ك(ءَأَلِدُ)^(١٠)، وإن لم يعتد^(١١)؛ فالمدّ، ك(ءَأَنْدَرْتَهُمْ)، ولا يكون من باب^(١٢) (آمن)؛ فلايسوغ التوسّط على هذا التقدير^(١٣).

- (1) في (ج)وجه، وما في (أ)و(ت) هو الذي أثبتته، وهو الأصوب لغة، ويعني أنّ في الجواز أوجها، سيذكرها.
- (2) في (أ) بيابه، زفي (ج)و(ت)باب، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.
- (3) في (ج)حروف.
- (4) في (ج)الهمزة.
- (5) في (ج)أوجه.
- (6) في (أ) منه، وفي (ج)و(ت)كآمن، وهو الصواب الذي أثبتته.
- (7) (البقرة / ٦).
- (8) في (ت)وءألد.
- (9) في (ج)اعتدوا.
- (10) (هود / ٧٢).
- (11) في (أ) يقيد، وفي (ج)و(ت) يعتدّ، وهو الذي أثبتته.
- (12) في (أ) بيابه، وفي (ج)و(ت) باب، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.
- (13) العبارات هنا متفقة مع النشر لابن الجزري (٣٥٨/١).

فإذا قرئ^(١) بالمدّ في الأولى، جاز في الثانية، ثلاثة أوجه: المدّ، والتوسّط، والقصر، وإذا قرئ^(٢) بالتوسّط في الأولى، جاز في الثانية التوسّط، والقصر، وامتنع المدّ، وإذا قرئ بقصر الأولى؛ فالقصر في الثانية فقط؛ فالجملة ستة أوجه فقط، لا يجوز غيرها، عند من أبدل، كما حقّقه^(٣) في النّشر، ونظمها في قوله:

((لِلأُزْرَقِ فِي الْآنَ سِتَّةُ أَوْجِهٍ ❖ عَلَى وَجْهِ إِبْدَالِ لَدَى^(٤) وَصَلِيهَا))
 ((فَمُدٌّ وَكُلُّ ثَانِيًا ثُمَّ وَسَطَنُ ❖ بِهِ وَيَقْصُرُ ثُمَّ بِالْقَصْرِ مَعَ قَصْرٍ)).

أما من مدّ الأولى^(٥)؛ فعلى تقدير لزوم البدل، أوجوازه، مع عدم الاعتداد بالعارض، ومدّ الثانية على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها، وهو النّقل، وتوسّطها^(٦) على مدّ الأولى، على تقدير جواز البدل في الأولى، مع عدم الاعتداد^(٧) فيها.

والقصر^(٨) في الثانية، على مدّ الأولى، على تقدير لزوم البدل في الأولى، مع الاعتداد بالعارض في الثانية.

(1) في (ج) قراء وهو تحريف.

(2) في (قرأ)، وفي (ج) قرء، وهو تحريف، وفي (ت) قرئ، وهو الصواب الذي أثبتته في النص، لتناسبه مع ما قبله، وما بعده.

(3) في (ج) حقه، وفي (ت) خففه، وكلاهما تحريف.

(4) في (أ) لدا، وفي (ج) و(ت) لدى، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.

(5) في (أ) مدّاه، وفي (ج) مد، وفي (ت) مد الأولى، وهو الصواب الذي أثبتته لما فيه من زيادة توضيحية.

(6) في (ج) وتوسّطهما.

(7) في (ج) بالعارض.

(8) في (أ) وفي الثانية، في (ج) و(ت) والقصر، وهو الصواب الذي أثبتته في النص لظهوره لغة.

وأما من وسّط الأولى ؛ فعلى تقدير لزوم البدل ، والتوسّط في الثانية ، على تقدير عدم الاعتداد بالعارض ، لوقصر الثانية على تقدير عدم الاعتداد بالعارض^(١) ، وأما^(٢) من قصر الأولى ؛ فعلى تقدير لزوم البدل ، أو جوازه ، مع الاعتداد بالعارض ، وقصر الثانية ، إمّا من باب الاعتداد بالعارض ، أو عدمه ، هذا كلّ على وجه الإبدال^(٣) ، أمّا على وجه تسهيلها ؛ فيظهر له ثلاثة أوجه في الألف الثانية ، المدّ ، والتوسّط ، والقصر ، لكنّ القصر غريب في طرق الأزرق ، لأنّ طاهر بن غلبون ، وابن بليمة ، اللذين رويّا عنه القصر في باب^(٤) (آمن) ، مذهبهما في همز^(٥) الوصل الإبدال ، لا التسهيل ، لكنّه ظاهرٌ من كلام الشاطبيّ ، كذا في النّشر^(٦) .

قلت : إذا^(٧) جعل القصر لبناء^(٨) على الاعتداد بالعارض فيها ، لم يُرد الاستدلال^(٩) [لذلك]^(١٠) ، وهذا كلّه في حالة الوصل ، أمّا في حالة الوقف

(1) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج) ، وفي (ت) على تقدير الاعتداد .

(2) في (أ) أمّا ، وفي (ج) و(ت) وأما وهو الصواب الذي أثبتته في النص .

(3) في (ج) البدل ، قال في النّشر : ((حينئذ يكون الاعتداد بالعارض في الثانية أولى)).
(٣٥٨/١)

(4) كلمة باب لا توجد في (ج) .

(5) في (أ) همزة ، وفي (ج) و(ت) همز ، وهو الصواب الذي أثبتته في النص .

(6) (٣٥٨/١)

(7) في (ج) لو حمل القصر .

(8) في (ت) الاستدراك بدلا من الاستدلال .

(9) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج) .

(10) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج) و(ت) .

عليهما ؛ فيتحصل فيها^(١) اثنا^(٢) عشر وجهاً : [ثلاثة]^(٣) مع التسهيل ، كحالة الوصل ، وتسعة مع الإبدال ، حاصله^(٤) من ضرب ثلاثة البدل^(٥) في ثلاثة الوقف ، نصّ على ذلك في النّشر^(٦) ، وهذا كلّه إذا لم تُركّب مع (ءِ آمَنْتُمْ) ؛ فإن رُكِّبت معها ، يحصل^(٧) للأزرق حالة الوصل على وجه الإبدال ، اثنا^(٨) عشر وجهاً^(٩) ، نظمها شيخ مشايخنا العلامة الفاضل الشُّبراملسي^(١٠) رحمه الله في قوله^(١١) :

((لِلأَزْرَقِ فِي آمَنْتُمْ حَيْثُ رُكِّبَتْ ❖ مَعَ آلاَنَ الْإِبْدَالِ وَجِهَانِ مَعَ عَشْرِ))^(١٢)

- (1) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (2) في (أ) و(ت) اثني ، وفي (ج) اثنا ، وهو الذي أثبتته لأنه الأظهر لغة.
- (3) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (4) في (ت) حالة.
- (5) في (أ) الإبدال ، وفي (ج) و(ت) البدل. وهو الصواب الذي أثبتته في النص.
- (6) (٣٥٨/١).
- (7) في (ج) تحصيل ، وهو تحريف.
- (8) في (أ) و(ت) اثني ، وفي (ج) اثنا وهو الذي أثبتته في النص لظهوره لغة.
- (9) كذا عدّها في غيث النفع للصفاسي (/١٣٦).
- (10) في (ت) الشمريسي وهو تحريف ، وهو علي بن علي الشُّبراملسي ، أبو الضياء نور الدين ، فقيه ، شافعي ، مصري ، كُفّ بصره في طفولته ، وهو من أهل شبراملس ، بالغربية بمصر ، تعلّم وعلم بالأزهر ، صنّف كتباً منها حاشية على المواهب اللدنية - خ - للقسطلاني ، وحاشية على متن الشمائل - خ - ولد سنة (٩٩٧هـ) ، وتوفي سنة (١٠٨٧هـ). (الأعلام للزركلي ٤/٣١٤). (معجم المؤلفين ٧/١٥٣).
- (11) في (ج) طمس ، وقد تحرّفت فيها كلمة قوله إلى عشرة.
- (12) في (ج) بالإبدال ، وكلمة عشر كذلك لا توجد في (ج).

((فَإِنْ تَقْصُرْ أَمْنْتُمْ فَمُدِّ وَأَقْصِرْنَ ❖ لِلأَوَّلِ مَدِّي^(١) آلاَنَ وَالثَّانِي بِالْقَصْرِ))
 ((وَإِنْ وَسَّطْتَ فَالثَّانِي أَقْصِرْ^(٢) ❖ مَعَ المَدِّ وَالتَّوَسِيطِ وَالْقَصْرِ فَادِرِ))^(٣)
 ((وَمَعَ مَدِّهَا مَدٌّ فَاقْصِرْ وَعَكْسُهُ^(٤) ❖ وَمَدُّهُمَا^(٥) وَالْقَصْرُ ذَا ظَاهِرِ التَّشْرِ))

قوله^(٦) رحمه الله [تعالى]^(٧): ((فَإِنْ تَقْصُرْ (ءَأَمَنْتُمْ)) إلى آخره^(٨))، يعني: إذا قرأت بقصر البدل في (ءَأَمَنْتُمْ)؛ فلك^(٩) في (ءَأَلَّكْنَ)، وجهان: الأول مد الألف المبدلة، مع قصر الثاني^(١٠)، يعني الألف الواقعة بعد الهمزة، المنقول حركتها إلى اللام، والثاني: قصرهما، قوله: ((وَإِنْ وَسَّطْتَ)) إلى آخره^(١١)، أي: إذا قرأت بتوسيط^(١٢) البدل في (ءَأَمَنْتُمْ)؛ فلك في (ءَأَلَّكْنَ) ستة أوجه: المد، والتوسط، والقصر في الأول، وعلى كل منهما، التوسط، والقصر في

- (1) في (أ) مد، وفي (ج) واقتصرن، ومدى، وفي (ت) مدي، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.
- (2) في (أ) قصر، وفي (ج) اقصر، وهو الذي أثبتته.
- (3) في (ج) ذا، وجاءت قبل كلمة فادري.
- (4) في (ج) فعكسه.
- (5) في (ج) ومدها.
- (6) في (أ) قال، وفي (ج) و(ت) قوله، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.
- (7) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (8) في (ج) الخ.
- (9) في (ج) جاز ذلك.
- (10) في (أ) القصر الثاني، وفي (ج) و(ت) قصر الثاني، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.
- (11) في (أ) وقوله، وفي (ج) و(ت) قوله، وهو الذي أثبتته لتناسبه مع النص.
- (12) في (ج) الخ.
- (13) في (ج) بتوسط.

الثاني، وقوله: ((ومع مدّها)) إلى آخره^(١)، يعني: إذا قرأت بالمد في (ءَامَنْتُمْ)؛ فلك في (ءَالْتَنَ)، أربعة أوجه: مد الأول، وقصر الثاني، وعكسه، ومدّهما، وقصرهما، وأفاد شيخ مشايخنا المذكور أنه ينبغي أن يُبتدأ^(٢) بالقصر في (ءَامَنْتُمْ)، ثم بمدّ^(٣) الأول في (ءَالْتَنَ)، وبقصر^(٤) الثاني، ثم يقصران، ثم يؤتى^(٥) بالتوسيط^(٦) في (ءَامَنْتُمْ)، ثم يمدّ الأول في (ءَالْتَنَ)، مع توسط^(٧) الثاني، ثم قصره، ثم بتوسط الأول في (ءَالْتَنَ)، مع توسط الثاني^(٨) وقصره كذلك، ثم بقصر^(٩) الأول منها^(١٠)، مع مذكر من التوسط، والقصر في الثاني، ثم يمدّ (ءَامَنْتُمْ)، مع مدّ كل من حرفي (ءَالْتَنَ)، ثم يمدّ الأول منهما، وقصر الثاني، ثم بعكسه، ثم يقصر ما^(١١) ووجد^(١٢) [من]^(١٣) ذلك، لأن^(١٤) (ءَامَنْتُمْ)

- (1) في (ج) الخ.
- (2) في (ج) يبدأ، وفي (ت) تبدأ.
- (3) في (ج) يمد.
- (4) في (ج) ويقصر.
- (5) في (ج) يأتي.
- (6) في (ج) التوسط.
- (7) في (ج) بتوسط.
- (8) ما بين المعقوفين ساقط من (ت).
- (9) في (ج) يقصر.
- (10) في (أ) فيها، وفي (ج) و(ت) منها، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.
- (11) في (ج) و(ت) يقصرهما، قلت: وهي كلمة بعيدة عن سياق النص.
- (12) في (ج) و(ت) وجه.
- (13) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (14) في (ج) و(ت) ان.

فيها ثلاثة البدل، وهمزة الوصل المبدلة من (ءَالْتَنَ) يجوز مدّها، وتوسّطها، وقصرها، إذا قلنا بلزوم البدل، ومدّها، إذا قلنا بجوازه، ولم يُعتد^(١) بالعارض، وإلا فالقصر، وهمزة الثانية من (ءَالْتَنَ)^(٢) المنقول حركتها إلى اللام، فيها الثلاثة، إن لم تعتد^(٣) بالعارض، والقصر، إن اعتدنا به؛ فحينئذٍ إذا أتينا بقصر (ءَامَنُتُمْ)، جاز في همزة الوصل القصر، إن قلنا^(٤) بلزوم البدل، أو بجوازه، واعتدنا بالعارض، والمدّ، إن قلنا بجوازه، ولم يعتد^(٥) بالعارض، وجاز في همزة الثانية المنقولة^(٦)، القصر فقط مطلقاً، هذان وجهان، وإذا أتينا بالتوسّط في (ءَامَنُتُمْ)، جاز في همزة الوصل، المدّ، إن قلنا بجواز البدل، ولم تعتد^(٧) بالعارض، والتوسّط، إن قلنا بلزوم البدل، والقصر، إن قلنا بجوازه، واعتدنا بالعارض، وجاز على كلّ منهما في الثانية المنقولة، التوسّط، والقصر، بناءً على عدم الاعتداد بالعارض، والاعتداد به، وثلاثة في اثنين^(٨) بستّة، وإذا أتينا بالطويل في (ءَامَنُتُمْ)، جاز في همزة الوصل، الطويل^(٩)، إذا قلنا بلزوم

(1) في (ج) نعتد.

(2) في (أ) الأول، وفي (ج) و(ت) ءآلان، وهو الصواب الذي أثبتته.

(3) في (ج) يعتد.

(4) في (أ) القصران قلت، وفي (ج) و(ت) القصر إن قلنا. وهو الصواب الذي أثبتته.

(5) في (أ) يقيد، وفي (ج) و(ت) يعتد، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.

(6) في (ج) المنقول، وهو تحريف.

(7) في (أ) نقيد، وفي (ج) نعتد، وفي (ت) تعتد، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.

(8) في (ج) الاثنين.

(9) كلمة الطويل لا توجد في (ت).

(10) في (ج) إن.

البدل، أو بجوازه، ولم تعتد^(١) بالعارض، والقصر، إن اعتدنا [به]^(٢)، وجاز على كلّ منهما في الثانية المنقولة الطويل، والقصر، بناءً على ما ذكر من عدم الاعتداد بالعارض، والاعتداد به، واثنان في اثنين بأربعة؛ فالجملة اثنا^(٣) عشر وجهاً، هذا على وجه البدل، وأما على وجه التسهيل؛ فيأتي^(٤) خمسة أوجه: القصر في ألف (آن)، [على القصر في (ءَامَنْتُمْ)، والتوسط، والقصر في ألف (آن)، على التوسط]^(٥) [به]^(٦) في (ءَامَنْتُمْ)، والمد، والقصر في ألف (آن)، على المد في (ءَامَنْتُمْ)، بناءً على الاعتداد بالعارض، وعدمه.

أما همزة^(٧) الوصل المسهّلة؛ فليس فيها إلا القصر، كما مرّ، وهذا الذي ذكرناه، هو ماحرّره أستاذ^(٨) مشايخنا العلامة سُلْطَان، وشيخ مشايخنا العلامة الشَّبْرَامَلْسِي^(٩)، [وقال الأوّل]^(١٠)، وهو الذي حرّره شيخ مشايخنا^(١١)

- (1) في (أ) يقيد، وفي (ج) نعتد، وفي (ت) نعتد، وهو الصواب الذي أثبتته في النص
- (2) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (3) في (أ) و(ج) اثني، وفي (ت) اثنا، وهو الأظهر لغة، وهو الذي أثبتته في النص.
- (4) في (أ) فيأتي على، ولا يوجد في (ج) و(ت)، وقد أثبت ما فيهما لظهوره لغة.
- (5) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ت).
- (6) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (7) في (أ) الهمزة وفي (ج) و(ت) همزة، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.
- (8) في (ج) شيخ.
- (9) في (ت) الشمريسي، وهو تحريف.
- (10) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج)، وفي (ت) قال الأوّل.
- (11) في (ج) العلامة، بدون شيخ مشايخنا، وكلمة مشايخنا لا توجد في (ت).

الشيخ سيف الدين البصير^(١)، وهو [في]^(٢) غاية من التجويد^(٣)، وغير ذلك مردود^(٤).

[٢٥] (أرأيتم- ءالله أذن لورش)

المسألة الخامسة والعشرون: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ

مِنْ رِزْقٍ﴾، إلى قوله: ﴿تَفْتَرُونَ﴾^(٥).

كم وجهاً يصح فيه لورش من الطريق^(٦) المذكورة؟

الجواب: فيه أربعة أوجه: تسهيل همزة التي بعد الراء في (أَرَأَيْتُمْ)، على

الوجهين^(٧)، الإبدال، والتسهيل في همزة الوصل، طريق الداني في التيسير^(٨)،

(1) في (ج) بقلبه قبل البصير.

(2) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(3) في (ج) التحرير، وقال مولانا الشيخ سلطان، وفي (ت) التجريد، وفي كتاب غيث النفع

للفنقاقي: غاية التحرير. (١٣٧/).

(4) من المردود ما جاء عن الشيخ شهاب الدين أحمد بن عبد الحق السباطي أنه إذا جمعت

(آلان) في القراءة مع آمتتم، كان لك مد ألف آمتتم، مد ألفها وقصرهما، ومد أولها وقصر

ثانيهما، ومع توسطه توسط ألفهما وقصرهما، وتوسط أولهما وقصر ثانيهما، ومع قصره

قصر ألفهما، ومد أولهما وقصر ثانيهما، قال الشيخ سلطان فلا يظهر اتجاهه. (رسالة الشيخ

سلطان / ١٤، ١٥).

(5) (يونس / ٥٩).

(6) في (ج) الطرق.

(7) في (ج) وجهين.

(8) (١٠٢/)، (غيث النفع للفنقاقي / ١٣٩)، (حل المشكلات للخليجي / ٦٨).

وإبدال الهمزة في (أَرَاءَيْتُمْ)، على الوجهين في همزة الوصل، طريق [الداني]^(١) في غير التيسير^(٢).

[٢٦] سورة هود (همزتان مكسورتان متفتتان - ياويلتى - ءألد - لين)

المسألة السادسة والعشرون: قوله تعالى: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾^(٣)،

إلى قوله: ﴿لَسْتُ بِعَجِيبٌ﴾^(٤).

بكم وجه^(٥) يصح أن يُقرأ لورش من الطريق المذكورة؟

الجواب: تسهيل [الثانية من المكسورتين، في (وَرَاءِ إِسْحَاقَ)، والفتح

في (يَوَيْلَتِي)^(٦)، والتسهيل في (ءَأَلِدُ)^(٧) [٧]^(٨)، والتوسط^(٩) في (شَيْءِ)،

طريق ابن غلبون، وأحد وجهين^(١٠) الكافي، وعلى الطويل في (شَيْءِ)،

ثاني وجهين^(١١) الكافي، وإبدال الثانية، من^(١٢) (ءَأَلِدُ) [ألفا، على التوسط،

(1) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(2) (جامع البيان للداني / ٤٩٠).

(3) (هود / ٧١).

(4) (هود / ٧٢).

(5) في (ج) و(ت) بكم وجهها، وهو خطأ.

(6) (هود / ٧٢).

(7) (الآية السابقة).

(8) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج)، وفيها: الهمزة في إسحاق، وألد مع الفتح.

(9) في (ج) والفتح.

(10) في (ج) وجهي، (التذكرة لابن غلبون / ١١٧/١)، (الكافي لابن شريح / ٢٤).

(11) في (ج) وجهي.

(12) في (ج) وإبدال همزة.

والطَّوِيل، لصاحب الكافي، والإمالة في (يَوَيْلَتَى)^(١)، على التسهيل في (ءَأَلِدُ)،
على الطَّوِيل في (شَيْءٍ)، لصاحب العُنْوَان^(٢)، وعلى التَّوَسُّط في (شَيْءٍ)، لَلَمْ
أَرُهُ، وهو أَظْهَرَ^(٣) من الشَّاطِئِيَّة، وإبدال^(٤) الثانية من^(٥) (ءَأَلِدُ)^(٦)، على
التَّوَسُّط في (شَيْءٍ) للتيسير^(٧)، وعلى الطَّوِيل، للدَّانِي من قراءته على فَارِس،
وإبدال ثاني المكسورين، وثاني المفتوحين، على^(٨) [الفتح^(٩)]، وعلى
التَّوَسُّط^(١٠) في (شَيْءٍ)، للكافي.

- (1) في (أ) و(ج) لا يوجد الإمالة في، وفي (ت) والإمالة في ياويلتى، وهو الصواب الذي أثبتته النص، وبه تتضح قراءته.
- (2) في (ج) اختلاف واضح في بعض العبارات عن (أ) و(ت). (العنوان لأبي طاهر الأندلسي / ٤٤).
- (3) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج)، وقد أخره الناسخ إلى ما بعد ثلاثة أسطر، عند كلمة: (المفتوحتين) فجاء بالعبارة التالية: أحد الوجهين في الكافي وعلى الطويل في شيء الوجه الثاني للكافي، وتقليل الياء مع تسهيل (أألد) مع ومد شيء طريق العنوان وعلى التوسط في شيء محتمل من الشاطبية.
- (4) في (ج) الهمزة قبل الثانية، وفي (ت) ظاهر بدلا من أظهر.
- (5) في (ج) في.
- (6) في (ج) مع التقليل والتوسط.
- (7) في (ج) طريق التيسير، (التيسير للداني / ٣١، ٣٢).
- (8) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج)، وفيها: في شيء محتمل من الشاطبية وإبدال للهمزة من إسحاق، وفي (ت) التوسط والطويل في شيء للكافي، وأوجه الإمالة الأربعة محتملة من الشاطبية، قلت وهنا سقط واضح في نسخة (ت).
- (9) في (ج) مع الفتح.
- (10) في (ج) والتوسط بدون مع.

وعلى الطَّوِيلِ فِي (شَيْءٍ) لِلْمَهْدَوِيِّ^(١)، [وتسهيل ثاني المفتوحتين]^(٢)، [و]^(٣) على التَّوَسُّطِ، [والتَّوِيلِ]^(٤) فِي (شَيْءٍ)، لِلْكَافِيِّ^(٥)، وَأَوْجِهَ الْإِمَالَةَ^(٦) الْأَرْبَعَةَ، مُحْتَمَلَةً مِنَ الشَّاطِئِيَّةِ^(٧).

[٢٧] (بدل- لين - همزتان مفتوحتان متفتحتان)

المسألة السابعة والعشرون: قوله تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلُهَا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٨).

كم وجهاً يصحّ فيه^(٩) لورش من الطّريق المذكورة؟

- (1) في (ج) طريق المَهْدَوِيِّ.
- (2) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج) وفيها: والثاني في الكافي، وتسهيل (أالد) والطويل في شيء مع الفتح إحدى الوجهين في الكافي.
- (3) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ت).
- (4) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (5) في (ج) الوجه الثاني في الكافي.
- (6) في (ج) التقليل.
- (7) في (ج) بالجملة ستة عشر وجهاً، وبكلها قرأت على الأستاذ أبو السعود - كذا في النسخة - قلت: والصواب أبي السعود - أبي النور. (فتح الوصيد للسخاوي (٤٤٤/٢)، والمصادر هنا بحسب وجودها هي: (التذكرة لابن غلبون (١١٦/١)، (تلخيص ابن بليمة (٢٩/))، (التبصرة لمكي (٢٨٥/))، (شرح الشاطبية لفاسي (٦١/١)، (الإتحاف للبناء (١٩٤/١)).
- (8) (هود / ١٠١) في (ت) الآية.
- (9) في (أ) يصح، في (ج) و(ت) يصح فيه، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.

الجواب: لورشٍ فيه ثمانية أوجه: القصر في مدّ البدل^(١)، على التوسّط في (شَيْءٍ)، على التسهيل في ﴿جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾^(٢)، لابن غلبون، وابن بليمة، وأحد الوجهين لمكيّ، على نقل الفاسي، وعلى الإبدال، ثاني^(٣) الوجهين لمكيّ^(٤)، والتوسّط^(٥) في البدل، و(شَيْءٍ)، على التسهيل، للتيسير، وابن بليمة، وأحد الوجهين لمكيّ، والطويل في البدل، على التوسّط في (شَيْءٍ)، على التسهيل، للداني من قراءته على فارس، وأحد الوجهين لمكيّ، وأ^(٦) على الإبدال، ثاني^(٧) الوجهين له^(٨)، والطويل فيهما، على الإبدال، ثاني^(٩) الوجهين له، والطويل فيهما، على الإبدال^(١٠) للمهدوي، والكافي، وعلى التسهيل لصاحب العنّوان، وثاني^(١١) الوجهين للكافي^(١).

(1) في (ج) المبدل.

(2) (هود / ١٠١).

(3) في (ج) تأتي.

(4) في (ج) وجهين.

(5) في (ج) وتوسط.

(6) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج) و(ت)، وما بين المعقوفين تأخر في نسخة (ج) إلى السطر

الثاني، وفيه بدلا منه (على نقل الفاسي وعلى).

(7) في (ج) تأتي.

(8) في (ج) و(ت) وجهين لمكي.

(9) في (ج) و(ت) والطويل في البدل على التوسط في شيء على التسهيل للداني من قرأت على

فارس، وأحد الوجهين لمكي، وعلى الإبدال، وهذا مكرر قد تقدم أنه في نسخة (أ) ولا يوجد في

(ج) و(ت).

(10) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ت).

(11) في (ج) ويأتي. الكافي لابن شريح (٢٢/).

[٢٨] سورة يوسف (يرتع بالحذف والإثبات لقبيل)

المسألة الثامنة والعشرون: قوله تعالى: ﴿ يَرْتَع وَيَلْعَب ﴾^(٢).

هل يصح حذف الياء^(٣) لقبيل من الطّريق المذكورة؟

الجواب: لقبيل فيه حذف الياء^(٤)، لا إثباتها^(٥)، وإن ذكر الوجهين في الشّاطبية^(٦)، والتّيسير^(٧)، قال في النّشر: ((لكنّ الإثبات ليس من طريقهما، وهذا ممّا خرجا فيه عن طريقهما))^(٨).

[٢٩] سورة إبراهيم (أفئدة لهشام)

المسألة التاسعة والعشرون: قوله تعالى: ﴿ فَأَجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ ﴾^(٩).

هل يصحّ أن يُقرأ بغير ياء لهشام من الطّريق المذكورة؟

الجواب: يُقرأ لهشام بياء بعد الهمزة، لغرض المبالغة، على لغة المشيعين من العرب، [على حدّ: (الدّراهيم، والصّياريف)]^(١)، وهي لغة مُستعملة [مَعْرُوفَة]^(٢).

(1) المصادر المذكورة في النص بحسب ورودها هي: (التذكرة لابن غلبون ١/١١٦)، (تلخيص

العبارات لابن بليمة/٢٩)، (التبصرة لمكي/٢٨٥)، (شرح الشاطبية للغاسي/١/٦١).

(2) (يوسف / ١٢).

(3) في (أ) اليا، وفي (ج) و(ت) الياء، وهو الصواب الذي أثبته في النص.

(4) في (أ) اليا، وفي (ج) و(ت) الياء، وهو الصواب الذي أثبته في النص.

(5) (ت) لا إثباتها.

(6) فتح الوصيد للسخاوي (٢٢/).

(7) التيسير للداني (١٣١/).

(8) (١٨٧/٢).

(9) (إبراهيم / ٣٧).

وهذا [هو] ^(٣) الذي رواه الحُلُوَانِي من جميع الطَّرَق ^(٤) عن هِشَام، وروى الدَّاجُونِي ^(٥) بغير ياء ^(٦)، لكنَّ الدَّاجُونِي ليس من طريق الشَّاطِبِيِّ، بل طريق الحُلُوَانِي ^(٧)، لكنَّ أَطْلُق أَبُو الْعَلَاءِ الْخَلَّاف عن جميع أصحاب هِشَام ^(٨)، وتَّبَعَهُ الشَّاطِبِيُّ، وَلَمْ يَتَعَقَّبْهُ ^(٩) أَحَدٌ ^(١٠)، فدلَّ ذلك على ^(١١) أَنَّهُ يُقْرَأُ لَهُ ^(١٢) بالوجهين [من طريق الشَّاطِبِيِّ] ^(١٣).

[٣٠] سورة النحل (بدل - لين - ياء)

- (1) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج)، وفيه (على مد البدل اهم والصماريق) وفيه تحريف وتقص واضح.
- (2) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج)، الإتحاف (١٧٠/٢).
- (3) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (4) في (ج) قراءته، في (ت) طريقه.
- (5) هو محمد بن أحمد، أبوبكر الضَّرِير الرَّمْلِي، يعرف بالدَّاجُونِي الكبير، إمام كامل، أخذ القراءة عن الأخفش وغيره، روى عنه العباس الرَّمْلِي، توفي سنة (٣٢٤هـ)، (معرفة القراء للذهبي ١/٢٦٨)، (غاية النهاية لابن الجزري ٢/٧٧).
- (6) التَّشْر لَابْنِ الْجَزْرِي (٢/٢٩٩).
- (7) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج) وفيه والحلواني هو طريق الشاطبي.
- (8) غاية الاختصار لأبي العلاء الهمداني. (٨٥٦١/).
- (9) في (أ) يتعقبه، في (ج) و(ت) ولم يتعقبه، وهو الذي أثبتته.
- (10) فتح الوصيد للسخاوي (٣/١٠٤١).
- (11) في (ج) في ذلك فعلم بذلك.
- (12) في (ج) لهشام.
- (13) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج) وفيه وبهما قرأت.

المسألة المكملة ثلاثون^(١): قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾^(٢).

بكم وجه^(٣) يصح أن يُقرأ لورش من الطّريق المذكورة؟

الجواب: يصح فيه خمسة أوجه: قصر البدل، على توسط اللين، مع

الفتح، طريق مكّي، إن ثبت عنه قصر البدل^(٤)، كما نقله الفاسي^(٥).

الثاني: التوسط فيهما، مع الإمالة، طريق الداني^(٦)، والطويل في البدل،

على التوسط في اللين، مع الإمالة، طريق الداني من قراءته على فارس، ومع

الفتح، أحد وجهي الكافي، والهادي، والتجريد، والطويل فيهما، مع الفتح

للمهدوي، والوجه الثاني للهادي، والكافي، والتجريد، ويمتنع الطويل

[فيهما] مع الإمالة^(٧)، إذا لم يُقرأ به أحد، كذا حرّره في النشر^(٨)، وتعقبه

شيخ مشايخنا العلامة سلطان بأنه نقض لهذا الوجه السادس؛ فأجازه في^(٩) نظير

(1) في (ت) ثلاثين .

(2) (النحل / ٦٠) .

(3) في (ج) و(ت) بكم وجهها، وهو خطأ .

(4) في (ج) القصر .

(5) شرح الشاطبية للفاسي (٢٨/٢) .

(6) في (ج) في التيسير . (التيسير/٣١) .

(7) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج) .

(8) لم أفق عليه في النشر لابن الجزري، لكنّه في الإنحاف للبناء (١٦١/١) .

(9) في (ج) بدون في .

الآية المذكورة، يعنى قوله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَمَتَّعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾^(١)، حيث قال فيها^(٢): ((والطويل^(٣) فيهما مع الإمالة، لصاحب^(٤) العُنْوَان)). انتهى^(٥). قلت^(٦): صاحب العُنْوَان لا يرى المدّ في (السَّوَاءِ)، ولا يمدّ من حرف اللين سوى (شَيْءٍ)^(٧)، فلا نقض في كلام صاحب النّشر^(٨).

(لين - ياء - بدل)

لو تأخّر [حرف]^(٩) [حرف]^(١٠) البدل، عن حرف اللين، وعن الألف^(١١) المُمَالَة، كقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ﴾^(١٢) الآية^(١٣)؛ فتأتي بالتوسط

- (1) (القصص / ٦٠).
- (2) أي: الشيخ سلطان، وهو كذلك في رسالته بنصّه (٢٣/).
- (3) في (ج) الطويل.
- (4) في (ج) بدون كلمة لصاحب.
- (5) هذا الذي منعه المزاحي قال عنه الصفاقسي: ((وأما ما ذكره شيخ مشايخنا سلطان بن أحمد المزاحي من منع بعض هذه الوجوه، ففيه مخالفة لما ذكره هو في نفسه في نظائرها؛ فليتأمل، والله الموفق)). (غيث النفع / ١٦٤).
- (6) أي: الأسقاطي.
- (7) في العنوان: إشباع المد لورش. (٤٤/).
- (8) في (ج) كلمة تنبيه بعد كلمة النّشر.
- (9) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج) و(ت).
- (10) في (ت) تنبيه، قبل كلمة لو.
- (11) في (ج) ألف.
- (12) (الأنفال / ٤١).
- (13) في (ج) فطريق قراءتها أن تأتي.

في (شَيْءٍ)، مع الفتح في (الْقُرْبَى)، (وَالْيَتَمَى)، ومع القصر، والطَّوِيل^(١) في مدّ البدل، ثم تعطف الإمالة، مع التَّوَسُّطِ، اثم تأتي بالتَّوَسُّطِ^(٢)، والطَّوِيلِ في مدّ البدل، ثم تأتي بالطَّوِيلِ في (شَيْءٍ)، مع الفتح، والإمالة، مع الطَّوِيلِ في [مدّ]^(٣) البدل، هذا من^(٤) طريق الشَّاطِبِيِّ، ومن طريق الطَّيْبَةِ، تأتي بالتَّوَسُّطِ في (شَيْءٍ)، مع الفتح، ومع الثلاثة في مدّ البدل، ثم تُكْمِلُ الْعَمَلَ^(٥)، والطَّرْقِ^(٦) مَعْلُومَةٌ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ^(٧).

(ياء - بدل - لين)

ولوتقدّمت الكلمة الممّالة، وجاء بعدها مدّ البدل، ثم حرف اللين، كقوله تعالى: ﴿أَنِّي يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ﴾، إلى قوله تعالى: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٨)،

فتأتي^(١) بالفتح في (أَنِّي)، على القصر في مد البدل، مع التَّوَسُّطِ^(٢) في (شَيْءٍ)، وهو طريق مكِّي، ثم تأتي بالطَّوِيلِ في البدل، على الطَّوِيلِ في (شَيْءٍ)

(1) في (ج) والمد، وفي (ت) القصر والطويل .

(2) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج) و(ت)، وفي (ج) وبهما قرأت.

(3) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(4) في (ج) هنا طريق.

(5) الكلام الذي هنا بنصه مع تغيير بسيط موجود في رسالة الشيخ سلطان (٢٢/).

(6) في (أ) والطريق في (ج) و(ت) والطرق، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.

(7) في (ج) تقدم.

(8) (البقرة / ٢٥٩)، في (ج) بعد موتها .

للمهدوي، وأحد^(٣) الوجهين للهادي، والكافي، والتجريد، ثم تأتي بالإمالة في (أني)، على التوسط في (ءآية)، والتوسط في (شئ)، وهو طريق التيسير^(٤)، ثم بالطول^(٥) في (ءآية)، على^(٦) التوسط في (شئ)، للداني من قراءته على فارس، ثم بالطويل فيهما، لصاحب العنوان.

(لين - بدل - ياء)

ولتوسط هذا^(٧) البدل، بين حرفي لين متقدم، وكلمة مَمَالَة متأخرة، كقوله تعالى: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾^(٨)، إلى قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ﴾؛ فطريق قراءتها أن تأتي بالتوسط في حرف اللين، وهو (شئ)، على القصر في مدّ البدل، وهو (وَأَتُوا الزَّكَاةَ)، على الفتح في (بَلَى)، ثم تأتي بالتوسط في البدل، على الإمالة في (بَلَى)، ثم بالطويل في البدل، لثم تأتي بالطويل في

(1) في (ج) فطريق قراءتها أن تأتي.

(2) في (ج) وهو آية على التوسط.

(3) في (أ) وواحد، وفي (ج) و(ت) وأحد، وهو الصواب الذي أثبتته في النص.

(4) في (ت) مكّي التيسير.

(5) في (ت) بالطويل.

(6) في (ج) والتوسط.

(7) في (ج) مد.

(8) (البقرة / ١٠٩).

(شَيْءٍ)، على الطّويل في مدّ البدل^(١)، على الفتح، والإمالة في (بَلَى)، والطّرق^(٢) معلومة مما مرّ^(٣).

(بدل - ياء - لين)

ولوتوسّطت الكلمة الممالّة، بين مدّ بدل^(٤) مُتقدّم، وحرف لين متأخر، كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾^(٥) الآية؛ فطريق قراءتها أن تأتي بالقصر في مدّ البدل، على الفتح، مع التّوسّط، [والطّويل]^(٦) في (شَيْءٍ)، ثم بالتوسط في البدل، على الإمالة، مع التوسط في (شَيْءٍ)، ثم الطويل في البدل، على الفتح، مع التوسط، والطويل في (شَيْءٍ)، ثم بالإمالة في (شَيْءٍ)^(٧)، ثم الإمالة مع الوجهين في (شَيْءٍ)^(٨)، [والطّريق معلومة ممّا بيّناه]^(٩).

- (1) ما بين المعقوفين في (ج) و(ت) لكنّه تأخّر إلى ما بعد والطرق، وفي (أ) تقدمت هذه العبارة، وهو الذي أثبتّه.
- (2) في (أ) والطريق، وفي (ج) و(ت) والطرق. وهو الذي أثبتّه قلت: من هنا بدأ الناسخ في إعادة ماسقط من بين المعقوفين.
- (3) في (ج) بما قدمنا.
- (4) كلمة بدل لا توجد في (ج).
- (5) (البقرة / ١٧٨).
- (6) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (7) في (ج) و(ت) ثم بالتوسط في البدل على الإمالة مع التوسط في شيء ثم الطويل في البدل على الفتح مع التوسط والطويل في شيء، - إلى هنا تتفق النسختان، وفي (ج) ثم بالإمالة في شيء، مع الوجهين في شيء، وفي (ت) ثم الإمالة مع الوجهين في شيء، وما في (ج)، و(ت) ساقط من (أ).
- (8) في (ج) و(ت) ثم بالإمالة في شيء مع الوجهين في شيء.
- (9) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج)، وفي (ت) والطرق.

(ياء- لين)

ولوتقدّمت كلمة الإمامة^(١)، على حرف اللين، كقوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٢)، جاز أربعة أوجه: التوسّط، والطّويل في (شَيْئًا)، على كلّ من الفتح، والتّقليل في (عَسَى).

(لين- ياء)

وكذا لوتأخّرت كلمة الإمامة^(٣)، عن حرف اللين، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تُظَلِّمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾، إلى قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَنسِيْبٍ﴾^(٤)، يجوز الفتح، والتّقليل في (كَفَى)، على كل من التّوسّط، والطّويل في (شَيْئًا).

(لين- ياء- بدل- ذكرا)

اقوله تعالى: ﴿فَلَا تُظَلِّمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ﴾، إلى قوله: ﴿وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِيْنَ﴾^(٥).

فيها لورش من طريق الطّراز^(٦)، أحد عشر^(١) وجهاً:

- (1) في (ج) مماله، عبر المؤلف هنا بالإمالة مع عدم وجود صاحب إمالة كبرى. وقد سبق بيان نهج المؤلف في (ص/٤٣).
- (2) (البقرة/٢١٦).
- (3) في (ج) مماله.
- (4) في (ج) ونضع الموازين القسط ليوم القيمة، والآية في (الأنبياء/٤٧).
- (5) (٤٧، ٤٨/).
- (6) هو محمد بن سعيد بن علي، أبو عبدالله الأنصاري، الغرناطي، الشهير بالطراز، إمام كبير، قرأ على محمد بن أحمد الفتوت، قرأ عليه أحمد بن سعيد برواية ورش. (غاية النهاية لابن الجزري ١٤٤/٢).

وذلك أنك تأتي بتوسط اللين، يأتي عليه فتح الياء، وقصر البدل، ومدّه، وعلى كل من القصر، والمدّ، التّفخيم، والترقيق في (وَدِكْرًا)، ثم تقليل اليائي، يأتي عليه توسط البدل، والتّفخيم في (وَدِكْرًا) فقط، ثم تمدّ البدل بالوجهين في (وَدِكْرًا)؛ فهذه سبعة أوجه، على توسط اللين، ثم تأتي بمدّ اللين، يأتي عليه فتح الياء، ومدّ البدل، والوجهين في (دِكْرًا)، ثم تُقلّل اليائي، وتمدّ البدل أيضاً، والوجهين في (وَدِكْرًا)؛ فهذه أربعة، حاصلة على مدّ اللين، فالجملة إحدى عشر، كما تقدّم، والله أعلم.ها^(٢).

[٣١] سورة الإسراء (نأى بالإمالة للسوسي)

المسألة الحادية والثلاثون: قوله تعالى: ﴿وَنَفَا بِجَانِبِهِ﴾^(٣).

هل تصحّ الإمالة للسوسي من الطّريق المذكورة؟

الجواب: لا إمالة فيه للسوسي، أصلاً، وانفرد^(٤) فارس بن أحمد في أحد

وجهيه بإمالة الهمزة، عن السوسي^(١)، وتبعه الشّاطبي^(٢).

- (1) في جميع النسخ (إحدى عشر)، والأظهر لغة أن يكون (أحد عشر)، وهو الذي أثبتته.
- (2) هذا النص لا يوجد في (ج) و(ت)، وقد تقدّم للمؤلف أن ذكره في هامش نسخة (ج) عند حديثه عن المسألة (٦)، والمسألة (٣٣).
- (3) (الإسراء / ٨٣).
- (4) معنى (انفرد): شدّ، والانفراد لغة: من باب الانفعال، (انْفَرَدَ بِهِ)، واحده (انْفِرَادَةٌ)؛ اسم مرّة، (القاموس المحيط) مادة (فرد)، الانفراد عند المحدثين: إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذاً مردوداً إلخ. (التقييد والإيضاح للعراقي / ١٠٣).

قال في النشر: ((وأجمع الرواة عن السُّوسي، من جميع الطرق، على الفتح لانعلم بينهم في ذلك خلافاً^(٣)))^(٤).

ولذا^(٥) لم يُعوّل عليه في الطيبة، وإن حكاها بـ(قيل) آخر الباب^(٦) منها.

[٣٢] (أوجه ما بين سورتي الكهف ومريم - كهيعص - ياء)

المسألة الثانية والثلاثون: قوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾^(٧)، إلى

قوله تعالى: ﴿بَدَأَ خَفِيًّا﴾^(٨).

وعند القراء، الانفراد: هو انفراد رواية متواترة، من جهة سند روايتها، أو انفراد برواية شاذة، من جهة سند روايتها كذلك، وكان راويهما واحداً ضعيفاً لم يتابعه غيره؛ مع قرائن تنضم لذلك، كمخالفة الرسم أو العربية أو أحدهما، أو ما في الكتب المعتمدة). (رسالة الشيخ سلطان/٣٢)، (الانفرادات عند علماء القراءات جمع ودراسة أمين محمد أحمد /٥٩، ٥٠).
 (1) قال في التيسير: ((وقد روي عن أبي شعيب..)) (١٤١/١)، قال الخليلي في حلّ المشكلات: ((لأنه انفرادة عن فارس بن أحمد، فلا يقرأ به.. وذكر الداني له على سبيل الحكاية)). (٧٣/١).

(2) (فتح الوصيد للسخاوي ٤٣٧/٢).

(3) في (ج) لانعلم بينهم خلافاً في ذلك.

(4) (٤٤/٢).

(5) في (ج) وكذا.

(6) قال ابن الجزري: ((وقبل قيل ساكن.....مع همز نأى)). (شرح الطيبة لابن الناظم /١٣١).

(7) (الكهف / ١١٠).

(8) (مريم / ٣).

كم وجهاً يَصِحُّ فيه لورش؟ وهل يجري الوجهان في (عين)^(١)، مع الوجه^(٢) بين السورتين، ومع وجهي الفتح، والتقليل في (نَادَى)^(٣)؟
وبكم [وجهاً]^(٤) يُقرأ للدوريّ، والسُّوسي، وابن عامر [في ذلك]^(٥)، وهل يأتي لهم الوجهان^(٦) في (عين)، مع أوجه^(٧) البسملة، والسكت، والوصل من الطّريق المذكورة؟

الجواب: لورشٍ عشرون وجهاً، [لأنّ له^(٨) البسملة، وعدمها، وفي ذلك خمسة أوجه، وعلى كلّ التقليل، والفتح في (نَادَى)^(٩)، وقد بيّنا طرق ذلك^(١٠) في المسألة التاسعة؛ فالحاصل عشرة^(١١)، وعلى كلّ منها^(١٢)، يجوز في [عين]^(١)، التوسّط، والطّويل، كذا^(٢) في التّشريح^(٣)، وتبعه

(1) أي من (كَمَيْعَصَ) (مريم/١).

(2) في (ج) الأوجه.

(3) من الآية (٣/).

(4) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج)، وفي (ت) وجهها.

(5) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(6) في (ج) وجهان.

(7) في (أ) لا توجد كلمة أوجه، وهي في (ج)، وفي (ت) مع أوجه، وهو الذي أثبتته في النص.

(8) في (أ) ألحق الناسخ له أعلى السطر بخط دقيق.

(9) ما بين المعقوفين يوجد في (ج) كالتالي: أوجه البسملة، والسكت، والوصل، وعلى التقليل، والفتح.

(10) في (أ) طرقا، وفي (ج) الطرق، وفي (ت) طرق ذلك، وهو الذي أثبتته لتناسبه مع النص.

(11) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(12) في (أ) منهم، وفي (ج) من أوجه العشرة، وفي (ت) على كلّ منها، وهو الذي أثبتته لتناسبه مع النص.

يجوز في [عين]^(١)، التَّوسُّط، والطَّوِيل، كذا^(٢) في النَّشر^(٣)، وتَبَعَهُ التُّوَيَّرِي^(٤).

و[هَذَا] الوَجْهَانِ، مُخْتَارَانِ لَجَمِيعِ الْقُرَّاءِ، عِنْدَ الْمَصْرِيِّينَ، وَالْمَغَارِبَةِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ^(٦)؛ فَالْحَاصِلُ عَشْرُونَ وَجْهًا^(٧).

[لَكِنْ يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الْوَصْلَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ، مِنْ غَيْرِ بَسْمَلَةٍ، مَعَ التَّقْلِيلِ فِي (نَادَى)، طَرِيقَ الْعُنْوَانِ]^(٨)، وَلَيْسَ لِصَاحِبِ الْعُنْوَانِ^(٩) فِي (عَيْنِ)، إِلَّا التَّوَسُّطُ^(١٠)؛ [فَعَلَى هَذَا يَمْتَنِعُ الْإِشْبَاعُ، لَكِنَّ الْجَوَازَ، ظَاهِرٌ مِنْ إِطْلَاقِ

(1) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج) وقد أخره الناسخ إلى بعد كلمة: والطويل.

(2) في (ج) قال، وفي (ت) فلا، والصواب ما في (أ).

(3) (٣٤٨/٢).

(4) هو محمد بن محمد بن علي الثوري، ولد سنة (٨٠١هـ)، وتوفي سنة (٨٩٧هـ)، مصري، مالكي، ذوفنون متنوعة قرأ على ابن الجزري وغيره، من مؤلفاته شرح الطيبة، وغيره. الضوء اللامع للسخاوي (٢٤٦/٩، ٢٤٨)، معجم المؤلفين عمر رضا كحالة (٢٨٦/١١).

(5) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(6) قلت الذي في الطيبة ثلاثة أوجه، لقول ابن الجزري: ((ونحو عين فالثلاثة لهم)). شرح الطيبة للثوري (١٩٦/٢). الروض النضير للمتولي (١٩٩/١)، قال الخليلي: ((إلا أنني أرى أنه إذا قرئ من طريقها بتوسط اللين لورش فلا بد من توسط (عين) عليه، لأن سببها أقوى من سبب اللين، وبذلك يقيد كلام الطيبة)). (حل المشكلات للخليجي /٧٤).

(7) في (ج) والمراد بجميع القراء في عبارة النَّشر الأئمة العشرة، فلا يَرِدُ أَنَّ صَاحِبَ الْعُنْوَانِ لَيْسَ لَهُ فِي (عَيْنِ) إِلَّا التَّوَسُّطُ وَلَيْسَ لُورْشُ.

(8) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(9) في (ج) صاحب العنوان ليس له في عين.

(10) العنوان (٤٢/).

الشَّاطِبِيَّ^(١)، وليس لورش في (الها)، و(اليا) فاتحتي مريم، من طريق الشَّاطِبِيَّة، إلا التقليل، ولكل من الدَّوري، والسُّوسي، وابن عامر، عشرة أوجه، حاصلة من ضرب وجهين (عَيْن)، في الأوجه الخمسة بين السُّوريتين^(٢).

[٣٣] سورة طه (إمالة طه - ورؤوس الآي لورش)

(ءامننا - خطايانا - أبقى)

المسألة الثالثة والثلاثون: قوله تعالى: ﴿طه ﴿١﴾ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ

لِتَشْقَى ﴿٢﴾ وشبهه، من رؤوس الآي، هل يصح فيه الفتح لورش؟

وكيف يُقرأ له في قوله: ﴿إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطِيئَاتِنَا﴾^(٤)، إلى قوله:

﴿وَأَبْقَى﴾^(٥)، من الطريق المذكورة؟

الجواب: ليس لورش [من طريق الأزرق، التي هي طريق الشَّاطِبِيَّة^(٦)]، في

رؤوس الآي، من السُّور الإحدى عشرة، [إلا^(٧)] الإمالة، وجهاً واحداً،

(1) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج)، (فتح الوصيد للسخاوي ٩٧٠/٣).

(2) في (ج) وليس للسوسي إمالة اليا فاتحة مريم وليس له إلا الفتح، وما ذكره الشاطبي من الخلاف له في ذلك ضعيف.

(3) (طه / ١، ٢).

(4) (طه / ٧٣).

(5) (الآية السابقة).

(6) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(7) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

سواء كان من ذوات الواو، واليا^(١)، إلا ما فيه هاء التأنيث من ﴿ضُحَّتْهَا﴾^(٢)،
 ﴿وَأَبْقَى﴾^(٣)، و﴿تَلَّهَا﴾^(٤)، و﴿سَوَّلَهَا﴾^(٥)؛ فله فيه الفتح، والتقليل؛ فإن
 قلت: قول الشَّاطِبيِّ^(٦):
 ((وَلَكِنَّ رُؤُوسَ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتَحُّهَا ❖))
 ظاهره أنَّ له الفتح، والإمالة^(٧).

قلت: شرَّاحه أعلم بمراده، وقد قال أبو شامة، لو غيره، واللفظ لأبي
 شامة^(٨): ((يعنى أنَّ رؤوس الآي لا يجري [فيها]^(٩) الخلاف المذكور، بل قراءته

(1) في (ج) الياء والواو.

(2) (النازعات / ٢٩).

(3) (طه / ٧٣)، كلمة وأبقى، لا توجد في (ج) و(ت).

(4) (الشمس / ٢).

(5) (الشمس / ٧).

(6) من هنا نقل المؤلف نصاً كاملاً من رسالة الشَّيخ سلطان (٣٢/)، وهو كذلك في حل
 المشكلات للخليجي (٧٥/).

(7) ذكر المؤلف هنا الإمالة والتقليل لورش على غير عادته؛ فقد اعتاد على ذكر الإمالة
 فقط، وقد تقدم تعليل ذلك في (ص / ٤٣) من مقدمة هذا الكتاب.

(8) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج)، وهو في (شرح الشاطبية لأبي شامة، ١١٧/٢).

قلت: أبو شامة: هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، أبو القاسم
 المقدسي، ثم الدمشقي، الشافعي، الشَّيخ، الإمام، العلامة، الحجَّة، والحافظ، ذو الفنون،
 قرأ القراءات على السخاوي، أخذ عنه القراءات الشَّيخ شهاب الدين حسين بن الكفري،
 وأحمد بن مؤمن اللبان، توفي سنة (٦٦٥هـ). (معرفة القراء ٦٧٣/٢، ٦٧٤)، (غاية النهاية
 لابن الجزري (١/٣٦٥)).

لها على وجه واحد، وهو بين اللفظين، وعبر عنه^(٢) بقوله: ((قَدْ قَلَّ فَتَحُّهَا))، يعني: أنه قلله بشيء من الإمامة، وقد عبر عن [طريق]^(٣) الإمامة بين بين، بالتقليل في مواضع، كقوله:

((..... ❖ وَوَرَشٌ جَمِيعَ الْبَابِ كَانَ مُقْلًا))،

لوا التقليل^(٤) في موضع واحد^(٥)، كقوله:

((..... ❖ وَوَرَشٌ جَمِيعَ الْبَابِ كَانَ مُقْلًا))^(٦)،

((..... ❖ وَالتَّكْلِيلُ جَادِلٌ فِي صَلَاةٍ))،

((..... ❖ وَقُلُّلٌ فِي جُودٍ...))،

((..... ❖ وَعَنْ عُثْمَانَ فِي الْكُلِّ قُلًّا)) انتهى^(٧).

وجزم في النشر بالإمالة في رؤوس الآي، للأزرق، ولم يحك فيها الفتح، إلا أنفراد^(١)، وعن^(٢) صاحب التجريد^(٣)، وجزم في الطيبة بما جزم به في النشر، [فقال]^(٤):

(1) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج)، وهو في شرح الشاطبية لأبي شامة، (السابق).

(2) في (ج) و(ت) عن ذلك، وهو في شرح الشاطبية لأبي شامة، (السابق).

(3) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج) و(ت)، وليس في شرح أبي شامة، (السابق).

(4) في (أ) التعليل وهو تحريف.

(5) في (ج) مواضع.

(6) ما بين المعقوفين مكرر في (أ) و(ج)، ولم يتكرر في (ت)، ولا يوجد في (شرح الشاطبية لأبي

شامة ١١٧/٢).

(7) أي من هنا انتهى نقل الأسقاطي من رسالة الشيخ سلطان.

وَقَلَّلِ الرَّأْ وَرُؤُوسَ الْآيِ جِفُ)»^(٥) ، ❖))
 وإمالته^(٦) في الهاء من (طه) محضة، ولم يُمل محضة إلا هذه، وكيفية القراءة
 لورشٍ في الآية المذكورة^(٧): أن يأتي بالقصر في (ءَمَنَّا)، على الفتح في
 (حَطَيْنَا)، على التقليل في (وَأَبَقَى)، ثم بالتوسط في (ءَمَنَّا)، على
 التقليل^(٨) في (حَطَيْنَا)، لو كذا في (وَأَبَقَى)، ثم بالطويل في (ءَمَنَّا)، على الفتح،

(1) يريد المؤلف بكلمة (انفراده)، أي انفراد الأزرق، من كتاب الكافي، وهذا الانفراد ذكره ابن
 الجزري عن الكافي بلفظ (انفرد)؛ ففرّق في ذلك بين الياء؛ فأماله بين بين، وبين الواوي؛
 ففتحه (٤٨/٢)، وأيضاً هذا الانفراد الوارد عن الأزرق انفرد به هنا صاحب التجريد كذلك.
 قلت: ناقش الشيخ سلطان مسألة الانفرادات الواردة عن بعض الطرق عن الرواة؛ فقال
 معنى قول ابن الجزري: (انفرد)، (شدّ)، إذ الشاذ، والمفرد واحد كما عليه ابن الصلاح
 وغيره. وقال عن انفراد صاحب التجريد هنا: ((إنه شاذ على المذهبين)). وقد سبق الكلام
 على الانفرادات صفحة (١٣٣) من هذا الكتاب.

(2) في (ج) عن.

(3) حكاة في التّشر عن التجريد لابن الفحّام بلفظ (انفرد). (٤٨/٢).

(4) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(5) في (أ) خف، وفي (ت) حف، وهو تحريف واضح، وفي (ج) جف، وهو الصواب كما في متن
 الطيبة بشرح ابن الناظم.

(6) في (ج) وإمالة، وفي (ت) وإمالته الها من طه.

(7) أي قوله تعالى: ﴿إِنَّا ءَمَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا حَطَيْنَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ وَاللَّهُ خَبِيرٌ وَأَبْقَى﴾
 (طه/٧٣).

(8) في (ج) ثم بالتوسط والتقليل.

في (وَأَبْقَى)، ثم بالطَّوِيلِ في (ءِامَنَّا)، على الفتح، والتَّكْوِيلِ في (حَطَيْنَا) ^(١)، وعلى كلٍّ منهما التَّكْوِيلِ في (وَأَبْقَى)، والطَّرْقِ تقدّم بيانها ^(٢).

[٣٤] سورة الأنبياء (بدل - طال)

المسألة الرابعة والثلاثون: قوله تعالى: ﴿بَلْ مَتَّعْنَا هَؤُلَاءِ وءَابَاءَهُمْ حَتَّىٰ

طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾ ^(٣).

كم وجهها يصح فيه لورش ^(٤) من الطَّرِيقِ المذكورة؟

الجواب: لورش فيه ستة أوجه: الطَّوِيلِ في مدّ البدل، على تغليظ اللام، وترقيقها لصاحب الكافي ^(٥)، والتَّوَسُّطِ في البدل، على التَّرْقِيقِ للدَّانِي في التَّيْسِيرِ ^(٦)، وعلى التَّغْلِيزِ، اختيار الدَّانِي في غير التَّيْسِيرِ، وقال في الجامع: ((إنه الأَوْجَهُ)) ^(٧)، والقصر في مدّ البدل، على ترقيق اللام في (طال)، للدَّانِي، من قراءته على ابن غلبون ^(٨)، ولابن ^(٩) ابن بليمة ^(٢)، وعلى تغليظها، ظاهر من ^(٣)

(1) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(2) في (أ) في جانب هذه الصفحة جزء من مسألة مع طرقها التي ذكر المؤلف أنه قد تقدم بيانها في المسألة (٣٠). تنبيه: كلمة (أبقى) هكذا كتبت في النسخ الثلاث، أبقى، وهي في الآية الصحيحة (وأبقى) بواو وهو الذي أثبتته في النص.

(3) (الأنبياء / ٤٤).

(4) في (ج) يصح لورش فيه.

(5) (٥٢ / ٥٣).

(6) (٥٨ /).

(7) جامع البيان للداني (٣٦٢ /)، وقال: ((والتغليظ أوجه)).

(8) التذكرة (٢٤٦ / ١).

من الشَّاطِئِيَّةِ، [بل] ^(٤) هو مختار للشَّاطِئِيَّةِ ^(٥)، لأنَّ مختاره في مدَّ ^(٦) البدل،
 القصر، كما نقله السَّخَاوِي عَنْهُ، واختار ^(٧) في (طَالَ) التَّغْلِيظَ، كما قال:
 (.....) ❖ وَالْمُفَخَّخُ مُفَضَّلًا ^(٨)،
 وبالأوجه الستة قرأت.

[٣٥] سورة النُّور (البغاء إن- ذات ياء)

المسألة الخامسة والثلاثون: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾ ^(٩)،
 إلى قوله: ﴿عَرَضَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ ^(١).

يكم وجه يصح أن يُقرأ لورش من الطَّريق المذكورة؟

الجواب: لورش فيه ثمانية أوجه: تسهيل [الثانية من] ^(٢) الهمزتين
 المكسورتين، على الفتح لابن غَلْبُون ^(٣)، وعلى الإمالة من التَّيسِير ^(٤)،

- (1) في (أ) على، وفي (ج) و(ت) لابن، وهو الصواب الذي أثبتته، لأن الداني متقدم على ابن بليمة، ولأنه لم يعرف ذلك.
- (2) تلخيص العبارات لابن بليمة (٥٢/).
- (3) في (أ) ظاهرين، في (ج) و(ت) ظاهر، وهو الصواب الذي أثبتته في النص لظهوره لغة.
- (4) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (5) في (ج) و(ت) الشاطبي.
- (6) في (ج) هذا.
- (7) في (ج) واختياره.
- (8) فتح الوصيد للسخاوي (٥١٠/٢)، وقال: ((وهذا هو الأولى)).
- (9) (النور / ٣٣)، في (ج) إن أردن.

لإبدالها ياء مكسورة، على الفتح لابن غلبون^(٥)، وعلى الإمالة، من التيسير^(٦)، وإبدالها حرف مدّ في^(٧) المدّ المشبع، أو^(٨) القصر، بناءً على عدم الاعتداد بعارض النّقل، والاعتداد به، وعلى كلّ الفتح، والإمالة للدّاني في جامع البيان^(٩).

[٣٦] سورة ص (أَنْزَلَ - بِالْتَحْقِيقِ وَالتَّسْهِيلِ مَعَ الْفَصْلِ لِهَشَامِ)

المسألة السادسة والثلاثون: قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا﴾^(١٠)،

﴿أَنْزَلَ﴾^(١١).

هل يصحّ التّحقيق فيهما [من غير فصل]^(١٢) لهشام من الطّريق المذكورة؟

- (1) (الآية السابقة).
- (2) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (3) التذكرة (١١٦/١).
- (4) (٣٣/).
- (5) (١١٧/١).
- (6) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (7) في (ج) مع.
- (8) في (ج) و، بدلا من أو.
- (9) (٢٢٠/).
- (10) (ص / ٨).
- (11) (القمر / ٢٥).
- (12) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

[الجواب^(١)]: لهشام فيها^(٢) ثلاثة أوجه: التحقيق مع عدم الفصل، ومع الفصل، من قول الشاطبي:

((وَمَدَّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَبَّى حَبِيبُهُ ❖))،

والتسهيل مع الفصل من قوله:

((وَفِي آلِ عِمْرَانَ رَوَوْا لِهَشَامِهِمْ ❖ كَحَفْصٍ وَفِي الْبَاقِي كَقَالُونَ...))^(٣)

ونقل^(٤) الثلاثة في النشر، عن الشاطبي، وآخرها^(٥) غير متعقب.

[٣٧] سورة غافر (التلاق - التناد بال حذف والإثبات لقانون)

المسألة السابعة والثلاثون: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾^(٦)، و﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾^(٧).

هل يصح الإثبات للياء^(٨) فيهما لقانون من الطريق المذكورة؟

الجواب: ليس لقانون فيهما إلا الحذف^(٩).

(1) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(2) في (ج) فيهما.

(3) في (ج) واعتلا، (فتح الوصيد للسخاوي ٣٠٣/٢).

(4) في (أ) و(ت) ولعل، وفي (ج) ونقل، وهو الصواب الذي أثبتته في النص، وهو الذي في النشر

(٣٧٥/١).

(5) في (ج) وإقراء، وفي (ت) وافرهما، وما في (أ) أصوب، أي أن آخر الأوجه المذكورة غير

متعقب، والله أعلم.

(6) (غافر / ١٥).

(7) (غافر / ٣٢).

(8) في (ج) و(ت) إثبات الياء.

وانفرد أبو الفتح^(٢) فارس من قراءته على عبد الباقي^(٣)، عن أصحابه، عن قالون بالوجهين، الحذف، والإثبات. وأثبتته في التيسير^(٤)، وتبعه الشاطبي على ذلك، قال في النشر^(٥) ((وقد خالف عبد الباقي [سائر الناس]^(٦)، ولا أعلمه^(٧) ورد من طريق من الطرق، عن أبي نَشِيْط، ولا عن الحلواني^(٨)))، وأطال في بيان ذلك.

[٣٨] سورة الواقعة (أفرايتم - أنتم - بدل)

المسألة الثامنة والثلاثون: ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ﴾ ﴿ ٥٨ ﴾ أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ ﴾^(٩). كم وجهاً يصح فيه لورش؟ ويكم وجه^(١٠) يصح أن يقرأ له قوله^(١١) تعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ ﴾^(١)، إلى قوله: ﴿ الْمُنشُور ﴾^(٢) من الطريق المذكورة؟

- (1) في (أ) و(ت) والمد، ولا يوجد في (ج)، ولذا لم أثبته، لأنه لا مكان له في النص.
- (2) كلمة: وانفرد لا توجد في (أ) و(ت)، وهي في (ج) وهي التي أثبتها في النص.
- (3) هو عبد الباقي بن الحسن بن أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن السقاء، أبو الحسن الخراساني الأصل، الدمشقي المولد، الأستاذ، الحاذق، الضابط، الثقة، رحل الأمصار، أخذ القرآن عرضاً عن إبراهيم بن أحمد ابن إبراهيم، وغيره، أخذ القراءة عنه عرضاً فارس بن أحمد، وأكثر عنه، توفي سنة (٣٨٠هـ). (معرفة القراء للذهبي ١/٣٥٧، ٣٥٨)، (غاية النهاية لابن الجزري ١/٣٥٦).
- (4) (٦٩/).
- (5) لا يوجد في (أ) قال، وهو في (ج) و(ت)، وهو الذي أثبته في النص.
- (6) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (7) في (ج) أعلم.
- (8) ما بين القوسين، بنصه في النشر (١٩٠/٢).
- (9) (الواقعة / ٥٨، ٥٩).
- (10) في (ج) وجهها.
- (11) في (ج) في قوله.

الجواب: لورش في الآية الأولى، أربعة أوجه: إبدال الهمزة التي بعد الراء من (أَفْرَاءَيْتُمْ) ألفاً، مع المدّ المشبع للسّاكنين، وتسهيلها، وعلى كلٍّ منهما إبدال الهمزة الثانية ألفاً، مع الإشباع للسّاكنين في (ءَأَنْتُمْ)^(٣)، وهو طريق التيسير^(٤)، [ومكي^(٥)، وهو واحداً^(٦) الوجهين^(٧) للصّفاوي^(٨)]. ولورش في الآية الثانية، اثنا عشر وجهاً^(٩):

الإبدال^(١٠) في (ءَأَنْتُمْ)، على التّوسّط في البدل، أي (الْمُنشُورِ)، طريق التيسير، وأحد الأوجه للصّفاوي^(١١)، [وكذا لمكيّ، وعلى

(1) (الواقعة / ٧١).

(2) (الواقعة / ٧٢).

(3) (الواقعة / ٧٢).

(4) (/ ١٠٢).

(5) (التبصرة / ٤٩٣).

(6) مابين المعقوفين لا يوجد في (ج).

(7) في (ج) وتسهيلها تأتي الوجهين، وفي (ت) وهي واحد الوجهين، وتسهيلها ثاني الوجهين للصّفاوي.

(8) هو عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل بن عثمان، أبو القاسم الصّفاوي، نسبة إلى وادي الصّفا بالحجاز، ثم الأسكندري، الأستاذ، المقري، المكثّر، مؤلّف كتاب الإعلان، وغيره، قرأ الروايات على أحمد بن جعفر الغافقي، وعبد الرحمن بن خلف الله، أخذ عنه القراءات عرضاً علي بن موسى بن الدهان، توفي سنة (٦٣٦هـ). (معرفة القراء للذهبي ٢ / ٦٢٦، ٦٢٥)، (غاية النهاية لابن الجزري ٢ / ٣٧٣).

(9) قال الخليلي: ((اثنا عشر وجها نص عليها الأسفاطي)) (/ ٨٤).

(10) في (ج) رأيتم، على الإبدال في أنتم.

(11) في (ت) والتسهيل.

الطَّوِيل^(١)، ثاني^(٢) الأوجه للصفراوي^(٣)، وكذا المكِّي، إن ثبت له القصر، كما نقله الفاسي^(٤)، وتسهيل الثانية في (ءَأْتُمْ)، والإبدال في (أَفْرَأَيْتُمْ)^(٥)، مع^(٦) ثلاثة البدل للصفراوي، [في (أَفْرَأَيْتُمْ)^(٧)، على الإبدال في الثانية في (ءَأْتُمْ)، على التَّوَسُّط، ومدّ البدل للتيسير، وعلى الطَّوِيل، والقصر في مدّ^(٨) البدل^(٩) للصفراوي^(١٠)، والكل قرأت به، وهو ظاهر من الشاطبية^(١١).

[٢٩] سورة القيامة (صلى - بتغليظ اللام وترقيتها - فتح الياء وتقليلها

(لورش)

المسألة التاسعة والثلاثون^(١٢): قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾

وَلَيْكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّى^(١)، وشبهه من رؤوس الآي.

- (1) في (ج) القصر.
- (2) في (ج) ثالث.
- (3) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ت).
- (4) سبق للمؤلف ذكر هذه الأوجه في المسألة (٤)، (١٤)، (٢٧)، (٣٠).
- (5) في (أ) و(ت) أرايتم، وفي (ج) أفرأيتم، وهو الصواب الذي أثبتته.
- (6) في (ج) زيادة التالي: (على إبدال الثانية على التوسط في مد البدل للصفراوي، ومكي، على مامر، ثم التسهيل في أنتم على التسهيل في أفرأيتم) وزادت (ت) ثلاثة البدل للصفراوي.
- (7) في (ت) والتسهيل في أرايتم.
- (8) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (9) في (ج) على ثلاثة.
- (10) في (ت) ومكي على مامر، ثم التسهيل في أنتم على التسهيل في أرايتم على ثلاثة البدل للصفراوي.
- (11) تنبيه: لم يلتزم نساخ هذه المخطوطة برسم واحد لكلمة (أفرأيتم)، فتارة بالفاء، وتارة بدونها، لذا اصطلحت على كتابتها بالفاء، كما هو في الرسم العثماني.
- (12) في (ت) والأربعون، قلت: هو تحريف.

هل يَصَحُّ فيه وجهان لورش، تفخيم (صَلَّى) مع الفتح، وإمالة (تَوَلَّى)، وترقيق (صَلَّى)، مع الإمالة، وإمالة (تَوَلَّى)، أم الإمالة فيهما؟
الجواب: ليس لورش فيه ^(٢) إلا التقليل؛ فلذا رُقِّت لام (صَلَّى)، وجهاً واحداً، لأن الإمالة، والتغليظ، ضدان لا يجتمعان، هذا هو المقروء به ^(٣).

[٤٠] سورة الانشقاق (بدل - يصلى - بلى)

المسألة المكملة للأربعين: قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ﴾ ^(٤)، إلى قوله: ﴿تَحْوَرَّ ۖ بَلَىٰ﴾ ^(٥).

كم وجهاً يصح فيه لورش من الطريقتين المذكورتين؟
الجواب: لورش فيه أربعة أوجه: القصير في ^(٦) مدّ البدل، على الفتح في (وَيَصَلَّى) ^(٧)، و(بَلَى)، ثم التوسط ^(٨) في مدّ البدل، على ^(٩) التقليل في (وَيَصَلَّى)، و(بَلَى) ^(١٠).

(1) (القيامة / ٣١، ٣٢).

(2) في (ج) فيه لورش.

(3) هذه المسألة بعينها في النثر مع اختلاف يسير (١١٦/٢).

(4) (الانشقاق / ١٠).

(5) (الانشقاق / ١٤، ١٥).

(6) في (أ) و(ت) من، وفي (ج) في، وهو الذي أثبتته في النص لتناسبه مع النص بعده.

(7) (الانشقاق / ١٢).

(8) في (ج) و(ت) الطويل، بدلا من التوسط، وما في (أ) هو الذي أثبتته أصوب، وقد تقدم ترتيبه في مسألة (٣).

وقد تقدّم بيان الطّريق^(٣) في المسألة الثالثة.

ولام (وَيَصَلِّي) ^(٤) مغلّظة، حال الفتح، مرقّقة حالة الإمالة، لِمَامرٍ أَنْ التّغليظ، والإمالة لا يجتمعان^(٥).

وهنا إشكال قوميّ: وهو^(٦) أنّ صاحب التّيسير ليس له في^(٨) ذوات الياء إلّا الإمالة^(٩)، وليس له في اللّام المفتوحة بعد الصّاد، والطّاء^(١٠) إلّا التّغليظ؛ فكيف يجتمع الإمالة، والتّغليظ في (وَيَصَلِّي)، ونحوه^(١١)؟

وقد أمّ خير^(١) من^(٢) حَضَرَ، مولانا الوزير - حفظه الله -، أنّ^(٣) سمع بعض^(٤) المقرئين يقرأ (يَصَلِّي)^(٥) للدّاني بالفتح، والإمالة^(٦)، كلاهما على التّوسّط في البدل، والإمالة في (بَلَى).

- (1) في (ج) الفتح، والتقليل.
- (2) (الانشقاق / ١٥).
- (3) في (ج) وقد مر بيان الطرق، وفي (ت) مريان ذلك الطرق، قلت: أي ذات الياء مع البدل في مسألة (٣).
- (4) (الانشقاق / ١٢).
- (5) قلت: قد سبق للمؤلف في المسألة السابقة أن ذكر ذلك موثقاً من النّشر.
- (6) في (ج) وهما.
- (7) في (ج) هو.
- (8) في (أ) من، وفي (ج) و(ت) في، وهو الذي أثبتته في النص.
- (9) المقصود بالإمالة التقليل، (التيسير/ ٥٨).
- (10) في (ج) زيادة والطاء.
- (11) كلمة ونحوه لا توجد في (ت).

قلت: يَلْزَمُ^(٧) هذا البعض إثبات وجه غير منقول، وذلك غير مقبول.
 قال^(٨) شيخ مشايخنا سُلْطَان : ((عبارة التيسير صريحة في أنّ التّغليظ،
 والإمالة يجتمعان^(٩)، وَيُمنَعُ مامرّ من عدم الإمكان))^(١٠).
 وقوي^(١١) ذلك بقول الجعبري في شرح قول الشّاطبي:
 ((.....) ❖ وَعِنْدَ رُؤُوسِ الْآيِ تَرْقِيقَهَا اِحْتِلَالًا))^(١٢)،

[أي]^(١٣) أنّ التّغليظ، والترقيق كليهما مع الإمالة، انتهى.

- (1) في (ج) و(ت) أخبر، ومعنى (أمّ) هنا قصد، (المصباح المنير للفيومي، مادة (أمم). أي: أنّ الوزير عبد الله باشا قصد إلى أن يسمع تلاوة بعض المقرئين، فوجد بعضهم يقرأ... إلى آخر كلام المؤلف. (المصباح المنير للفيومي، مادة / (أمم).
- (2) في (ج) في. وفي (ت) حضرة بدلا من حضر.
- (3) في (ج) و(ت) أنه.
- (4) في (أ) و(ت) لبعض، وفي (ج) بعض، وهو الذي أثبتته في النص.
- (5) في (ج) و(ت) ويصلى بالفتح للداني.
- (6) في (ت) لهما إلا.
- (7) في (ت) على هذا... وذلك غير منقول، في (ج) وذاك.
- (8) في (ج) فأجاب.
- (9) قال الدّاني عن فضلي: ((احتملت التّغليظ والترقيق...)). (التيسير/ ٥٨).
- (10) قلت: نقل الأسقاطي كلام الشّيخ سلطان، بالمعنى وليس بالتص، وهو في رسالة الشّيخ سلطان، أوله: ((ومما يصرح به أيضاً أن التيسير...)). (٣٥/).
- (11) في (ج) وقرئ، وهو تحريف.
- (12) (شرح الشاطبية للجعبري ١/ ١٢٣).
- (13) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

لكنّ الوجه^(١)، لا يُقرأ لِبِه^(٢)، والمقروء به للدّاني الإمالة، مع التّريق فقط، [في باب الإمالة]^(٣)، من النّشر: ((واختلفوا في ما إذا وقع^(٤) بعد اللام، ألف ممالة، نحو (صَلَّى)^(٥)، و(سَيَصَلَّى)^(٦)، و(وَيَصَلَّى)^(٧)؛ فروى بعضهم تغليظها^(٨) من أجل الحرف قبلها، ورقّقها^(٩) بعضهم لأجل الإمالة، وهذا هو^(١٠) مقتضى [كلام]^(١١) العنوّان^(١٢)، والتّيسير^(١٣)، وهذا هو الذي قرأت به للدّاني^(١٤).

[٤١] سورة الغاشية (بمصيطر- أل التعريف لخالد)

- (1) في (ج) و(ت) هذا الوجه.
- (2) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).
- (3) ما بين المعقوفين غير واضح في (ج)، وفي (ت) وفي باب اللامات.
- (4) في (ت) مرت بدلا من وقع.
- (5) (العلق / ١٠).
- (6) (المسد / ٣) وكلمة سيصلى ساقطة من (ج)، وهي في النّشر (١١٣/٢).
- (7) كلمة (ويصلى) في (سورة الانشقاق / ١٢)، وفي (ج) مصلى، وهو الذي في النّشر، ومعه (ويصلاها)، قلت: مصلى في (البقرة / ١٢٥)، و(يصلاها في الإسراء / ١٨).
- (8) في (ج) تغليظاً.
- (9) في (أ) تريقها، وفي (ج) ورقّقها، وهو الذي أثبتته، وفي النّشر: ((وروى بعضهم تريقها)).(السابق).
- (10) ما بين المعقوفين غير واضح في (ج).
- (11) ما بين المعقوفين غير واضح في (ج).
- (12) وفي العنوّان: ((التفخيم وحده)).(٦٥/).
- (13) إلى هنا بنصه في (النّشر لابن الجزري ١١٣/٢).
- (14) في (ت) وهذا الذي قرأت به للدّاني. قلت: هذا الكلام الأخير للمؤلف الأسقاطي.

المسألة الحادية والأربعون: قوله تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾^(١)، إلى قوله [تعالى]^(٢): ﴿الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾^(٣).

هل يصحّ السّكت على لام التعريف، أمع إخلاص الصّاد لخلاص من الطّريق^(٤) المذكورة؟

الجواب: لا يصحّ ذلك، بل يتعيّن النّقل فقط، لأن الصّاد الخالص^(٥) لخلاص من قراءة الدّاني على أبي الفتح^(٦)، وليس لأبي الفتح سكت عن خلاص مطلقاً^(٧)، كما في التّويزي، وغيره^(٨).

ويأتي الوجهان السّكت، والنّقل على الإشمام، من قراءة الدّاني على أبي الحسن بن غلبون^(٩).

[٤٢] سورة العلق (راءه بقصر الألف، ومده)

(1) (الغاشية / ٢٢) .

(2) ما بين المعقوفين غير واضح في (ج) وساقط من (ت) .

(3) (الغاشية / ٢٤) .

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (ت) .

(5) في (ج) الخالصة .

(6) (التيسير / ٢٢٢) .

(7) في (أ) مطلق، وفي (ج) و(ت) مطلقاً، وهو الذي أثبتته .

(8) (شرح الطيبة للنويري (٢ / ٣٣٨)، (شرح الشاطبية للفاسي (١ / ٢٨٦) .

(9) في (ج) وابن، وهو خطأ .

(10) (التيسير / ٢٢٢)، (شرح الشاطبية للفاسي (١ / ٢٨٦) .

المسألة الثانية والأربعون: قوله تعالى: ﴿أَنْ رَّءَاهُ اسْتَعْتَى﴾^(١).

هل يَصَحُّ القصر، والمدّ في (رَّءَاهُ)، أم القصر^(٢) لقُنْبُل من الطّريق المذكورة؟

الجواب: روى ابن مُجَاهِد قصر الهمزة بلا ألف عن قُنْبُل^(٣)، وهو الذي في التيسير^(٤)، والتّحبير^(٥)، لو ابن مُجَاهِد^(٦)، وهو طريق الشّاطبي^(٧)، وتغلّيطه لقُنْبُل في رواية القصر، ردّه النَّاس عليه^(٨)، ((ومن زعم أنّ ابن مُجَاهِد لم يأخذ بالقصر؛ فقد^(٩) أبعد في الغاية، وخالف الرواية))^(١٠).

(1) (العلق / ٧).

(2) في (ج) و(ت) فقط.

(3) (السبعة / ٦٩٢).

(4) (٢٢٤ /).

(5) في (ت) والتخبير، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة لابن الجزري / ٢٠١).

(6) في (ت) وابن مجاهد هو .

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (ج)، وهو في (أ) و(ت). (فتح الوصيد للسخاوي (٤ / ١٣٢٣).

(8) في (ت) رجره، قال السخاوي راداً على ابن مُجَاهِد: ((وما كان ينبغي لابن مُجَاهِد إذا

جاءت القراءة ثابتة عن إمام من طريق لا يشك فيه أن يردّها، لأن وجهها لم يظهر)). (فتح

الوصيد للسخاوي (٤ / ١٣٢٤).

(9) في (أ) فقط، وفي (ج) و(ت) فقد، وهو الصواب، ولذا أثبتته في النص.

(10) في (ت) في الرواية، وما بين المعقوفين كله في النّشر بنصه (٢ / ٤٠٢).

وقد وُجِّه الحذفُ بأنَّ بعض العرب يحذف لام مضارع (رَأَيْتُ)^(١)، تخفيفاً^(٢)، [لكن] ^(٣)الذي ارتضاه في النَّشر، القراءة بالوجهين لِقُنْبُل، من طريق ابن مُجَاهِد، لأنَّهما صحيحان من طريقه.

[٤٣] (بدل - أوجه ما بين سورتي قريش والماعون - أريت - الوقف على

(الدين)

المسألة الثالثة والأربعون: قوله تعالى^(٤): ﴿وَأَمَنَّهُمْ مِّنْ خَوْفٍ﴾، إلى

قوله: ﴿يُكَذِّبُ بِالذِّينِ﴾^(٥).

يكم وجه^(٦) يصح أن يُقرأ لورش من الطريق المذكورة؟

الجواب: فيه لورش بين السورتين، خمسة أوجه معلومة^(٧)، وتأتي هذه

الخمس على كل من أوجه البدل الثلاثة^(٨)، فالحاصل خمسة عشر، تضربها في

الوجهين، الإبدال، والتسهيل في (أرءيت)، تبلغ ثلاثين وجهاً.

(1) في (ج) رأى.

(2) قال السخاوي: ((وهي لغة في رآه)). (فتح الوصيد للسخاوي (٤ / ١٣٢٣)).

(3) ما بين المعقوفين غير واضح في (ج).

(4) في (ت) تعالى، وهو الذي أثبتته، ولا توجد في (أ)، (وج)، والآية من سورة (قريش / ٤)، .

(5) (الماعون / ١).

(6) في (ج) كم وجهاً.

(7) في (ج) معروفة، والأوجه الخمسة لورش هي: أوجه البسملة الثلاثة، والسكت،

والوصل.

(8) أي القصر والتوسط والمد لورش.

نصّ عليها شيخ مشايخنا [العلامة] ^(١) سُلطان، في رسالته (الختم) ^(٢).
وإذا ضُربت ^(٣) الثلاثين، في أربعة الوقف على (الدين) ^(٤)، صار الحاصل
مائة، وعشرين ^(٥) وجهاً، كلّها صحيحة ^(٦). [إلى هنا تمت أجوبة المسائل

(1) ما بين المعقوفين غير واضح في (ج).

(2) في (ت) الحزم وهو تحريف، قلت: وللمزاحي: كتاب عنوانه: (الجواهر المصون في جمع الأوجه من الضحى إلى قوله تعالى (وأولئك هم المفلحون))، عني بتحقيقه ودراسته د: عبد العزيز بن ناصر السبر، نشر مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عدد (١٨)، عام ١٤١٧هـ، وللمزاحي كذلك رسالتان: واحدة بعنوان: رسالة لطيفة تشتمل على جميع الأوجه التي بين السورتين للقراء السبعة من طريق الشاطبية والثلاثة أبي جعفر وخلف ويعقوب من طريق (الدرة) لابن الجزري رحمه الله تعالى من سورة والضحى إلى آخر القرآن مع بيان التكبير.

وهذه الرسالة لم أجدّها، ولعلها (الجواهر المصون) السابق.

والثانية: (رسالة في جميع الأوجه من طريق الطيبة من أول سورة والضحى إلى آخر القرآن)، وهي عندي على ملف (وورد)، مستقى من موقع أهل التفسير، وجاء في آخرها: طبعت هذه المخطوطة، وقوبلت بيد العبد الفقير إلى رحمة ربه أبي الجنان النابلسي، وهي من مقتنيات دار صدام للمخطوطات،

قلت: قد وقف الشيخ الخليجي، على الرسالة الأولى، وقال: ((تكفل الشيخ سلطان بجمع أي سور الختم للقراء العشرة من جميع الطرق من أول الضحى إلى آخر الناس، وأحال جمع ما بقي إلى المفلحون على ماسبق)) (١٠٠/)، وقد سبق الإشارة إلى هذه الرسالة في صفحة (٣١/).

(3) في (أ) ضرب، وفي (ج) و(ت) ضربت، وهو الذي أثبتته في النص.

(4) في (ج) بالدين، قلت: الوجه الرابع في الوقف هو الوقف بالروم.

(5) في (أ) و(ت) وعشرون، وفي (ج) وعشرين، وهو الذي أثبتته في النص.

(6) في (ت) إلى هنا كلها صحيحة. قلت: أحصى هذه الأوجه لجميع القراء، الصفاقسي في غيث النفع (٣٢٣/)، وكذا كتاب حل المشكلات للخليجي (١٠٠/) ولم يتحدث عنها الشيخ سلطان في رسالته في أجوبة المسائل.

المشكلات في علم القراءات ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، صلاة نسعد بها في الحياة ، وبعد الممات ، والحمد لله رب العالمين ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . تمت ، تمت^(١) .

(تتمّة)

بقي مواضع في الشاطبية ، نبه ابن الجزري على ضعفها ، الأول : ﴿ كِيدُونِ ﴾^(٢) في الأعراف^(٣) ، روى الحلواني عن هشام زيادة اليا وقفاً ، ووصلاً^(٤) ، وأما الداجوني في غير التجريد ؛ فروى الزيادة وصلاً ، والحذف وقفاً^(٥) .
وليس من طريق^(٦) الشاطبي ؛ فلا يُقرأ به^(٧) من طريقه^(٨) . الثاني : الخلاف الذي ذكره^(٩) الشاطبي في إمالة ﴿ هُدَى ﴾^(١٠) ، و﴿ مُسَى ﴾^(١١) ، و﴿ مَوَّلَى ﴾^(١٢) ،

- (1) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج) ، وفي (ت) بعد الممات وصلى الله على محمد... وخطه غير واضح ، وقد انتهت النسخة (ت) هنا .
- (2) في (ج) كيدون .
- (3) (الأعراف / ١٩٥) .
- (4) في (ج) وصلاً ووقفاً. قلت في التجريد : طريق الحلواني بإثبات الياء في الحاليين (/ ٢٣٠) .
- (5) وهذه الكتب الأخرى ، هي : المستنير ، والكفاية ، وغيرهما ، مما ذكره ابن الجزري في النشر (١٨٤ / ١) .
- (6) في (ج) طرق .
- (7) في (ج) بها .
- (8) (النشر لابن الجزري ١ / ١٨٤) ، قال ابن الجزري فيه : ((وهو الذي في طرق التيسير ولا ينبغي أن يقرأ من التيسير بسواه ، وإن كان قد حكى فيها خلافاً عنه ؛ فإن ذكره على سبيل الحكاية)) .
- (9) في (أ) ذكره ، وفي (ج) الذي ذكره ، وهو الذي أثبتته .
- (10) (البقرة / ٢) .
- (11) (الأنعام / ٢) .
- (12) (الدخان / ٤١) .

ونحو ذلك من المُنُون^(١) وقفاً، أنكره ابن الجَزَرِي، لأنه للنُّحاة^(٢)، لا القراء، بل المأخوذ به في الوقف^(٣)، بإمالة^(٤)، أو بين اللَّفْظَيْن، لمن لمذهبه ذلك، سواء كان مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً. الثالث: [٥] الخلاف الذي ذكره في ﴿يُؤَاخِذُ﴾^(٦)، ضعّفه ابن الجَزَرِي، وجعل قصره ضعيفاً^(٧)، جازماً به^(٨).

الرَّابِع^(٩): ضعّف القراء، إبدال الهمزة الثانية في: ﴿ءَامَنْتُمْ﴾^(١٠)، في ثلاثة مواضع^(١١)، و﴿ءَالِهَتُنَا﴾^(١٢) لورش، وعينوا له التسهيل [قولاً واحداً، مع

(1) في (ج) من لتتون، وهو تحريف .

(2) قال ابن الجزري ((ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي لأدائي دعا إليه القياس..)). النّشر (٧٥/٢) .

(3) أي في حالة وقفت على الألف الممالة، وكان بعدها ساكن، فإنّ تلك الألف تسقط لسكونها، فإن وقف عليها انفصلت من الساكن تنوبنا كان أو غير تنوين، وعادت الإمالة بين اللفظين بعودها.

النّشر (٧٤/٢) .

(4) في (ج) بالإمالة.

(5) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج) .

(6) (النحل/٦١).

(7) في (ج) متعينا.

(8) قال ابن الجزري: ((وكأنّ الشاطبي رحمه الله ظنّ بكونه لم يذكره في التيسير أنّه داخل في الممدود لورش بمقتضى الإطلاق، فقال بعضهم يؤاخذكم أي وبعض رواة المد قصر يؤاخذ، وليس كذلك، فإنّ رواة المدّ مجمعون على استثناء يؤاخذ، فلاخلاف في قصره)). النّشر لابن الجزري (٧٦/٢)، (البدور الزاهرة للقاضي/٤٩٠).

(9) في (ج) الرفع.

(10) (طه/٧١).

(11) الموضع الأول في (الأعراف/١٢٣)، و(طه/٧١)، و(الملك/١٦).

(12) (الزخرف/٥٨).

ثلاثة البدل^(١)، لثلاً^(٢) يلتبس الاستفهام بالجر^(٣)، قال ابن الباذش^(٤) في الإقناع: ((ومن أخذ لورش بالبدل في (ءَأَنْذَرْتَهُمْ)، لم يأخذها هنا^(٥))، إلا بالتسهيل بين بين))^(٦)، ونقل ذلك في النشر^(٧).

الخامس^(٨)، والسادس: ﴿كُنْتُمْ تَمَنُّونَ﴾ بآل عمران^(٩)، وقوله: ﴿فَطَلَّتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ بالواقعة^(١٠)، ذكر الشاطبي الخلاف للبرزي في تشديد التاء فيهما،

- (1) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج) .
- (2) في (أ) لثيلاً، وفي (ج) لثلاً، وهو الذي أثبتته.
- (3) في (ج) بالخبر. قال ابن الجزري: ((من قرأها بإبدال الثانية، وهم حيث رأى بعض الرواة عن ورش يقرؤونها بالخبر وظن أن ذلك على وجه البدل، ثم حُذفت إحدى الألفين، إلى أن قال .. فمن كان من هؤلاء يروي المد لما بعد الهمز يمد ذلك فيكون مثل (ءامنوا وعملوا) لا أنه بالاستفهام، وأبدل وحذف، والله أعلم)). (النشر ١/٣٦٩).
- (4) في (ج) الياوس وهو تحريف، وابن الباذش هو: أحمد بن علي بن أحمد بن خلف، أبو جعفر بن الباذش الأنصاري، الغرناطي، خطيبها، أستاذ كبير، وإمام محقق، محدث، ثقة، مفنن، قرأ على أبيه، وعبد الله بن أحمد الهمداني الجبالي، قرأ عليه أحمد بن علي بن حكيم الغرناطي، وأبو محمد بن عبيد الله الحجري، توفي سنة (٥٤٠هـ)، وقيل سنة ٥٤٢هـ). (غاية النهاية لابن الجزري ١/٨٣).
- (5) في (ج) هنا.
- (6) الإقناع لابن الباذش. (١/٣٦٢)، وكلمة بالتسهيل غير موجودة في نص كتاب الإقناع المذكور.
- (7) (١/٣٦٥)، (البدور الزاهرة للقاضي/١٢٢).
- (8) في (ج) والخامس.
- (9) (آل عمران / ١٤٣)، في ج (قوله تعالى).
- (10) (الواقعة / ٦٥).

والتشديد انفراد به الداني في التيسير^(١)، وتبعه الشاطبي^(٢)، وليس من^(٣) طريق^(٤) النشر^(٥)، وأشار لذلك في الطيبة بقوله:

((وَبَعْدَ كُنْتُمْ ظَلْتُمْ ❖))^(٦)،

ومن^(٧) السابغ: ذكره الخلاف للبرقي في ﴿لِيُنذِرَ﴾ بالأحقاف^(٨)، ضعفه في النشر^(٩)؛ فإن^(١٠) الذي قرأ به الداني، من طريق أبي ربيعة^(١١) الخطاب، لا غير؛ فإطلاقه^(١٢) الخلاف في التيسير^(١٣)، وتبعه الشاطبي^(١٤)، خروج عن طريقهما،

(1) (٨٤/).

(2) قال الشاطبي:

((وكنتم تمنون الذي مع تفكهون ❖ عنه على وجهين فافهم محصلا))

(فتح الوصيد للسخاوي ٣/٧٤٧).

(3) في (ج) طرق كتابهما بل ولا.

(4) في (ج) طرق.

(5) (٢٣٤/٢، ٢٣٥).

(6) في (ج) فظلمت، (شرح الطيبة لابن الناظم/٢٠١).

(7) في (ج) وصف. قلت: وهو تحريف.

(8) (الأحقاف/١٢)، أي الشاطبي حيث قال:

((لينذر دم غصنا والاحقاف هم بها ❖ بخلف هدى مالي وإنني معا حلا))

(فتح الوصيد للسخاوي ٤/١٢٠٣، ١٢٠٤).

(9) (٣٧٢/٢، ٣٧٣).

(10) في (ج) بأن.

(11) في (ج) ربيعة.

(12) في (ج) فإطلاق.

(13) في (ج) والشاطبية. (التيسير للداني/١٩٩)

(14) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج).

الثامن : من قوله تعالى في سورة القتال ﴿ مَاذَا قَالِ ۙ اِنْفَا ۙ ﴾^(١) ، ليس فيه للبرزي من طريق الشاطبي ، إلا المدد ؛ فذكر^(٢) الشاطبي الخلاف فيه للبرزي ، ردّه في النشر^(٣) .

(تنبيه)

تعبيراً أجوبة^(٤) ، المسائل ، بالأوجه^(٥) ، مجاز ، والمراد : الطرق ، والفرق بينهما^(٦) ، أن الطريق : ما كان على سبيل اللزوم ، والوجه : ما كان على سبيل الجواز ؛ ففي حال جمع^(٧) القراءات ، يلزم الإتيان بجميع الطرق ؛ فمن ترك شيئاً منها ، رموه بالتقص^(٨) في روايته ، قال في النشر : ((واعلم أن الخلاف إنما يكون للقارئ ، وهو أحد^(٩) [الأئمة للعشرة]^(١٠) ، والراوي^(١١) عنه ، وهو واحد

(1) (محمد / ١٦) .

(2) في (ج) فإطلاق .

(3) قال الشاطبي : ((وفي أنفا خلف هدى...)) ، فتح الوصيد للسخاوي (٤/ ١٢٤٧) ، قال في

النشر : ((فلا وجه لإدخال هذا الوجه في طرق الشاطبية والتيسير)) . (٢/ ٣٧٤) .

(4) في (ج) في أجوبة .

(5) في (أ) بالأجوبة ، وفي (ج) بالأوجه ، وما في (ج) عندي أصوب ، وهو الذي أثبتته في النص ،

فالمؤلف يعني هنا بالمسائل ، الأوجه ، وهو تعبير مجازي كمانص عليه .

(6) أي بين الأوجه ، والطرق .

(7) في (أ) جميع ، وفي (ج) جمع ، وهو الذي أثبتته .

(8) في (ج) بالبعض ، وهو تحريف .

(9) في (ج) التعريف مع إخلاص ، لا يصح ذلك عنه ، بل يتعين النقل للأئمة العشر .

(10) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج) .

(11) في (ج) وللراوي .

في أصحابه ، والراوي^(١) عن الراوي ؛ فإن كان لواحد في الأئمة بكماله ، بما^(٢) أجمع^(٣) الرواة ، والطرق ؛ فهو قراءة ، وإن كان الراوي^(٤) عن الإمام ؛ فهو رواية ، وإن كان لمن بعد الراوي ، وإن سفل ؛ فهو طريق .
 وإن كان على غير هذه الصفة ، مما هو راجع^(٥) إلى غير^(٦) القارئ فيه ، كان وجهاً^(٧) ؛ فتقول : البسمة بين السورتين ، قراءة ابن كثير ، ورواية قالون عن نافع ، وطريق الأصبهاني عن ورش ، وطريق صاحب التبصرة ، عن الأزرق عن ورش^(٨) ، والوصل بين السورتين قراءة حمزة ، وطريق صاحب العنوان ، عن الأزرق ، [عن ورش]^(٩) .
 وتقول في البسمة بين السورتين ، لمن بسمله^(١٠) ، ثلاثة أوجه ، ولا تقول :^(١١) ثلاث قراءات ، ولا ثلاث طرق ، ولا ثلاث روايات^(١٢) .

- (1) في (ج) وللراوي .
- (2) في (ج) عما .
- (3) في (ج) أجمع عليه ، وهو الذي في النشر .
- (4) في (ج) للراوي ، وهو الذي في النشر .
- (5) في (ج) أجمع .
- (6) في (ج) تخيير ، وهو الذي في النشر .
- (7) في (ج) وجهان .
- (8) في (ج) عن ورش عن الأزرق .
- (9) ما بين المعقوفين لا يوجد في (ج) ، وفيها : والسكت بينهم طريق صاحب التذكرة عن الأزرق . قلت : وهو الذي في النشر .
- (10) في (ج) يبسل ، في النشر بسمل .
- (11) في (ج) ولا نقل ، وهو الذي في النشر .
- (12) في (ج) ولا ثلاث روايات ولا ثلاث طرق ، قلت : اختصر المؤلف الأسقاطي كلام صاحب النشر ، ولم يذكره كاملاً . (النشر لابن الجزري ٢/٢٠٠ ، ١٩٩) .

(فائدة)

نظم الجعبري طريق الحرز؛ فقال:

- ((وَهَاطُرُقُ الرَّاوِيْنَ فِي الْحَرِزِ فَعِهَا ❖ لِتَأْمَنَ فِي النَّقْلِ التَّدَاخُلَ فَاَعْقِلَا))
 ((فَالْأَزْرُقُ عَن وَرْشٍ وَقَالُونَ قُلُ ❖ نَشِيْطُ أَبُوْرَيْعَةَ الْبُزِّيِّ أَعْمَلَا))
 ((وَقُلُ قُنْبُلُ قَدْ خَصَّهُ ابْنُ مُجَاهِدٍ ❖ وَدُوْرُ أَبُو الزَّعْرَاءِ جَرِيْرِيْهِ تَلَا))^(١)
 ((لِسُوْسٍ وَحُلُوَانٍ هِشَامٍ وَأَخْفَشٍ ❖))^(٢)
 ((.....))^(٣) ❖ وَخَلَادِيْهِمْ عَن ابْنِ شَادَانَ نُزْلًا))
 ((وَجَعْفَرِ دُوْرِ بْنِ يَحْيَى لَلِيْثِيْهِمْ ❖ فَذِي طُرُقِ السَّبْعِ أَفْهَمْنَهَا مُحْصَلًا))^(٤)

(فائدة)

لحمزة راويان: خلف، ثم خلاد؛

فلخلف في الساكن المنفصل، عند الوصل، وجهان: عدم السكت^(٥)،
 وفي لام التعريف، و﴿ شَيْءٌ ﴾^(٦)، و﴿ شَيْئًا ﴾^(٧)، وجهان^(٨): السكت فقط،

(1) غير واضح في (أ).

(2) عجز هذا البيت ساقط من النسختين وتكملته:

(.....) اب ❖ نِ ذُكُوَانٍ شُعْبَةَ بِنِّ آدَمَ نُوْلًا.

(3) صدر هذا البيت ساقط من النسختين وأوله:

(لِحَفْصِ عُبَيْدِئِمٍّ إِدْرِيسَ عَن خَلْفٍ ❖)

(4) هذه الأبيات نظمها محقق كتاب الفتح الرحماني (٥١/٥)، ولا توجد هذه الأبيات في شرح الشاطبية للجعبري المخطوط، ولا المطبوع.

(5) لخلف وجه آخر على الساكن المنفصل، وهو السكت، لم يذكره المؤلف لاعتماده على مذهب ابن غلبون. (شرح الشاطبية للجعبري ٤٧٥/٢)، (شرح الشاطبية للفاصي ٢٨٥ / ١).

(6) (البقرة / ٢٠).

(7) (البقرة / ٤٨).

(8) الصواب وجه واحد، والعبارة ركيكة هنا جداً، وسبق قريباً ذكر مذهبه في الساكن المنفصل، المصادر السابقة.

ولخلاد في الساكن المتصل ، وجهان : السكت ، وعدمه .
وأما في الوقف : فلخلف في الساكن المنفصل ، ثلاثة أوجه : النقل ؛ فعدم
السكت ؛ فالسكت ، وفي لام التعريف ، وجهان : النقل ؛ فالسكت .
ومحلّ هذا إذا وقفنا على كل من الساكنين المنفصل ، ولام التعريف بانفرادها .
أما في حالة الاجتماع ؛ فان تقدّم الساكن المنفصل ، ساكنٌ منفصلٌ ، نحو
قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾^(١) ؛ فطريق
ذلك أن يأتي بعدم السكت للراويين ، أعني خلفاً ، وخلاداً ، على
الساكنين^(٢) الأولين ، وتقف على (يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ) بالنقل ، ثم بعدم السكت ، ثم
تعطف السكت في الساكنين الأولين ، لخلف فقط ، مع النقل في (يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ) ،
ثم السكت فيه ، وقس على ذلك ما شابهه من الآيات .

وإن تقدّم لام التعريف مثله ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي
الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾^(٣) ، إذا وقفت على (الْأُمُورُ) ؛ فطريق ذلك أن
تأتي بالسكت ، في لام التعريف الأولى ، وهي (الْأَرْضِ) ، لكل من الراويين ،
مع النقل ، والسكت لهما في (الْأُمُورُ) ، ثم تعطف عدم السكت لخلاد في
(الْأَرْضِ) ، مع النقل في (الْأُمُورُ) فقط ، ولاتأتي بعدم السكت ، وإن أفهم

(1) (آل عمران / ٧٥) .

(2) في (أ) الساكن ، وفي (ج) الساكنين ، وهو الذي أثبتته في النص .

(3) (آل عمران / ١٠٩) .

كلام الشاطبي، وشرح عليه بعض الشروح^(١)، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾^(٢)، إلى ﴿حَفِظُوهَا﴾^(٣) الآية؛ فتأتي بالسكت في (شَيْءٍ) لهما، مع النقل، والسكت في (الْأَرْضِ)، ثم بعدم السكت في (شَيْءٍ) لخلاّد، مع النقل في (الْأَرْضِ) فقط.

وإن تقدّم لام التعريف، و(شَيْءٍ)، على الساكن المنفصل، ووقفت على الساكن، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ لَن يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٤)؛ فطريق ذلك أن تأتي بالسكت للراويين، ثم النقل في (عَذَابٌ أَلِيمٌ) لهما، ثم بعدم السكت لهما، ثم السكت في (عَذَابٌ أَلِيمٌ) لخلف خاصة، لخلف بعدم السكت في (بِالْإِيمَانِ)، و(شَيْئًا) لخلاّد، مع النقل في (عَذَابٌ أَلِيمٌ)، ثم عدم النقل.

وإن تقدّم الساكن، وتأخر لام التعريف، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ﴾^(٥)، ووقفت على (بِالْأَحْقَافِ)؛ فطريق ذلك أن تأتي

(1) مقصود المؤلف أنه قد يفهم البعض من شروح الشاطبية أن الشاطبي أراد بقوله: ((وعن حمزة في الوقف خلف...))، أن خلفاً يروي بعض الرواة عنه النقل، كقراءة ورش، والبعض الآخر يروي عنه ترك النقل، وتحقيق همزة. (شرح الشاطبية للجعبري ٢/٤٧٥)، (شرح الشاطبية للفاسي ١/٢٨٥).

(2) (البقرة / ٢٥٥).

(3) (البقرة / ٢٥٥).

(4) (آل عمران ١٧٧).

(5) (الأحقاف / ٢١).

بعدم السّكت في (أَخَا عَادٍ) مع النّقل، ثم السّكت في (بِاللَّحْقَافِ) للرّاويين، ولاتأتي بعدم السّكت في (بِاللَّحْقَافِ) لخلاّد، وإن ذكره بعض شرّاح الشّاطبيّة^(١)، ثم تأتي بالسّكت في (أَخَا عَادٍ)، مع النّقل في (بِاللَّحْقَافِ)، ثم السّكت لخلف^(٢).

وإلى هنا تمت^(٣) أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات، والحمد لله ربّ العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظّالمين، وصلى الله على سيّدنا محمّد، وآله الطّاهرين، وصحابه أجمعين. آمين. آمين. آمين. آمين. آمين.^(٤)

(1) تقدّم قريباً أنّ مقصود المؤلف هو أنّه قد يفهم البعض من شروح الشاطبية أنّ الشاطبي أراد بقوله:

((وعن حمزة في الوقف خلف ❖))

أنّ خلفا يروي بعض الرواة عنه النقل كقراءة ورش، والبعض الآخر ترك النقل وتحقيق الهمزة، ويقرأ على هذا بالتحقيق.

قلت: مذهب خلف وخلاد ملخص في البيتين التاليين:

((وشيء وأل بالسّكت عن خلف بلا ❖ خلاف وفي المفصول خلف تقبلاً))

((وخلادهم بالخلف في أل وشيئه ❖ ولا شيء في المفصول عنه فحصلًا))

(شرح الشاطبية للجعبري ٢/٤٧٥)، (شرح الشاطبية للفاسي ١/٢٨٥).

(2) ما تجوز القراءة به من هذه الأوجه، انظره في البدور الزاهرة للقاضي، في الصفحات التالية:

(شيء، وساكن مفصول ٢٤/٢٤)، (ساكنان مفصولان ٤٥/٤٥)، (ساكن مفصول

وحده ٣٨، ٢١)، (أل وحدها وصلا ووقفا ٣٨، ١٩).

(3) ما بين المعقوفين كله لا يوجد في (ج).

(4) في (ج) والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد، صلاة

تسعدنا بها في الحيوة، وبعد الممات، والحمد لله رب العالمين، آمين، والصلاة على محمّد خير

الخلائق أجمعين.